

السودان

مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ - البيان الصحفي؛ وتقرير الخبراء؛ وبيان المدير التنفيذي الممثل للسودان

أكتوبر ٢٠١٦

تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ مع السودان، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- بيان صحفي يتضمن ملخصاً لآراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أجريت بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع السودان.
- تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي في ٧ سبتمبر ٢٠١٦، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في السودان في ٢ يونيو ٢٠١٦ حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استكمل تقرير الخبراء في ٢٥ يوليو ٢٠١٦، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- مرفق المعلومات من إعداد خبراء صندوق النقد الدولي.
- تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين من إعداد الخبراء في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- بيان المدير التنفيذي الممثل للسودان.

طبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وأي إفصاح مبكر عن نوايا السلطات بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org انترنت: <http://www.imf.org>
السعر: ١٨ دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة



International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/444

للنشر الفوري

٤ أكتوبر ٢٠١٦

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ مع السودان

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٧ سبتمبر ٢٠١٦ مشاورات المادة الرابعة^١ مع السودان.

السودان بلد هش منخفض الدخل يواجه قيودا محلية ودولية شديدة واختلالات اقتصادية كلية كبيرة رغم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو. فعقد صدمة انفصال جنوب السودان منذ خمس سنوات، ساعدت التعديلات التي أجريت في السياسات على احتواء عجز المالية العامة، وإبطاء نمو النقود، وتخفيض التضخم، ودعم التعافي الاقتصادي. وأدت الإصلاحات المؤسسية إلى تعزيز التحصيل الضريبي وإدارة المالية العامة، وزيادة الإنفاق الاجتماعي. ورغم كل هذه الجهود، لا تزال الاختلالات الاقتصادية الكلية الكبيرة - الناشئة عن خسارة ثلاثة أرباع الصادرات النفطية - تحد من آفاق النمو، إلى جانب ضعف السياسات، والصراعات الداخلية، والعقوبات المفروضة من الولايات المتحدة. ولم تتحقق بعد الثمار المرجوة من الجهود المحلية والدولية لإنهاء الصراعات الداخلية، ولا تزال الحالة الإنسانية صعبة. وتمثل العقوبات وقطع علاقات المراسلة المصرفية عبئا معوقا للتجارة والاستثمار والنمو. ويؤدي عدم تحقيق تقدم نحو تخفيف أعباء الديون إلى تضيق سبل الحصول على التمويل الخارجي الرسمي.

ورغم الدفعة التي حققها النمو بفضل جودة المحاصيل حتى بلغ قرابة ٥% في ٢٠١٥، فقد اتسعت الاختلالات الخارجية بسبب انخفاض أسعار صادرات السلع الأولية، والسياسات التوسعية، وعدم كفاية تعديل سعر الصرف. وأدت صدمة معدلات التبادل التجاري إلى زيادة عجز الحساب الجاري إلى ٦% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥، بينما هبطت احتياطات النقد الأجنبي المنخفضة بالفعل إلى ١,٥ شهرا من الواردات رغم الدعم المالي الخارجي. واستمر انخفاض سعر الصرف الموازي وسجلت العلاوة على سعر الصرف ارتفاعا حادا بلغ ١٦٥% مع بقاء سعر الصرف الرسمي عند مستوى شبه ثابت. واتسع عجز الميزانية إلى ١,٩% من إجمالي الناتج المحلي بسبب نقص إيرادات النفط. أما التضخم، الذي كانت قد تم احتواؤه عند معدل ١٢,٦% في نهاية ٢٠١٥ (بعد أن بلغ ٢٥,٧% في العام السابق)، فقد ارتفع إلى ١٦,٥% في يوليو ٢٠١٦.

وتخضع الآفاق المتوقعة لمخاطر تطورات سلبية كبيرة. فسيظل النشاط الاقتصادي خاضعا للقيود التي يفرضها انخفاض أسعار تصدير السلع الأولية، وغياب هوامش الأمان التي توفرها السياسات، والعقوبات الاقتصادية، وقطع علاقات المراسلة من جانب

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

البنوك الأجنبية، وضعف مناخ الأعمال. وبالتالي، من المتوقع أن يظل النمو في حدود متواضعة تتراوح بين ٣ و ٣,٥% في ٢٠١٦ وما بعدها. ويواجه إطار المالية العامة مخاطر ترجع إلى انخفاض الإيرادات الضريبية وعدم اليقين بشأن إيرادات النفط. ومن المرجح أن تستمر الفجوات الكبيرة الحالية في التمويل الخارجي.

ولا يزال السودان في وضع مديونية حرج وتطبيق عليه شروط الحصول على تخفيف لأعباء الديون بمقتضى المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك"). فالديون الخارجية الكبيرة والمتأخرات يعوقان إمكانية حصول السودان على التمويل الخارجي ويشكلان عبئا ثقيلا على آفاق التنمية. وقد انخفضت متأخرات السودان المستحقة للصندوق إلى نحو ٩٦٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية يونيو ٢٠١٦ عقب سداد ١٠ ملايين دولار في ٢٠١٤ و ٢٠١٥، و ٥ ملايين دولار في النصف الأول من ٢٠١٦. وتتوي السلطات مواصلة العمل مع الشركاء الدوليين لتأمين الدعم اللازم للحصول على تخفيف لأعباء الديون ورفع العقوبات، ومن ثم تمهيد السبيل للاستثمار الأجنبي وتمويل النمو والحد من الفقر. والسلطات ملتزمة بتوثيق التعاون مع الصندوق بشأن السياسات والمدفوعات.

تقييم المجلس التنفيذي^٢

رحب المديرين التنفيذيون بالتقدم الذي تحقق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي عقب انفصال جنوب السودان في ٢٠١١ وعلى خلفية البيئة الخارجية المليئة بالتحديات. غير أن المديرين أعربوا عن أسفهم إزاء استمرار القيود التي تواجه آفاق النمو والتنمية بسبب الاختلالات الاقتصادية الكلية التي تفاقمت نتيجة لانخفاض أسعار صادرات السلع الأولية. وشجعوا السلطات على التعجيل بالإصلاحات واسعة النطاق والحفاظ عليها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومعالجة مواطن التعرض للخطر، ودعم النمو الاحتوائي.

وأكد المديرين أهمية الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة. وشجعوا السلطات على احتواء الإنفاق على السلع والخدمات مع حماية الإنفاق الاجتماعي، وإعطاء أولوية للإنفاق الرأسمالي، والتعجيل بالإصلاحات الجارية في إدارة الإيرادات. ورأى السلطات أن انخفاض الإيرادات الضريبية في السودان يجعل تعبئة المزيد من الإيرادات المحلية أمرا ضروريا لإتاحة الحيز المالي المطلوب للإنفاق الاستثماري والاجتماعي على المدى المتوسط، ولضبط أوضاع المالي العامة على أساس داعم للنمو.

ودعا المديرين إلى تشديد السياسة النقدية لإبقاء التضخم تحت السيطرة، مشيرين إلى أن ذلك سيتطلب استمرار الالتزام بالحدود المقررة لسلف الحكومة من البنك المركزي، وإبقاء الأنشطة شبه المالية في حدود تتناسب مع الأهداف النقدية، واستحداث أدوات لإدارة السيولة. كذلك دعا المديرين البنك المركزي إلى تعزيز ما يمتلك من قدرات لتخفيف المخاطر على الاستقرار المالي. ورحبوا بحذف السودان من "القائمة الرمادية" التي وضعتها فرقة العمل للإجراءات المالية، ودعوا إلى مواصلة تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

^٢ في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة

وأكد المديرون الحاجة إلى تعديل سعر الصرف والتحرك نحو مزيد من المرونة، بغية تحسين التنافسية وتحقيق خفض ملموس في علاوة السوق الموازية. وشجعوا السلطات على إعداد جدول زمني لإلغاء قيود النقد الأجنبي وممارسات أسعار الصرف المتعددة في أسرع وقت ممكن.

وشجع المديرون السلطات على التقدم في السياسات الهيكلية لدعم النمو المستمر والاحتوائي. وأيدوا الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال لأنشطة القطاع الخاص، والاحتواء المالي، وجودة الإنفاق لدعم رأس المال البشري. ودعا المديرون إلى توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين توجيهها إلى المستحقين من أجل تخفيض الفقر، ورحبوا بالتحضيرات المبدئية لإعداد استراتيجية للحد من الفقر.

وأقر المديرون بأن تعبئة الدعم الدولي لتخفيف أعباء الديون تمثل مطلباً ضرورياً للتنمية الاقتصادية في السودان. وباستمرار التعاون مع الشركاء الدوليين لتأمين الدعم الشامل لتخفيف أعباء الديون، يمكن تمهيد السبيل للاستثمار الأجنبي وتمويل النمو والحد من الفقر. ودعا المديرون إلى الحد من الاقتراض غير الميسر وتجنب الخدمة الانتقائية للدين الثنائي. وشجعوا تمديد اتفاقية "الخيار الصفري" مع جنوب السودان قبل انتهاء مدتها في أكتوبر ٢٠١٦ وتعزيز التواصل المشترك من البلدين مع الأطراف المعنية لتخفيف أعباء الديون. وشجع المديرون السلطات على مواصلة توثيق التعاون مع الصندوق بشأن السياسات والمدفوعات. وأشاروا على السلطات بأداء مدفوعات منتظمة للصندوق بما يكفي على الأقل لتغطية التزامات السودان التي يحل أجل استحقاقها وزيادتها كلما تحسنت قدرة السودان على الدفع.

السودان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٢-٢٠١٧

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
متوقعة						
(التغير السنوي %)						
٣,٥	٣,٠	٤,٩	١,٦	٥,٣	٢,٢-	الناتج والأسعار
٠,٤	٧,٦-	١٠,٠-	١٣,٢-	٥٧,٨	٥٩,٠-	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج)
٣,٦	٣,٦	٥,٨	٢,٧	٢,٨	٤,٦	النفطي
١٣,٧	١٦,٥	١٢,٦	٢٥,٧	٤١,٩	٤٤,٤	غير النفطي
١٦,١	١٣,٥	١٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٥	٣٥,٤	أسعار المستهلكين (في نهاية الفترة)
						أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
(من إجمالي الناتج المحلي %)						
٩,٦	٩,٨	١١,٠	١٢,٠	١١,٠	٩,٩	مالية الحكومة المركزية
٨,٢	٨,٦	٩,٠	٩,٠	٨,٣	٦,٩	الإيرادات والمنح
١,١	٠,٨	١,٧	٢,٤	٢,٠	٢,٦	منها: الإيرادات غير النفطية
١١,٧	١١,٩	١٢,٩	١٣,٤	١٣,٣	١٣,٣	منها: الإيرادات النفطية
٢,٢-	٢,١-	١,٩-	١,٤-	٢,٣-	٣,٣-	النفقات
١,٥-	١,٣-	١,١-	٠,٥-	١,٨-	٢,٢-	الرصيد الكلي
						الرصيد الأولي
(التغير السنوي %)						
٢٢,٨	٢٥,٥	١٩,٨	١٧,٠	١٣,٠	٤٠,٣	القطاع النقدي
١٨,٧	٢٣,٢	٢٠,٨	١٧,٦	٢٣,٢	٣٤,١	النقود بمعناها الواسع
						الائتمان المقدم للاقتصاد
(من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
٩,٨	١٣,٥	٢٨,٨-	٩,٠-	٤,٤-	٥٣,٧-	ميزان المدفوعات
٧,٥	٢,٨-	٣,٢	٧,٠-	٢,٣	٢,٦	صادرات السلع (بالدولار الأمريكي، التغير السنوي %)
٣,٦-	٤,٢-	٥,٩-	٤,٨-	٦,٢-	٦,٧-	واردات السلع (بالدولار الأمريكي، التغير السنوي %)
٤٩,٥	٥٥,٩	٦١,٤	٦٥,٨	٦٨,٧	٦٨,٩	رصيد الحساب الجاري (على أساس نقدي)
٥٥,٦	٥٢,٦	٥٠,٠	٤٦,٨	٤٥,٠	٤٣,٢	الدين الخارجي
٠,٩	٠,٨	١,٠	١,٥	١,٦	١,٧	الدين الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١,٠	١,٠	١,٢	١,٧	١,٩	١,٩	إجمالي الاحتياطيات الدولية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
...	...	٦,٠	٥,٧	٤,٨	٣,٦	بعدد شهور تغطية واردات السلع والخدمات
						سعر الصرف (السعر الرسمي للجنيه/دولار، متوسط الفترة)

المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

السودان

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦

٢٥ يوليو ٢٠١٦

أهم القضايا

السياق: السودان بلد هش منخفض الدخل يواجه قيودا محلية ودولية جسيمة واختلالات اقتصادية كلية كبيرة على الرغم من التقدم الملحوظ نحو استقرار الاقتصاد الكلي والنمو. فبعد صدمة انفصال جنوب السودان منذ خمس سنوات، ساعدت التعديلات التي أجريت في السياسات على احتواء عجز المالية العامة، وإبطاء نمو النقود، وتخفيض التضخم، ودعم التعافي الاقتصادي. وأدت الإصلاحات المؤسسية إلى تعزيز التحصيل الضريبي وإدارة المالية العامة، وزيادة الإنفاق الاجتماعي. ورغم هذه الجهود، لا تزال الاختلالات الاقتصادية الكلية الكبيرة—الناشئة عن خسارة ثلاثة أرباع الصادرات النفطية—تحد من آفاق النمو، إلى جانب ضعف السياسات والصراعات الداخلية والعقوبات المفروضة من الولايات المتحدة. ولم تتحقق بعد الثمار المرجوة من الجهود المحلية والدولية لإنهاء الصراعات الداخلية، ولا تزال الحالة الإنسانية صعبة. وتمثل العقوبات وقطع علاقات المراسلة المصرفية عبئا معوقا للتجارة والاستثمار والنمو. ويؤدي عدم تحقيق تقدم نحو تخفيف أعباء الديون إلى تضيق سبل الحصول على التمويل الخارجي الرسمي.

التطورات والآفاق والمخاطر: وعلى الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو—وجودة المحاصيل التي عززت النمو حتى بلغ قرابة ٥% في العام الماضي—ثمة حاجة إلى تنشيط الجهود. وقد اتسعت الاختلالات الخارجية في ٢٠١٥-٢٠١٦ بسبب صدمة معدلات التبادل التجاري السالبة، وزيادة تنقيد العمليات الحكومية، ومحدودية مرونة سعر الصرف. وتراجعت احتياطات النقد الأجنبي المنخفضة بالفعل إلى ما يعادل شهر ونصف الشهر من الواردات على الرغم من الدعم المالي الخارجي، في حين استمر انخفاض سعر الصرف الموازي وارتفعت العلاوة على سعر الصرف نظرا لبقاء السعر الرسمي ثابتا تقريبا. واتسع عجز المالية العامة وتواجه الميزانية مخاطر بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية ونقص الإيرادات النفطية. وتخضع الآفاق المتوقعة لمخاطر تطورات سلبية كبيرة. ومن المرجح أن تستمر الفجوات الكبيرة في التمويل الخارجي، مما يزيد من مخاطر التصحيح غير المنظم في حالة حدوث عجز في التمويل الخارجي. وعليه، فإن استقرار الاقتصاد الكلي والنمو يعتمدان على التعديل المبكر في السياسات والمساعدات الخارجية.

التوصيات بشأن السياسات: ينبغي للسلطات التعجيل بضبط أوضاع السياسات وإجراء الإصلاحات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومعالجة مواطن التعرض للخطر، وتعزيز النمو الاحتوائي. وينبغي أن تتضمن السياسات زيادة مرونة سعر الصرف؛ وزيادة إيرادات المالية العامة لخلق الحيز المالي المطلوب للإنفاق العام الداعم للنمو على مشروعات البنية التحتية والمجالات الاجتماعية، مع خفض العجز المالي وتشديد

السياسة النقدية، وزيادة صلابة القطاع المالي؛ وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي؛ وتحسين مناخ الأعمال لزيادة الاستثمار الخاص وتوفير فرص العمل.

تخفيف أعباء الديون: لا يزال السودان في وضع مديونية حرج وتتطبق عليه شروط الحصول على تخفيف لأعباء الديون بمقتضى المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيببيك"). فالديون الخارجية الكبيرة والمتأخرات يعوقان إمكانية حصول السودان على التمويل الخارجي ويشكلان عبئا ثقيلا على آفاق التنمية. وقد انخفضت متأخرات السودان المستحقة للصندوق إلى نحو ٩٦٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية يونيو ٢٠١٦ عقب سداد ١٠ ملايين دولار في ٢٠١٤ و ٢٠١٥، و ٥ ملايين دولار في النصف الأول من ٢٠١٦. ويتعين على السلطات مواصلة العمل مع الشركاء الدوليين لتأمين الدعم اللازم للحصول على تخفيف لأعباء الديون ورفع العقوبات، ومن ثم تمهيد السبيل للاستثمار الأجنبي وتمويل النمو والحد من الفقر. كذلك ينبغي مواصلة توثيق التعاون مع صندوق النقد الدولي بشأن السياسات والمدفوعات.

اعتمد التقرير دانييلا غريساني وكاترين باتيللو

عُقدت المناقشات في مدينة الخرطوم من ٢١ مايو إلى ٢ يونيو ٢٠١٦. وتألّف فريق الخبراء من إيريك موتو (رئيساً)، وعبد الكريم فرح، وغابرييل بريسوتيني، وسعد قيوم (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وماريوش سوملينسكي (إدارة المالية)، ولودويك إيراسموس (الممثل المقيم)، وأمين ياسين (اقتصادي معين محلياً). وشاركت السيدة دانييلا غريساني (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في ختام البعثة. وشارك في مناقشات السياسات كل من السيدة شيليشيه كابوبويه والسيدة فيليشيا دلاميني-كونينيه (كلاهما من مكتب المدير التنفيذي). وقدم الدعم من المقر الرئيسي السيد شاوونغ لي (إدارة شؤون المالية العامة). وقد اجتمعت البعثة بالسيد بكري حسن صالح النائب الأول لرئيس الجمهورية، وبدر الدين محمود عباس وزير المالية، والسيد عبد الرحمن حسن عبد الرحمن هاشم محافظ بنك السودان المركزي، وغيرهم من كبار المسؤولين، وأعضاء دوائر الأعمال والسلوك الدبلوماسي.

المحتويات

٥	الخلفية والسياق
٨	آخر التطورات الاقتصادية
١٣	الآفاق والمخاطر
١٣	مناقشات السياسات
١٤	ألف- الاستقرار الخارجي وسعر الصرف
١٥	باء- ضبط أوضاع المالية العامة وتعبئة الإيرادات
١٦	جيم- السياسة النقدية والاستقرار المالي
١٧	دال- النمو الاحتوائي
١٨	هاء- الدين الخارجي
١٩	واو- القضايا الإحصائية
٢٠	المادة الثامنة
٢١	تقييم الخبراء
	الأطر
٦	١- تعبئة الإيرادات الضريبية.....
٨	٢- الاستجابة للتوصيات الرئيسية لمشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤
١٢	٣- قطع علاقات المراسلة المصرفية
١٩	٤- المسار نحو تخفيف أعباء الديون
٢٠	٥- نظام سعر الصرف

الأشكال البيانية

- ٢٤..... ١- السوان: مؤشرات اقتصادية مختارة.
- ٢٥..... ٢- السودان: قطاع المالية العامة.
- ٢٦..... ٣- السودان: القطاع النقدي.
- ٢٧..... ٤- السودان: القطاع الخارجي.

الجدول

- ٢٨..... ١- السودان: مصفوفة تقييم المخاطر.
- ٢٩..... ٢- السودان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٢-٢٠١٧.
- ٣٠..... ٣- السودان: الآفاق الاقتصادية الكلية في الأجل المتوسط، ٢٠١٣-٢٠٢١.
- ٣٢..... ٤أ- السودان: ميزان المدفوعات، ٢٠١٣-٢٠٢١.
- ٣٤..... ٤ب- السودان: ميزان المدفوعات، ٢٠١٣-٢٠٢١.
- ٣٥..... ٥أ- السودان: عمليات الحكومة المركزية، ٢٠١٣-٢٠٢١.
- ٣٧..... ٥ب- السودان: عمليات الحكومة المركزية، ٢٠١٣-٢٠٢١.
- ٣٩..... ٦- السودان: المسح النقدي، ٢٠١٣-٢٠١٧.
- ٤١..... ٧- السودان: ملخص حسابات البنك المركزي، ٢٠١٣-٢٠١٧.
- ٤٢..... ٨- السودان: ملخص حسابات البنوك التجارية، ٢٠١٣-٢٠١٧.
- ٤٣..... ٩- السودان: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ٢٠١٠-٢٠١٦.

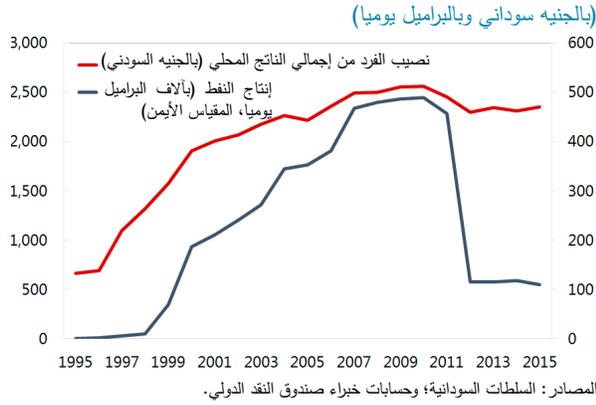
المرفق

- ٤٤..... الأول- تقييم الاستقرار الخارجي.
- ٤٩..... الثاني- تحديات النمو الاحتوائي وبدائل السياسات.

الخلفية والسياق

١- السودان بلد هش منخفض الدخل يواجه قيوداً محلية ودولية جسيمة واختلالات اقتصادية كلية كبيرة. فقد أدت عقود من الصراعات الداخلية والعقوبات المفروضة من الولايات المتحدة إلى إضعاف الاستقرار الاقتصادي والنمو. ورغم أن بدء إنتاج النفط في عام ١٩٩٩ أدى إلى سرعة النمو مما زاد نصيب الفرد من الدخل ثلاثة أضعاف في غضون عشر سنوات، فقد خسر السودان الجزء الأكبر من صادراته النفطية وإيرادات الميزانية ذات الصلة بعد انفصال جنوب السودان في عام

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإنتاج النفط

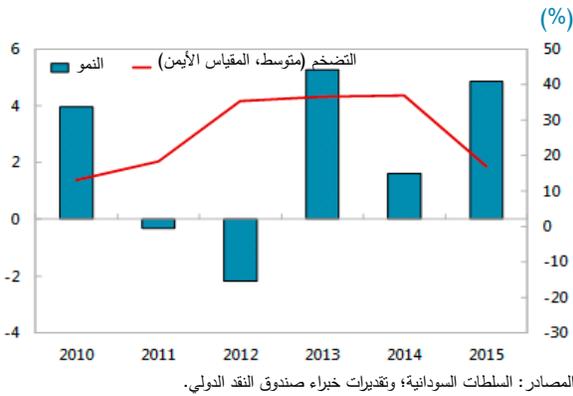


٢٠١١. وأدى التعديل التدريجي في السياسات بدعم من المساعدات المالية من دول الخليج إلى استعادة قدر من الاستقرار الاقتصادي كما ساعد على منع الانخفاض في مستويات الدخل الحقيقي. وفي المرحلة المقبلة، هناك حاجة إلى تطبيق سياسات قوية، وتطبيع العلاقات مع البلدان الدائنة، ورفع العقوبات، وتخفيف أعباء الديون بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإطلاق إمكانات السودان.

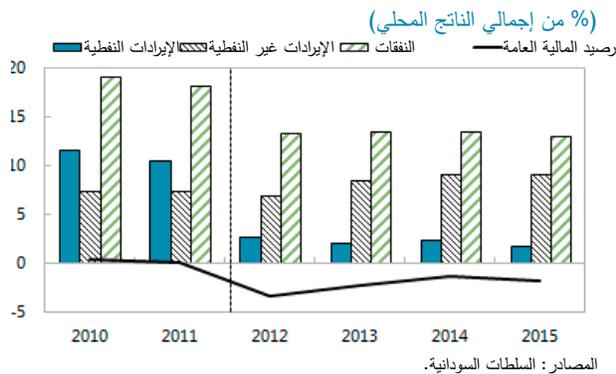
٢- وقد أثمرت الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار

الاقتصادي بعض النتائج الإيجابية. فمنذ عام ٢٠١٢، أطلقت السلطات بعض الإصلاحات بهدف التكيف مع خسارة الإيرادات النفطية. وشملت التدابير المتخذة تعديلات في سعر الصرف، وتخفيض الدعم، ورفع أسعار الوقود، وزيادة الضرائب. وتم تعزيز التحصيل الضريبي وإدارة المالية العامة، وزيادة الإنفاق الاجتماعي للتخفيف من أثر التصحيح على الفقراء. وساعدت هذه الإصلاحات، والمدعومة ببرنامج يتابعه خبراء الصندوق في عام ٢٠١٤، على الحد من العجز المالي، وإبطاء نمو النقود، وتخفيض التضخم، ودعم النمو. ويستمر العمل على نفس المسار بخطة الإصلاح الخمسية التي أطلقتها السلطات مؤخراً للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

التضخم والنمو



الإيرادات، والنفقات ورصيد المالية العامة



٣- ومع ذلك، لا تزال الاختلالات الكبيرة قائمة والنمو

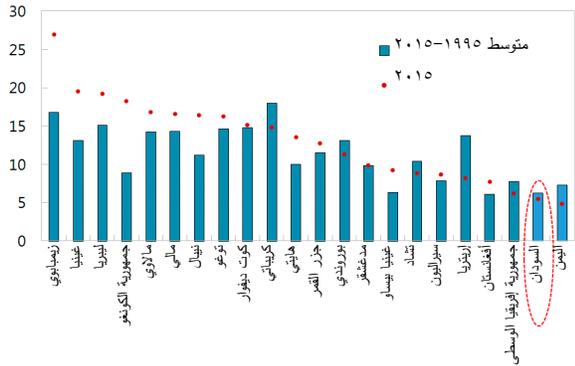
دون المستوى الممكن. فبعد خمس سنوات من انفصال جنوب السودان، لا يزال التكيف مع خسارة الإيرادات النفطية عملاً قيد الإنجاز. ومن شأن انخفاض الإيرادات الضريبية (الإطار ١) إعاقاً الإتفاق العام الداعم للنمو على البنية التحتية والمجالات الاجتماعية. ويشكل تنقيد عجز الميزانية والأنشطة شبه المالية العامة الكبيرة ضغطاً كبيراً على توفير السيولة. ويساهم سعر الصرف الرسمي الثابت تقريباً في

حدوث تشوهات ونقص في النقد الأجنبي، وانخفاض الحصيلة الضريبية على الواردات. وقد ساهمت الإجراءات التي اتخذت ضد انتهاكات العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة منذ منتصف عام ٢٠١٤ إلى قطع علاقات المراسلة المصرفية، مما يعيق التجارة الخارجية والاستثمار ويلقي بأعبائه على النمو. ويؤدي عدم تخفيف أعباء الديون إلى تضيق سبل الحصول على التمويل الخارجي الرسمي.

الإطار ١ - تعبئة الإيرادات الضريبية

الإيرادات الضريبية في السودان هي من أدنى الإيرادات في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط. فهذه الإيرادات تمثل ٦,٣% فقط من إجمالي الناتج المحلي مقابل ١٢% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط في البلدان الهشة في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط في ١٩٩٥-٢٠١٥ (الشكل البياني). ونظرا لحدوث تحسن طفيف خلال هذه الفترة، فإن هذه الفجوة آخذة في التزايد.

بلدان مختارة. الإيرادات الضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي)

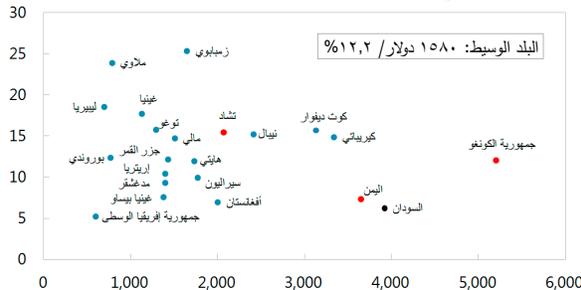


المصدر: تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن الصندوق وحسابات خبراء الصندوق.

ولا يزال التحصيل الضريبي بحاجة للتكيف مع خسارة الإيرادات النفطية عقب انفصال جنوب السودان. فالإيرادات النفطية، التي بلغت في المتوسط ٨% من إجمالي الناتج المحلي في ١٩٩٥-٢٠١١، هي التي استخدمت في تمويل الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي وجعلت من غير الضروري زيادة الحصيلة الضريبية. وبعد الانفصال، انخفضت الإيرادات النفطية (بما في ذلك رسوم العبور والتحويلات من جنوب السودان) إلى ٢,٢% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٢-٢٠١٥، ويُتوقع أن تشهد مزيدا من التراجع لتصل إلى أقل من ١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ بسبب انخفاض أسعار

النفط العالمية. وفي الوقت نفسه، على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الإدارة الضريبية، لم تزد الإيرادات الضريبية إلا بشكل هامشي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥ بسبب انخفاض الواردات والمبالغة في تقدير قيمة سعر الصرف الرسمي. وأدى هذا إلى الحد من حيز المالية العامة المتاحة وتقييد الاستثمار الداعم للنمو والإنفاق الاجتماعي القادر على الحد من الفقر.

بلدان مختارة: الإيرادات الضريبية ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي/١ (% من إجمالي الناتج المحلي وبالدولار الأمريكي)



١/ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وفقا لتبادل القوة الشرائية (بالدولارات الأمريكية الجارية).

بيانات عام ٢٠١٥ أو أحدث البيانات المتاحة.

النقاط الحمراء تمثل البلدان المصدرة للنفط.

المصدر: أفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي)، ومؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي).

وتقل الإيرادات الضريبية في السودان عن المتوقع لبلد في مستوى دخله. وبشكل عام، ترتبط الإيرادات الضريبية ارتباطا موجبا مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وعلى وجه الخصوص، يتعين على بلد غير منتج للنفط يبلغ فيه وسيط نصيب الفرد من الدخل ١٥٢٠ دولار (بأسعار صرف تعادل القوى الشرائية) زيادة الإيرادات الضريبية إلى ما يعادل ١٢,٢% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط. وفي المقابل نجد أن السودان بمتوسط دخل ٣٩٢٠ دولار لم يحصل إلا ٦,٢% فقط من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥، وهو مستوى مماثل لبلدان أفقر كثيرا مثل أفغانستان وجمهورية إفريقيا الوسطى.

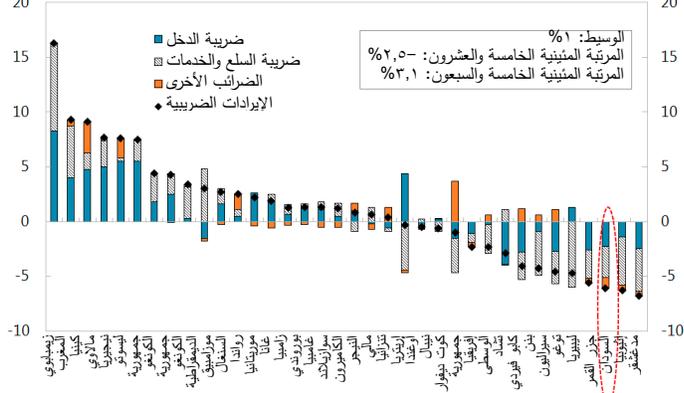
وتتسم كفاءة التحصيل الضريبي في السودان بانخفاضها نسبيا.

كفاءة ضريبة القيمة المضافة—المقاسة بالإيرادات التي يتم تحصيلها كنسبة من إجمالي الناتج المحلي مقسومة على معدل الضريبة المعياري—تبلغ ٠,١٩ فقط لكل نقطة مئوية، مما يضع السودان دون المرتبة المئبينة الخامسة والعشرين للتوزيع وأقل بكثير من الوسيط البالغ ٠,٣٧. وبينما يبلغ معدل ضريبة القيمة المضافة في السودان ١٧% وهو مقارب للمعدل في البلدان النظيرة (في حدود ١٥-١٨%)، فإن انخفاض كفاءة التحصيل يشير إلى إعفاءات ضريبية كبيرة أو مواطن ضعف في الإدارة الضريبية أو كليهما معا.

الإطار ١ - تعبئة الإيرادات الضريبية (تتمة)

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإيرادات الضريبية المباشرة في السودان أدنى منها بين البلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط، حيث تبلغ نسبة التحصيل ٠,٦% فقط من إجمالي الناتج المحلي. وهذا يفسره انخفاض معدلات ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات، وارتفاع الإعفاءات الضريبية والإعفاءات الضريبة المؤقتة، وانخفاض درجة الامتثال بسبب ضعف الإدارة الضريبية.

بلدان إفريقية مختارة: الفجوة الضريبية في البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: Revenue and Expenditure Gaps: A Cross-Country Analysis. Torres (2015) IMF WP Forthcoming.

وهناك مجال كبير لزيادة الإيرادات الضريبية في السودان. فمن بين ٣٦ بلدا إفريقيا في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط، يشغل السودان المرتبة ٣٤ من حيث الجهد الضريبي، مع وجود فجوة في الإيرادات الضريبية تبلغ ٦,١% من إجمالي الناتج المحلي (دراسة Torres, 2016). فقد قدرت الدراسة الفجوة الضريبية لعدد ١٣٥ بلدا، مع مراعاة الخصائص القطرية مثل نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والواردات، وصادرات النفط والغاز، والتركيبة السكانية، والمشاركة السياسية. وتشير النتائج إلى أن السودان ينبغي أن يكون قادرا على زيادة نسبة العبء الضريبي لديه بمقدار ٦%

من إجمالي الناتج المحلي، وخاصة من خلال زيادة التحصيل الضريبي على الدخل والسلع والخدمات بمقدار ٢,٣% و ٢,٨% من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب.

^{١/} دراسة "Torres, Jose, "Revenue and Expenditure Gaps: A Cross-Country Analysis," 2016 (Forthcoming), IMF

٤- وثمة جهود محلية ودولية جارية لحل الصراعات الداخلية ومعالجة الوضع الإنساني الصعب. فحسب إحصاء الأمم المتحدة يبلغ عدد المشردين داخليا ٣,١ مليون، واللاجئين ٣٦٠ ألف (كثير منهم من جنوب السودان)، وتقدم الأمم المتحدة الدعم الإنساني لنحو ٥,٤ مليون شخص (١٥% من السكان). وتستمر الصراعات المسلحة المزمنا في بعض مناطق ولايات دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وتتمركز قوة لحفظ السلام قوامها ٢١ ألفا تابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور منذ عام ٢٠٠٧. وأطلقت الحكومة حوارا وطنيا في عام ٢٠١٥، لكن أحزاب المعارضة الرئيسية والجماعات المتمردة المسلحة قاطعت هذه العملية. وفي أوائل عام ٢٠١٦، أطلقت خارطة الطريق للسلام تحت رعاية الاتحاد الإفريقي وبدعم من المجتمع الدولي، ولكن لم يتفق جميع الأطراف بعد على هذه الخارطة. وفي مايو، أجرت الحكومة استفتاء بشأن الوضع الإداري الدائم لدارفور، وفي يونيو أعلنت وقفا من جانب واحد للقتال في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

٥- وجاء تنفيذ توصيات مشاورات المادة الرابعة السابقة متباينا (الإطار ٢). فقد تم احتواء الإنفاق الجاري، بما في ذلك من خلال خطوات أولية لتقليص إعانات دعم الوقود. ومع ذلك، أدت الاستجابة المحدودة حتى الآن لإصلاحات الإدارة الضريبية الجارية إلى تأخير ضبط أوضاع المالية العامة وتقييد الرقابة النقدية. وجدير بالذكر، لم يتحقق أي تقدم نحو زيادة مرونة سعر الصرف.

الإطار ٢ - الاستجابة للتوصيات الرئيسية لمشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤

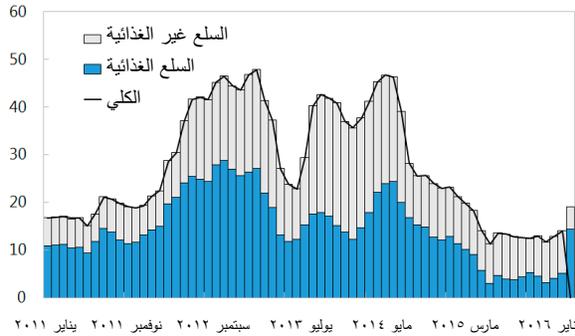
سعر الصرف: زيادة مرونة سعر الصرف

- لم يتحقق أي تقدم: عدل بنك السودان المركزي سعر الصرف الرسمي بنسبة ٢% فقط في يوليو ٢٠١٥ بينما اتسعت الفجوة بينه وبين السعر الموازي إلى ١٢٢% في منتصف يونيو ٢٠١٦. وتراجعت الاحتياطيات الدولية.
- سياسة المالية العامة: ضبط أوضاع المالية العامة من خلال تعبئة الإيرادات وكبح الإنفاق الجاري، بما في ذلك الإلغاء التدريجي لدعم الوقود
- تقدم محدود: في حين تم احتواء الإنفاق الجاري، أدى الانخفاض في الإيرادات النفطية والتقدم البطيء على صعيد زيادة الإيرادات غير النفطية إلى تزايد العجز.
- السياسة النقدية: تشديد السياسة النقدية
- تقدم محدود: انخفض معدل التضخم من ٢٥,٧% في نهاية ٢٠١٤ إلى ١٤,٣% في يونيو ٢٠١٦، وهو ما يرجع جزئياً إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية. وفي الوقت نفسه، كان نمو الاحتياطي النقدي أعلى من المتوقع بسبب تمويل البنك المركزي للحكومة والزراعة.
- السياسة الهيكلية: تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في رأس المال البشري والمادي
- تقدم محدود: في غياب الإصلاحات ذات الصلة، هبط ترتيب السودان في مسح ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٦ الذي أجراه البنك الدولي مركزاً واحداً إلى ١٥٩ بين ١٨٩ بلداً. وأدت الإيرادات المحلية المنخفضة إلى الحد من الإنفاق الاجتماعي والاستثمار العام.

آخر التطورات الاقتصادية

٦- أدت جودة المحاصيل في عام ٢٠١٥ والربيع الأول من عام ٢٠١٦ إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي وتخفيض التضخم. ومع ذلك، أدى ضعف أسعار صادرات السلع الأولية واتباع سياسات توسعية إلى زيادة الاختلالات الخارجية التي لا تزال تشكل خطراً كبيراً على الاستقرار.

مؤشر أسعار المستهلكين
(%، على أساس سنوي مقارن)



المصدر: السلطات السودانية.

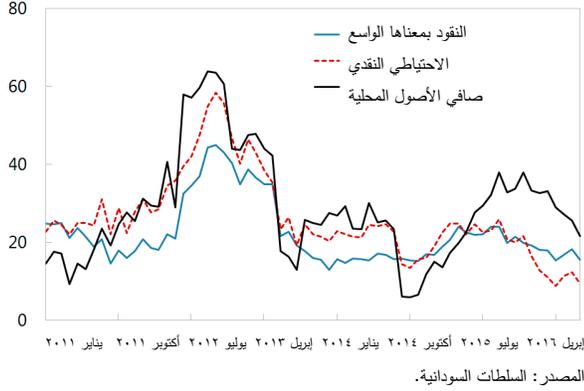
- بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي ٥,٨% في عام ٢٠١٥ (صعوداً من ٢,٧% في عام ٢٠١٤)، مدفوعاً بالزراعة والخدمات، في حين انكمش إجمالي الناتج المحلي النفطي بنسبة ١٠%.
- بدأ الاتجاه العام الهبوطي في معدل التضخم يأخذ مساراً عكسياً في الأشهر الأخيرة. فقد تباطأ التضخم إلى ١٢,٦% في ديسمبر ٢٠١٥ (من ٢٦% في نهاية ٢٠١٤) وهو ما يرجع بشكل كبير إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، ولكنه زاد إلى ١٤,٣% في يونيو ٢٠١٦ حيث ظل التضخم في أسعار السلع غير الغذائية مرتفعاً عند حوالي ٢٠%.

- واتسع عجز المالية العامة بنسبة ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥ إلى ١,٩%، حيث ظلت إعانات دعم الوقود مرتفعة بسبب ارتفاع تكاليف تمويل الواردات مما يعكس مخاطر ذات خصوصية متعلقة بالسودان، بينما

تراجعت الإيرادات النفطية (بما في ذلك التحويلات من جنوب السودان) تماشياً مع الأسعار الدولية^١ وأدت الإصلاحات الجارية في الإدارة الضريبية إلى زيادة التحصيل الضريبي قليلاً. وفي عام ٢٠١٦، استجابة لاستمرار نقص الإيرادات النفطية، شددت السلطات النفقات، خاصة النفقات الرأسمالية، بغية احتواء العجز في الربع الأول إلى ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي.

- وسجل صافي الأصول المحلية لدى بنك السودان المركزي نمواً قدره ٣٨% في عام ٢٠١٥، وهو ما يرجع بشكل كبير إلى القروض المقدمة للحكومة (السلف المؤقتة وخطابات الضمان) والأنشطة شبه المالية العامة المتعلقة بخسائر مشتريات الذهب والدعم المقدم لقطاع الزراعة^٢. وبلغ مجموع القروض المقدمة للحكومة والأنشطة شبه المالية العامة ٣,٨% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥، ارتفاعاً من ١,٨% في عام ٢٠١٤ (الإطار ٣). ومع ذلك، تباطأ معدل نمو صافي الأصول المحلية إلى ٢٧% سنوياً في مايو ٢٠١٦، وذلك بفضل الاقتراض الحكومي.

المجملات النقدية (% على أساس سنوي مقارن)



التمويل المقدم من بنك السودان المركزي للميزانية العامة والأنشطة شبه المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

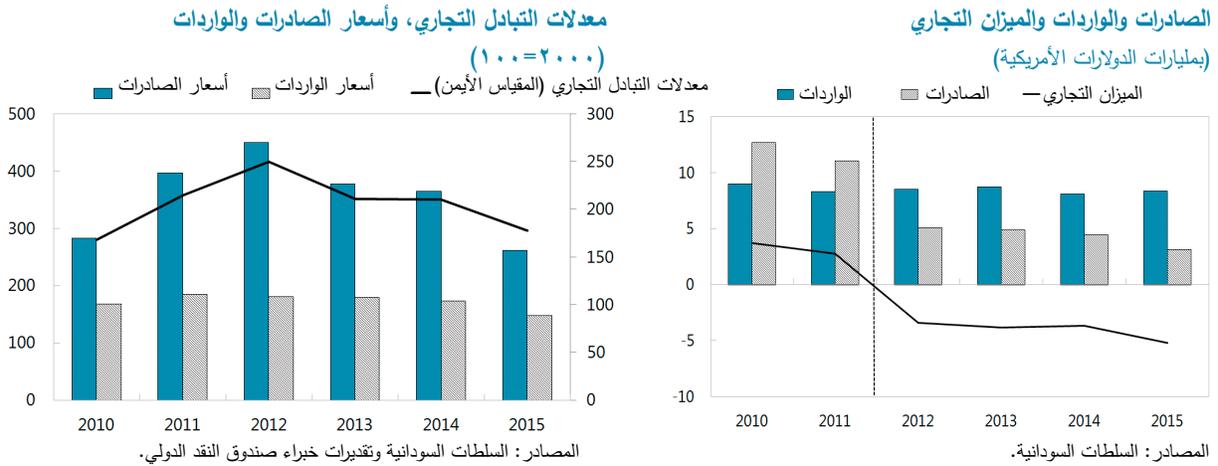
مايو	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٠,٥	٣,٨	١,٨	٢,٨	٢,٨	مجموع التمويل المقدم من بنك السودان المركزي
٠,٤	٢,٩	٠,٥	١,٨	١,٨	تمويل بنك السودان المركزي للميزانية العامة
٠,١-	١,١	٠,٢-	١,٢	١,٢	صافي المطالبات على الحكومة
٠,٣-	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,٠	الودائع
٠,١	١,٢	٠,١-	٠,٨	٠,٨	السلف
٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٥	٠,٥	الأوراق المالية الحكومية
٠,٥	١,٨	٠,٧	٠,٦	٠,٦	تمويل آخر
٠,٥	١,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	خطابات الضمان
٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	إعانات دعم القمح
٠,١	٠,٩	١,٣	١,٠	١,٠	الأنشطة شبه المالية العامة والأنشطة الأخرى
٠,٢	٠,٤	٠,٧	٠,٦	٠,٦	الخسائر على مشتريات الذهب
٠,١-	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	القروض المقدمة لقطاع الزراعة
٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	العوائد غير المسددة على الأوراق المالية الحكومية
...	١,٩	١,٤	٢,٣	٢,٣	بند تنكزة: عجز الموازنة

المصادر: السلطات السودانية وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ التحويلات من جنوب السودان تشمل رسوم العبور مقابل استخدام خطوط أنابيب النفط السودانية والمدفوعات المسددة بموجب الترتيب المالي الانتقالي لتعويض السودان عن خسارة صادرات النفط.

^٢ صادرات الذهب أصبحت مصدراً مهماً للنقد الأجنبي للقطاع الرسمي. وتنتشأ الخسائر لأن بنك السودان المركزي يشتري الذهب من المنتجين المحليين بالعملة المحلية بسعر يعكس سعر الصرف في السوق الموازية، ويصدر الذهب، ويبيع إيرادات النقد الأجنبي بالسعر الرسمي المقدر بقيمة أعلى.

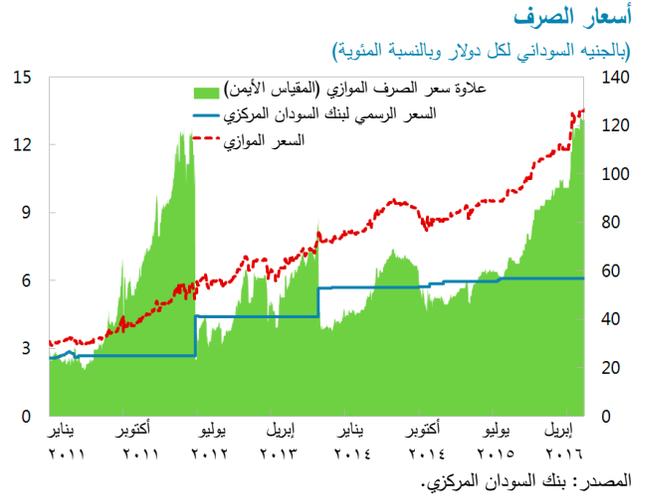
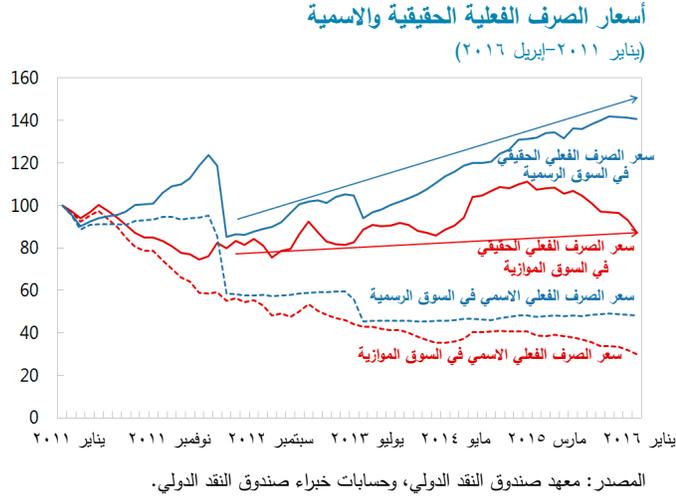
- تعرض المركز الخارجي—الذي يعاني من الضعف الهيكلي جراء خسارة الإيرادات النفطية عقب انفصال جنوب السودان—لصدمة سلبية في معدلات التبادل التجاري في عام ٢٠١٥، الأمر الذي ازداد سوءاً بفعل السياسات التوسعية. واتسع عجز الحساب الجاري (على أساس نقدي) إلى ٥,٩% من إجمالي الناتج المحلي (من ٤,٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤)، مما يرجع بشكل كبير إلى انخفاض أسعار صادرات السودان القائمة على السلع الأولية (لا سيما الماشية والذهب والزيوت والسمسم) وارتفاع تكاليف تمويل الواردات النفطية. كذلك زادت الواردات غير النفطية زيادة كبيرة. وفي الربع الأول من عام ٢٠١٦، اتسع العجز التجاري إلى ١,١% من إجمالي الناتج المحلي (من ٠,٧% في الفترة نفسها من العام الماضي) بسبب ضعف صادرات السلع الأولية.



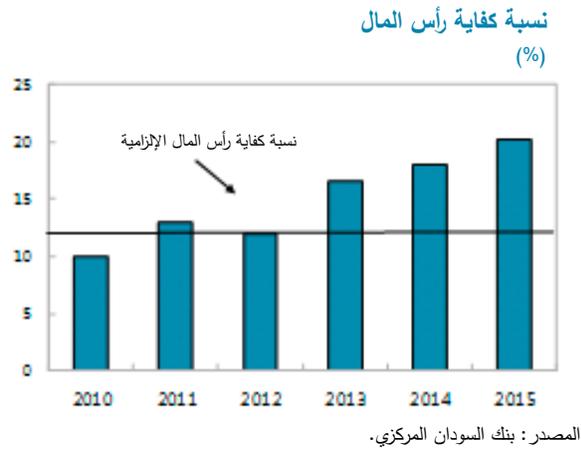
- وتراجعت الاحتياطات الدولية بنحو ٤٦٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥، وظلت منخفضة عند مستوى ١,٢ مليار دولار (٤,١ أشهر من الواردات) اعتباراً من مايو ٢٠١٦. وتدخل بنك السودان المركزي في سوق الصرف الأجنبي وتولى تمويل الواردات الاستراتيجية مثل الوقود والقمح. وأمكن إجراء هذه التدخلات بفضل التدفقات المالية الوافدة من دول الخليج، والتي قُدرت بنحو ٢,١ مليار دولار بين مايو ٢٠١٥ ويناير ٢٠١٦.
- وبعد تخفيضين كبيرين في سعر الصرف الرسمي في ٢٠١٢-٢٠١٣، ظل هذا السعر دون تغيير تقريباً طوال فترة السنة والنصف الماضية. ونتيجة لذلك، ارتفع سعر الصرف الرسمي بشكل ملحوظ بالقيمة الحقيقية بسبب ارتفاع فروق التضخم.^٣ وفي المقابل، انخفض سعر الصرف الموازي بنسبة ٣٦% بين نهاية ٢٠١٤ ونهاية يونيو ٢٠١٦، مما أدى إلى

^٣ يحدد بنك السودان المركزي اثنين من أسعار الصرف الرسمية: سعر "استرشادي" وآخر "رسمي" (في حدود $\pm 4\%$) يُطبق على المعاملات العامة والتقييم الجمركي. والفرق بين السعريين حالياً أقل من ٢%. ويلزم على البنوك التجارية ومكاتب الصرافة تحديد أسعارها في حدود $\pm 4\%$ من السعر الاسترشادي، ولكنها في الواقع تتعامل بالحد الأقصى للنطاق. وعليه، فإن سعر الصرف الرسمي يختلف بأكثر من ٢% عن سعر البنوك التجارية. ومنذ يناير ٢٠١٤، خفض بنك السودان المركزي السعر الرسمي بمقدار ٧% فقط، منها ٢% في عام ٢٠١٥.

زيادة علاوة السوق الموازية إلى ١٢٥% (من ٤٦%)^٤. وعموماً، تشير تقديرات الخبراء إلى أن سعر صرف مبالغ في قيمته بنحو ٥٠% بالقيمة الحقيقية (المرفق الأول).



٧- وقد تحسن الأداء الكلي للنظام المصرفي، الذي يعمل وفقاً لمبادئ التمويل الإسلامي. فقد شهدت مؤشرات الاستقرار



المالي تحسناً في السنوات القليلة الماضية مع تزايد نسب كفاية رأس المال، وتراجع القروض المتعثرة، واستمرار تحقيق الأرباح. وظل صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية للجهاز المصرفي (عند مستوى -٣% من رأس المال) ضمن الحدود المقررة من الجهات التنظيمية، وبلغ صافي المركز المفتوح لأكبر خمسة بنوك في البلاد مستوى موجباً قدره ٧% في مارس ٢٠١٦. ومع ذلك، أدى ضخ رؤوس الأموال في البنوك الضعيفة إلى امتلاك بنك السودان المركزي والحكومة امتلاكاً كلياً أو جزئياً لعدد ١٥ بنكاً من أصل ٣٧ بنكاً، وتأخرت إعادة هيكلتها. وفي أكتوبر ٢٠١٥، بعد تعزيز كبير للإطار المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في السودان، تم حذف السودان من "القائمة الرمادية" لفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال ويخضع للمراقبة.

٨- وساهمت إجراءات الإنفاذ ضد انتهاكات العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة في قطع علاقات المراسلة المصرفية وتعقيد العمليات المصرفية. وأدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف تمويل الواردات وزيادة الصعوبات في المعاملات الدولية، بما في ذلك التحويلات المالية، مما قد يؤدي إلى زيادة الاعتماد على المعاملات النقدية وما يقترن بها من مخاطر متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الإطار ٣).

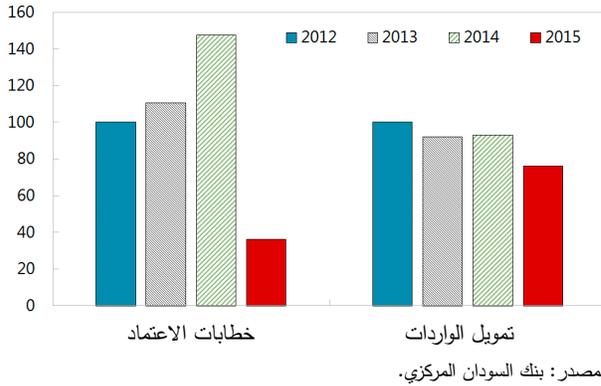
^٤ تشير تقديرات الخبراء إلى أن السوق الموازية تغطي نحو ٥٠% من الواردات—ارتفاعاً من ٣٠% في عام ٢٠١٣ نتيجة للتغيرات في قواعد الصرف الأجنبي في منتصف عام ٢٠١٤ والتي سمحت للمصدرين ببيع عائداتهم بشكل مباشر للمستوردين. واستناداً إلى سعر صرف مرجح بين السوقين الرسمية والموازية، فإن العلاوة الفعلية هي حوالي ٦٣%.

الإطار ٣- قطع علاقات المراسلة المصرفية

ساهمت إجراءات الإنفاذ التي اتخذت ضد البنوك الدولية بمنتصف ٢٠١٤ جراء انتهاك العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة في تراجع كبير في علاقات المراسلة المصرفية الأجنبية للمصارف السودانية. ففي يونيو ٢٠١٤، أقر بنك بي إن بي باريبا (BNP Paribas) بصحة التهم الموجهة إليه بانتهاك العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على السودان وبلدان أخرى، وحُكم عليه بدفع ٨,٩ مليار دولار في شكل مصادرات وغرامات. وفي عام ٢٠١٥، واجه كومرتس بنك (Commerzbank) ودويتشه بنك (Deutsche Bank) أيضا غرامات جراء انتهاك العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة. وقد ساهم هذا، من بين عوامل أخرى، في انقطاع واسع النطاق لعلاقات المراسلة المصرفية مع البنوك السودانية. وأفادت كيانات أجنبية ومحلية مقرها السودان بوجود صعوبات والتأخر في معالجة تحويلات النقد الأجنبي إلى السودان ومنه. وأفاد البنك المركزي والبنوك التجارية بحدوث انخفاض كبير في عدد البنوك المراسلة الأجنبية (أفاد بنك واحد كبير بأن عدد البنوك المراسلة بلغ ١٥ فقط في عام ٢٠١٦ مقابل ٥٥ منذ عام) أو بالانقطاع التام تقريبا عن المعاملات الدولية. ووفقا لتقرير حديث أصدرته لجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق، خسر السودان نصف علاقاته المصرفية المراسلة تقريبا في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥، وهو ما يمثل انخفاضا نسبته ١٥% في الحجم. واضطرت البنوك لدفع رسوم أعلى وتقديم ضمانات نقدية كاملة؛ وصرح بنك السودان المركزي بالواردات بدون تحويل القيمة (nil value) الممولة في الخارج؛ وأفاد بنك واحد باعتزامه فتح فروع في الخارج لتنفيذ المعاملات الدولية.

وتشير البيانات المتاحة إلى تباطؤ معدلات التجارة منذ قطع علاقات المراسلة المصرفية الأجنبية. فقد شهد عام ٢٠١٥ تباطؤا في تمويل بنك السودان المركزي والبنوك التجارية للواردات (على سبيل المثال، من خلال خطابات الاعتماد). وأفادت التقارير بأن الصعوبات

خطابات الاعتماد الصادرة عن بنك السودان المركزي وتمويل الواردات من البنوك التجارية (٢٠١٢=١٠٠)



في إعادة حصيللة الصادرات إلى موطنها الأصلي أدت إلى إضعاف الصادرات. وتأثرت مدفوعات التحويلات المالية سلبا، بما في ذلك تحويلات العاملين في الخارج. وأفادت السفارات والمنظمات الدولية بأنها تأثرت سلبا جراء إحجام البنوك المراسلة عن معالجة معاملات الصرف الأجنبي أو رفضها الصريح للقيام بذلك، على الرغم من كونها معفاة من العقوبات. كذلك كانت هناك تأخيرات كبيرة في تلقي صندوق النقد الدولي للمدفوعات. وأعربت البنوك والسلطات عن قلقها من أن التحول إلى المعاملات النقدية من شأنه أن يعرض للخطر التقدم الذي تحقق بشق الأنفس على صعيد تنفيذ إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ومن شأن استمرار توقف علاقات المراسلة المصرفية أن يؤثر سلبا على النتائج الاقتصادية والاجتماعية. فالقيود على تمويل الواردات وإعادة حصيللة الصادرات إلى موطنها الأصلي قد تقلل من معدلات التجارة والاستثمار الأجنبي. ويمكن لنقص السلع المستوردة، بما في ذلك المواد الغذائية والطاقة، أن يؤدي إلى زيادة التضخم والحد من الاستهلاك. وسوف تؤدي الصعوبات في معالجة المعاملات الدولية إلى نقص مستمر في النقد الأجنبي، مما يفرض ضغوطا على سعر الصرف. وقد تؤثر القيود على التحويلات المالية على الفئات محدودة الدخل. وسوف تسهم هذه التطورات السلبية في إضعاف النمو الاقتصادي بشكل أكبر، وتؤدي في نهاية المطاف إلى تفاقم النتائج الاجتماعية والفقر.

الآفاق والمخاطر

٩- سيظل انخفاض أسعار تصدير السلع الأولية، والعقوبات الاقتصادية المفروضة، وغياب هوامش الأمان التي توفرها السياسات يهدد استقرار الاقتصاد الكلي ويقيد النمو، مما يستلزم المساعدة الخارجية المستمرة.

- يتوقع الخبراء تباطؤ النمو إلى حوالي ٣% في عام ٢٠١٦ مع عودة إنتاج المحاصيل إلى المستويات الطبيعية بعد موسم الحصاد الجيد في العام الماضي. ويمكن أن يزيد التضخم بسبب الآثار المتأخرة لانخفاض سعر الصرف الموازي وتلاشي الأثر الإيجابي لجودة المحاصيل على أسعار المواد الغذائية. ورغم تعافي صادرات الذهب إلى جانب تحسن آفاق الأسعار العالمية، من المتوقع أن يظل عجز الحساب الجاري مرتفعاً والاحتياطيات الدولية منخفضة في غياب الجهود الرامية إلى زيادة مرونة سعر الصرف وإجراء التصحيحات الكافية في سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، حتى مع توافر الدعم المالي الخارجي الذي تنتظره السلطات الوطنية.

- وفي عام ٢٠١٧ وما بعده، يتوقع الخبراء أن يظل معدل النمو عند مستوى ٣,٥% ويعتمد بشكل كبير على الزراعة—مع آثار غير مباشرة مصاحبة على القطاعات الأخرى—نظراً لأن انخفاض المدخرات المحلية، والعقوبات، ومحدودية الحصول على التمويل الخارجي تؤثر على الاستثمار. كذلك سوف يؤثر سعر الصرف الرسمي المبالغ في قيمته وقيود النقد الأجنبي على النشاط التجاري والاقتصادي على الرغم من الاستثمار الأجنبي المباشر المتوقع في قطاع الزراعة. ومن المرجح أن يظل التضخم مرتفعاً نظراً لأن التصحيح غير الكافي في الأوضاع المالية العامة سيستمر في إضعاف الرقابة النقدية. وسيظل المركز الخارجي ضعيفاً، مع فجوة تمويلية تتراوح بين ١,٣ و ١,٩ مليار دولار سنوياً التي يتعين تغطيتها من خلال المساعدات الخارجية، مما يسمح للاحتياطيات الدولية بأن تقارب المليار دولار (أي شهر واحد من الواردات).

١٠- وتخضع الآفاق المتوقعة لمخاطر تطورات سلبية كبيرة. فقد تؤدي الفجوات الكبيرة والمستمرة في التمويل الخارجي على المدى المتوسط، دون تغطيتها، إلى حدوث تصحيح غير منظم، وتراجع النشاط الاقتصادي، وسرعة نمو التضخم. وللتخفيف من حدة هذه المخاطر مع الحفاظ على نظام سعر الصرف الثابت يتعين إجراء تصحيحات كبيرة على المستويين المالي والنقدي. وتشمل مخاطر التطورات السلبية الأخرى تراجع الإيرادات النفطية من جنوب السودان؛ وانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخليج؛ واستمرار قطع علاقات المراسلة المصرفية. أما مخاطر تجاوز التوقعات فتتمثل في إحراز التقدم على صعيدي الحوار الوطني وخرطة طريق السلام.

مناقشات السياسات

١١- ركزت مناقشات السياسات على الحاجة الملحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وزيادة النمو الاحتوائي، والحد من الفقر. وأكد الخبراء أن السياسات الحالية—الحفاظ على نظام سعر الصرف الثابت دون تصحيح كبير في السياستين المالية العامة والنقدية—غير قابلة للاستمرار وتزيد من احتمالية التصحيح غير المنظم. وفي هذا الصدد، دعا الخبراء لاتخاذ إصلاحات وإجراءات حاسمة على مستوى السياسات:

- زيادة مرونة سعر الصرف الرسمي بهدف تحرير سوق الصرف الأجنبي والحد من الاختلالات الخارجية.

- مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة الذي يركز على تعبئة الإيرادات المحلية بغية توفير حيز مالي للاستثمار في البنية التحتية والتعليم والصحة مع خفض عجز الميزانية وتنقيده.
- تشديد السياسة النقدية، بما في ذلك عن طريق الحد من الأنشطة شبه المالية العامة للبنك المركزي.
- تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي للحد من تكلفة التكيف التي يتحملها محدود الدخل.
- تحسين مناخ الأعمال لدعم نمو القطاع الخاص.
- استمرار التعاون مع الشركاء الدوليين لإحراز التقدم نحو الحصول على تخفيف لآعباء الديون ورفع العقوبات.

ألف- الاستقرار الخارجي وسعر الصرف

١٢- يمكن لزيادة مرونة سعر الصرف أن تؤدي إلى دعم سياسة المالية العامة والسياسة النقدية للحد من الاختلالات الخارجية. ويتعين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، إلا أنه سيظل مطلباً بعيد المنال بدون زيادة مرونة سعر الصرف الرسمي، بغية خفض علاوة سعر السوق الموازية بقدر كبير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توسيع (أو إلغاء) نطاق سعر الصرف في البنوك التجارية سيساعد على تحرير سوق النقد الأجنبي في البنوك. وسوف تساهم هذه الإصلاحات في تعزيز القدرة التنافسية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز النمو الاحتوائي. ولضمان كفاءة التشغيل لنظام أكثر مرونة للصرف الأجنبي يتعين إنشاء سوق للمعاملات بين البنوك وتعزيز إدارة الاحتياطيات، بما في ذلك عن طريق إرساء تدخلات قائمة على القواعد وعلى السوق.

١٣- وقدم الخبراء سيناريو توضيحي ينطوي على تعديل لسعر الصرف الرسمي مع مزيج من السياسات الأكثر تقييداً. وفي هذا السيناريو، من المحتمل أن يتباطأ النمو ويرتفع معدل التضخم في المدى القصير نتيجة تأثير انخفاض قيمة العملة على الواردات والأسعار والحصيلة الجمركية. ومع ذلك، سوف يشهد أداء الاقتصاد الكلي تحسناً على المدى المتوسط نظراً لما قد يترتب على القضاء على تشوهات الصرف الأجنبي من تحسين القدرة التنافسية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. ويرى الخبراء سهولة التعامل مع الآثار التضخمية الناجمة عن تخفيض سعر الصرف الرسمي، لأن غالبية الأسعار تعكس بالفعل سعر الصرف الموازي. ومن المحتمل أن تكون مكاسب الإيرادات كبيرة نتيجة تخفيض قيمة العملة، لأن الواردات ستكون مقومة بسعر صرف أعلى، مما يزيد من القاعدة الضريبية للواردات.

١٤- ولنجاح الإصلاحات، ينبغي اتخاذ تدابير للتخفيف من أثر تعديلات سعر الصرف على الفقراء. واقترح الخبراء الإبقاء مؤقتاً على نظام الدعم على الوقود والقمح لتهدئة المخاوف من الآثار الاجتماعية لزيادة مرونة سعر الصرف. ويمكن تغطية الزيادة في تكاليف الدعم من مكاسب الإيرادات الناتجة عن تخفيض قيمة العملة. ويتعين على بنك السودان المركزي استخدام كافة الأدوات المتاحة لديه للحيلولة دون التأثيرات اللاحقة على التضخم بسبب تعديل سعر الصرف.

آراء السلطات

١٥- اتفقت السلطات مع تقييم الخبراء بشأن الحاجة للحد من الاختلالات الخارجية، ولكنها تفضل نهجاً أكثر تدرجاً مما هو مقترح في السيناريو التوضيحي الذي أعده الخبراء. فقد اعتبرت السلطات أن التعديلات الكبيرة في سعر الصرف تكل بالاستقرار—سواء اقتصادياً أو اجتماعياً—وأنها سابقة لأوانها بدون توافر احتياطيات النقد الأجنبي الكافية للحيلولة دون التجاوز المفرط لسعر الصرف التوازني. واعتبرت السلطات أن نظام سعر الصرف المرن هو هدف طويل المدى، وأعربت عن قلقها من

التأثير التضخمي لتعديل سعر الصرف، وفعاليته في ضوء صادرات السلع الأولية التي لا تتسم بالمرونة السعرية، وخطر الاضطرابات الاجتماعية التي أعقبت تخفيض قيمة العملة في سبتمبر ٢٠١٣. وتتمثل استراتيجيتها الإصلاحية، حسب برنامج الخطة الخمسية، في السماح تدريجياً للقطاع الخاص باستخدام سوق الصرف الأجنبي الموازي لاستيراد السلع الأولية، والقيام تدريجياً بتعديل سعر الصرف الرسمي وتنويع الصادرات في المدى المتوسط. وفي الوقت نفسه، توقعت السلطات استمرار المساعدات الخارجية من دول الخليج لتغطية فجوات التمويل.

باء- ضبط أوضاع المالية العامة وتعبئة الإيرادات

١٦- تنطوي ميزانية عام ٢٠١٦ على مخاطر رغم الجهود الجارية لتعزيز الإدارة الضريبية وإدارة الخزنة. ونظراً لانخفاض الإيرادات النفطية والتحويلات من جنوب السودان، فمن الصعب تحقيق هدف العجز البالغ ١,٧% من إجمالي الناتج المحلي. ومن شأن الإنفاق الكامل لاعتمادات الميزانية جعل العجز يقارب ٣% من إجمالي الناتج المحلي، مما يعني ضمناً اللجوء بشكل كبير إلى بنك السودان المركزي للحصول على التمويل.

١٧- وعلى المدى القصير، ينبغي ضبط أوضاع المالية العامة للحد من تنقيد العجز والمساهمة في تصحيح المركز الخارجي. فمن شأن تخفيض العجز في عام ٢٠١٦ إلى ١,٩% من إجمالي الناتج المحلي سيكون متسقاً مع التمويل المحلي الذي يمكن التعامل معه. وسيطلب هذا الأمر، على غرار العام الماضي والربع الأول من عام ٢٠١٦، احتواء الإنفاق على السلع والخدمات الجارية، وتحديد أولويات الإنفاق الرأسمالي. ووفقاً لتعديلات سعر الصرف، يمكن الإبقاء على إعانات الدعم الحالية في المدى القصير للتخفيف من حدة التأثير على الفئات الأكثر ضعفاً، والتي يمكن تعويضها من خلال مكاسب الإيرادات المقابلة. وسوف يكون من المهم أيضاً تعبئة المزيد من الإيرادات غير النفطية—وخاصة من خلال توسيع الأوعية الضريبية. وبينما يمكن لإصلاحات الإدارة الضريبية الجارية أن تعود بالنفع، ينبغي اقترانها بتدابير متعلقة بالسياسة الضريبية.

١٨- وعلى المدى المتوسط، سيكون من الضروري تعبئة الإيرادات المحلية لإتاحة الحيز المالي المطلوب للإنفاق الاستثماري والاجتماعي. فعلى الرغم من التحسينات الأخيرة، لا تزال الإيرادات الضريبية منخفضة وفقاً للمعايير الدولية. وتشمل تدابير زيادة الإيرادات مزيداً من ترشيد الإعفاءات، والكف عن منح إعفاءات ضريبية جديدة، والإلغاء التدريجي للإعفاءات القائمة، وفرض ضريبة جزافية على المنشآت الصغيرة، وتطبيق إصلاحات في الضريبة على الذهب، وزيادة معدلات الضريبة على الدخل الشخصي ودخل الشركات وإضفاء طابع تصاعدي على تلك المعدلات، والاستمرار في تعزيز الإدارة الجمركية والضريبية. ومن شأن تعديل سعر الصرف الجمركي بالتوازي مع التعديلات في سعر الصرف الرسمي أن الحصيلة الضريبية، في حين أن الإلغاء التدريجي لدعم الوقود من شأنه خلق الحيز المالي اللازم للإنفاق الاجتماعي الموجه للمستحقين الداعم للنمو والفقراء. ومع مرور الوقت، فإن استهداف تخفيض تدريجي في الرصيد الأولي غير النفطية يمكن أن يخفض الاعتماد على الإيرادات النفطية غير المؤكدة.

١٩- ويتعين مواصلة الجهود الرامية لتعزيز إدارة المالية العامة. فينبغي مواصلة التقدم المحرز مؤخراً نحو إنشاء حساب الخزنة الواحد من خلال: (١) تعزيز إعداد الميزانية وتخطيطها، مع التركيز على توقعات الإيرادات ووحدة المالية العامة الكلية المنشأة حديثاً؛ (٢) وتحسين إعداد إطار المالية العامة متوسط الأجل وإدراجه في تخطيط الميزانية؛ (٣) وتوسيع نطاق تغطية حساب الخزنة الواحد؛ (٣) وتطبيق نظام متكامل للإدارة المالية.

آراء السلطات

٢٠- أقرت السلطات بالتحديات التي يفرضها انخفاض الإيرادات الضريبية على إدارة المالية العامة. وعلى المدى القصير، تخطط السلطات لتحقيق أهدافها على مستوى السياسات عن طريق خفض الإنفاق لتعويض نقص الإيرادات. ولمواجهة احتياجات التنمية الكبيرة وعدم كفاية التمويل الخارجي، سوف تعتمد السلطات على التمويل المحلي لتغطية العجزات. ولزيادة الإيرادات، رفعت السلطات في العام الماضي معدل ضريبة الدخل (من ١٥% إلى ٣٠%) على شركات إنتاج السجائر واستحدثت مؤخرا إتاوات على إنتاج الذهب. وتماشيا مع برنامج الخطة الخمسية، تعتزم السلطات توسيع الأوعية الضريبية—بما في ذلك عن طريق الحد من الإعفاءات واستحداث التحصيل الإلكتروني لضريبة القيمة المضافة وغيرها من الضرائب—بدلا من زيادة معدلات الضرائب. وترى السلطات أن زيادة المعدلات الفعلية للتعريف الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات عن طريق تعديل سعر الصرف الرسمي لن تؤدي إلى زيادة الإيرادات الجمركية بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع المرونة السعرية للواردات.

٢١- وتعزم السلطات تحسين جودة الإنفاق ومواصلة تعزيز الإدارة المالية العامة. فسوف تستمر في تحرير أسعار الوقود لخفض الدعم. وفي الوقت ذاته، سوف توفر المزيد من الموارد للبرامج الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة والبنية التحتية. كذلك تعكف السلطات على تعزيز حساب الخزنة الواحد وتوسيع نطاقه ليشمل جميع الوزارات والدوائر الحكومية، كما أنها استحدثت أنظمة الدفع الإلكترونية للرواتب وتعمل على تقوية التدقيق الداخلي والخارجي.

جيم- السياسة النقدية والاستقرار المالي

٢٢- ينبغي تشديد السياسة النقدية وزيادة تطوير أدوات إدارة السيولة. فالسياسة النقدية تنوء تحت عبء الاحتياجات التمويلية الكبيرة للحكومة والأنشطة شبه المالية العامة التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في ضخ السيولة. وتتسبب هذه العوامل، بجانب نقص أدوات إدارة السيولة، إلى إضعاف قدرة البنك المركزي على السيطرة على الاحتياطي النقدي. ولمواجهة هذه التطورات، ينبغي لبنك السودان المركزي مواصلة الالتزام بالحدود الحالية المقررة على السلف المقدمة للحكومة، وتقليص الأنشطة شبه المالية العامة عن طريق الحد من مشتريات الذهب إلى مستويات تتفق مع الاحتياطي النقدي وأهداف الاحتياطيات الدولية، ووقف تمويل الزراعة، وتطوير أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ولتعزيز الشفافية، يتعين على بنك السودان المركزي الإبلاغ بكافة عمليات الإقراض للحكومة (بما في ذلك مدفوعات خطابات الضمانات وإعانات دعم الفمخ) والأنشطة المالية العامة على أنها ائتمان مقدم للحكومة.

٢٣- وبناء على التقدم المحرز حتى الآن، ينبغي أن يواصل بنك السودان المركزي زيادة قدراته للرقابة والتخفيف من المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. وتشمل المجالات ذات الأولوية: (١) تحديث إطار التعامل مع البنوك الضعيفة، بما في ذلك عن طريق اقتصر النفاذ إلى دعم "المقرض الأخير" على البنوك ذات الملاءة، وتوسيع نطاق أنظمة تسوية الإعسار، ومنح بنك السودان المركزي صلاحيات بدء عمليات تسوية الإعسار؛ (٢) وبيع حصص بنك السودان المركزي في البنوك التجارية؛ (٣) وتعزيز قدرة بنك السودان المركزي على تحليل الاستقرار المالي؛ (٤) والاستمرار في إنفاذ الحدود المقررة على صافي مراكز النقد الأجنبي للحد من المخاطر الناجمة عن عدم الاتساق في قيمة العملات الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على بنك السودان المركزي مواصلة تعزيز الرقابة القائمة على المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

آراء السلطات

٢٤- لا تزال السلطات ملتزمة بأهدافها النقدية. فقد تباطأ نمو الاحتياطي النقدي في الربع الأول من ٢٠١٦ بسبب تراجع الأنشطة شبه المالية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز إطار السياسة النقدية من خلال إطلاق "صندوق إدارة السيولة" في عام ٢٠١٤، مما أدى إلى خفض دعم السيولة المقدم من بنك السودان المركزي للبنوك التجارية. وسوف يستمر بنك السودان المركزي في شراء الذهب باعتباره مصدرا مهما من مصادر النقد الأجنبي وللحد من التهريب.

٢٥- وأفادت السلطات بأنه على الرغم من الضغوط الناتجة عن العقوبات وقطع علاقات المراسلة المصرفية، فإن سلامة القطاع المصرفي شهدت تحسنا—فالبنوك تتسم بالسيولة، والعائدات على الأصول مرتفعة، ونسب القروض المتعثرة تراجعت. ويبلغ صافي مركز النقد الأجنبي المفتوح للقطاع المصرفي مستويات يسهل التعامل معها، تماشيًا مع القيود التنظيمية. وأبدت السلطات التزامها بتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكنها أعربت عن أسفها لأن العقوبات تضعف فعاليته بتشجيع التحول إلى المعاملات غير الرسمية والقائمة على النقدية.

دال- النمو الاحتوائي

٢٦- تحسین مناخ الأعمال سيكون مطلباً أساسياً لدعم أنشطة القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي. فالسودان في شريحة المئين العشرين السفلي في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٦. وتشمل نقاط ضعفه مجالات الحصول على الائتمان، والتجارة الدولية، وحماية المستثمرين. ويمكن لمعالجة هذه القضايا عن طريق تبسيط القواعد التنظيمية وتحرير أسواق التجارة والنقد الأجنبي، إلى جانب استقرار الاقتصاد الكلي، أن تشجع استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين البنية التحتية العامة (بما في ذلك توفير المياه والكهرباء) ورأس المال البشري من شأنه دعم تنمية القطاع الخاص، وتعزيز النمو، والمساعدة في التصدي للارتفاع المستمر في معدل البطالة—الذي بلغ ٢٢% في عام ٢٠١٥، مع ارتفاع المعدلات بين الشباب والنساء (راجع المرفق الثاني حول تحديات النمو الاحتوائي وخيارات السياسات).

٢٧- ورحب الخبراء بخطط البدء في الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الحد من الفقر ٢٠١٦-٢٠٢٠. وينبغي توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي وتوجيهها بدقة إلى المستحقين، وخاصة برنامج التحويلات النقدية الذي يدعم حالياً حوالي ٥٠٠ ألف أسرة (٢٠% من الفقراء). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز البرامج الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك خدمات التعليم والصحة، هو مطلب ضروري لتحسين النتائج الاجتماعية وتوسيع نطاق الفرص المتاحة، وزيادة الإنتاجية.

آراء السلطات

٢٨- أعربت السلطات عن أسفها من أن العقوبات المفروضة على السودان وقطع علاقات المراسلة المصرفية أدت إلى تفاقم العقوبات الهائلة أمام مناخ الأعمال وجهود الحد من الفقر. ورغم هذه العقبات، فإن تقييم السلطات لاستراتيجية الحد من الفقر المرحلية (٢٠١٢-٢٠١٤)، التي استُكملت مؤخراً بمساعدة البنك الدولي، أكد زيادة الإنفاق الداعم للفقراء. وقد شرعت السلطات أيضاً فيما يلي:

- مبادرات لتحسين مناخ الأعمال، بما في ذلك إدخال النظام الآلي لتحويل الضرائب بهدف خفض تكاليف المعاملات وتنظيم حملات إعلامية للحصول على الإفادات التقييمية من المستثمرين بشأن الإصلاحات اللازمة لتشجيع الاستثمار. كذلك شكلت السلطات لجنة رفيعة المستوى لمراجعة القوانين والقواعد التنظيمية المعنية بالأراضي لتيسير الاستثمار. كذلك

تشجع السلطات التوسع في فروع البنوك وإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر، كما تعمل على تعزيز سجل الائتمان لدى بنك السودان المركزي لتحسين فرص الحصول على الائتمان.

- وإعداد استراتيجية كاملة للحد من الفقر تتضمن تدابير محددة على مستوى السياسات، وذلك من خلال عملية تشاورية تشمل الأطراف المحلية المعنية والشركاء الخارجيين. وسوف يتم توثيق ملامح الفقر في السودان من خلال مسح لقطاع الأسر المعيشية من المقرر استكماله هذا العام. وفي نفس الوقت، عكفت السلطات على توسيع نطاق خدمات التعليم والصحة للفقراء، وتعزز توسيع نطاق تغطية برنامج التحويلات النقدية ليشمل ٦٠٠ ألف أسرة في عام ٢٠١٧، مع تعزيز إدارته وتوجيهه للمستحقين، بدعم من البنك الدولي.

هاء- الدين الخارجي

٢٩- يؤكد تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين أن السودان لا يزال في حالة مديونية حرجة. فلا تزال نسب الدين العام والخارجي مرتفعة، ومعظم الدين الخارجي متأخر السداد. وسوف تكون نسب الدين أعلى في حالة تقييم إجمالي الناتج المحلي بسعر الصرف الموازي (الجدول ٣). وتمشيا مع نتائج تحليلات استمرارية القدرة على تحمل الدين السابقة، تشير التقديرات إلى أن الدين الخارجي للسودان غير قابل للاستمرار. فكافة مؤشرات الدين الخارجي تتجاوز الحدود الاسترشادية في إطار السيناريو الأساسي، ولا يزال كثير منها أعلى من الحدود طوال الأفق الزمني للتحليل. ولذا من المهم أن تتبّع السودان سياسات اقتصادية سليمة، بما في ذلك استراتيجية اقتراض حكيمة تحد من الاقتراض بشروط غير ميسرة، وتعتمد بدلا من ذلك على المنح والتمويل الميسر، مع مواصلة تعبئة الدعم لتخفيف أعباء الديون.

٣٠- والسودان مؤهل للحصول على تخفيف لأعباء الديون في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبك")، لكنه لم يستوف بعد كل الشروط. فالتخفيف من أعباء الديون يتوقف على تطبيع العلاقات مع الدائنين الدوليين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي (الإطار ٤). ويتعين على السلطات الاستمرار في التواصل مع الدائنين لكسب التأييد لعملية تخفيف أعباء الديون وتجنب الخدمة الانتقائية للدين الثنائي. وأوصى الخبراء بأن تعمل السلطات وجنوب السودان على تمديد "الخيار الصفري" لتجنب التقسيم المعقد والمطول للدين الخارجي.^٥

٣١- وشجع الخبراء السلطات على مواصلة توثيق التعاون مع الصندوق بشأن السياسات والمدفوعات. فقد انخفضت متأخرات السودان المستحقة للصندوق إلى نحو ٩٦٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية يونيو ٢٠١٦ عقب سداد ١٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٤ وأخرى في عام ٢٠١٥، و٥ ملايين دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٦. وحث الخبراء السلطات على الاستمرار في سداد المدفوعات بما يكفي على الأقل لتغطية التزامات السودان التي يحل أجل استحقاقها، والانتظام في أدائها، وزيادتها كلما تحسنت قدرة السودان على الدفع.

^٥ ما يُسمى "بالخيار الصفري" هو اتفاق أبرم عام ٢٠١٢ بين السودان وجنوب السودان تحتفظ بموجبه السودان بكافة الالتزامات الخارجية بعد الانفصال، شريطة قيام المجتمع الدولي بمنح تعهدات قوية بتقديم تخفيف لأعباء الدين في غضون عامين. وفي سبتمبر ٢٠١٤، اتفق البلدان على تمديد الاتفاقية حتى أكتوبر ٢٠١٦، وبعد ذلك، في غياب التخفيف من أعباء الدين، يمكن للسودان أن تسعى إلى تقسيم الديون الخارجية بين البلدين.

آراء السلطات

٣٢- أكدت السلطات التزامها بالتواصل مع الدائنين الدوليين، وأداء المدفوعات ربع السنوية لصندوق النقد الدولي بقيمة ١٠ ملايين دولار سنويا، والتعاون مع الصندوق بشأن السياسات. وأعربت السلطات عن خيبة أملها بسبب عدم التقدم نحو تخفيف أعباء الديون، وأشارت إلى أن عدم تسوية الأوضاع أدى إلى تعقيد تمديد اتفاق "الخيار الصفري" الذي تعتبره قرارا سياديا.

الإطار ٤- المسار نحو تخفيف أعباء الديون

السودان مؤهل للحصول على مساعدات لتخفيف أعباء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك")، ولكنه لم يستوف بعد كل شروط التأهيل. والمهم أنه لا يزال بحاجة إلى الحصول على تأكيدات من الدائنين الرسميين والتجاربيين الثانئين بأنهم على استعداد للنظر في تخفيف أعباء الديون. وفي الوقت الحالي، يفى السودان بالشروط التالية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "هيبيك":

- يواجه السودان حالة من عدم القدرة على مواصلة تحمل أعباء الديون والتي لا يمكن تسويتها من خلال آليات تخفيف أعباء الديون التقليدية؛
 - أعد السودان تقريرا مرحليا عن استراتيجية الحد من الفقر. وأجرى خبراء الصندوق والبنك الدولي تقييما لهذا التقرير المرحلي وناقشه مجلسا المؤسستين في سبتمبر ٢٠١٣. وتعكف السودان حاليا على إعداد تقرير نهائي عن استراتيجية الحد من الفقر. وللوصول إلى نقطة اتخاذ القرار، سيتعين على السودان القيام بما يلي:
 - الحصول على تأكيدات بشأن دعم تخفيف أعباء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "هيبيك" من الأغلبية العظمى من الدائنين الذين يمثلون ما لا يقل عن ٧٠% من الديون المؤهلة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "هيبيك"؛
 - إرساء سجل مُرضٍ من الأداء القوي في مجال السياسات لدى الصندوق لمدة ستة أشهر على الأقل في الفترة المؤدية إلى نقطة اتخاذ القرار، وذلك في إطار برنامج يتابعه الخبراء ويرى المجلس التنفيذي أنه يفى بمعايير السياسات المرتبطة بترتيبات الشريحة الائتمانية العليا؛
 - سداد متأخراته المستحقة للصندوق، ووضع خطة مموله بالكامل وجدول زمني لسداد المتأخرات المستحقة للبنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي من أجل استعادة أهليته للاقتراض من هذين المصدرين.
- ولم تُحدّد بعد الموارد اللازمة لمشاركة الصندوق في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبما أن التكاليف التي سيتحملها الصندوق لتخفيف أعباء الديون عن السودان لم تكن مدرجة في تقديرات التكاليف الأصلية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سيتعين تأمين تمويل إضافي عندما يكون السودان مستعدا لسداد متأخراته والشروع في العمل في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

واو- القضايا الإحصائية

٣٣- رغم توافر البيانات الكافية بشكل عام لأغراض الرقابة، فإن هناك أوجه قصور كبيرة بسبب نقص القدرات، وخاصة في بيانات الحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات. فأخر إحصاءات للحسابات القومية نُشرت في عام ٢٠١٠. ويترتب على نقص بيانات مسح الاستثمار الأجنبي المباشر إضعاف عملية إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات. وينبغي تكريس المزيد من الموارد لجمع الإحصاءات والبيانات.

آراء السلطات

٣٤- اتفقت السلطات على ضرورة تعزيز الإحصاءات الاقتصادية، وتعمل حالياً على تحديث إحصاءات الحسابات القومية وتسعى للحصول على الدعم اللازم لإجراء مسح الاستثمار الأجنبي المباشر.

المادة الثامنة

٣٥- لا يزال السودان يحتفظ بقيود على النقد الأجنبي وممارسات أسعار الصرف المتعددة، وهو ما يدخل ضمن نطاق اختصاص الصندوق بموجب المادة الثامنة. وتشمل هذه التدابير نظام لسعر الصرف ينطوي على أسعار صرف فعلية متعددة وسياسة لتقنين النقد الأجنبي وتخصيصه لقطاعات معينة (الإطار ٥). وحث الخبراء السلطات، بما يتماشى مع التوصيات السابقة، على إلغاء هذه القيود وممارسات أسعار الصرف المتعددة. وعلى الرغم من اعتماد هذه التدابير في البداية على أساس مؤقت، ولأسباب متعلقة بميزان المدفوعات كما أنها غير تمييزية، فقد استمرت وتتسبب في عرقلة تصحيح المركز الخارجي وإعاقة الاستثمار الأجنبي.

آراء السلطات

٣٦- أشارت السلطات إلى أنها لم تتمكن من إلغاء جميع القيود على النقد الأجنبي وممارسات أسعار الصرف المتعددة بسبب الضغوط المستمرة على ميزان المدفوعات بعد انفصال جنوب السودان، والعقوبات الخارجية، والحاجة لتمويل الواردات الاستراتيجية من الغذاء والوقود والدواء. ومع ذلك، رغم عدم الالتزام بجدول زمني لإلغاء القيود على النقد الأجنبي وممارسات أسعار الصرف المتعددة، فلا تزال السلطات ملتزمة بإلغائها تدريجياً مع تحسن الظروف.

الإطار ٥ - نظام سعر الصرف

لا تزال القيود التالية على النقد الأجنبي وممارسات أسعار الصرف المتعددة سارية في السودان، وهو ما يدخل ضمن نطاق اختصاص صندوق النقد الدولي بموجب المادة الثامنة، القسمان ٢ و ٣:

- قيد على النقد الأجنبي ينشأ من قيود تفرضها الحكومة على توافر النقد الأجنبي وتخصيصه لبنود معينة ذات أولوية؛
- ممارسة أسعار الصرف المتعددة ووضع قيد على النقد الأجنبي نتيجة تحديد سعر صرف رسمي (سعر بنك السودان المركزي) لاستخدامه في جميع معاملات الحكومة بالنقد الأجنبي والذي يختلف في الواقع العملي بأكثر من ٢% عن السعر الذي تستخدمه البنوك التجارية؛
- ممارسة أسعار الصرف المتعددة وقيد على النقد الأجنبي ناشئ من الفروق الكبيرة بين سعر الصرف الذي يحدده البنك المركزي وسعر الصرف الموازي نتيجة القيود التي يفرضها البنك المركزي على إتاحة النقد الأجنبي وهو ما يوجه المعاملات الدولية الجارية إلى السوق الموازية؛
- ممارسة أسعار الصرف المتعددة والقيود على النقد الأجنبي نتيجة شرط تفرضه الحكومة بشأن الهامش النقدي الإلزامي لمعظم الواردات.

٣٧- أحرز السودان تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو في أعقاب صدمة انفصال جنوب السودان منذ خمس سنوات. فعلى مدى السنوات الماضية، ساعدت التدابير على مستوى السياسات—بما في ذلك تعديلات سعر الصرف، وإصلاح الدعم، وشبكات الأمان الاجتماعي المحسنة—على احتواء عجز المالية العامة، وإبطاء نمو النقود، وتخفيض التضخم، ودعم التعافي الاقتصادي. وأدت الإصلاحات المؤسسية إلى تعزيز التحصيل الضريبي وإدارة المالية العامة، وزيادة الإنفاق الاجتماعي. وفي العام الماضي، بدأت السلطات تنفيذ خطة الإصلاح الخمسية للنمو والحد من الفقر، وأدت جودة المحاصيل إلى زيادة النمو حتى بلغ قرابة ٥%.

٣٨- وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال الاختلالات الاقتصادية الكلية الكبيرة تحد من آفاق النمو، إلى جانب الصراعات الداخلية، والعقوبات المفروضة من الولايات المتحدة. ولم يتم بعد حل الاختلالات الخارجية الناجمة عن خسارة ثلاثة أرباع صادرات السودان النفطية. ولم تتحقق بعد الثمار المرجوة من الجهود المحلية والدولية لإنهاء الصراعات الداخلية، ولا تزال الحالة الإنسانية صعبة. وتمثل العقوبات وقطع علاقات المراسلة المصرفية عبئاً معوقاً للتجارة والاستثمار والنمو. ويؤدي عدم تحقيق تقدم نحو تخفيف أعباء الديون إلى تضيق سبل الحصول على التمويل الخارجي الرسمي.

٣٩- واتسعت الاختلالات الخارجية في ٢٠١٥-٢٠١٦ بسبب انخفاض أسعار صادرات السلع الأولية، والسياسات التوسعية، وعدم كفاية تعديل سعر الصرف. فقد أدت صدمة معدلات التبادل التجاري إلى زيادة عجز الحساب الجاري إلى ٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥، في حين هبطت احتياطات النقد الأجنبي المنخفضة بالفعل إلى ١,٥ شهراً من الواردات رغم الدعم المالي الخارجي. واستمر انخفاض سعر الصرف الموازي وارتفعت العلاوة على سعر الصرف إلى ١٢٥% نظراً لبقاء سعر الصرف الرسمي عند مستوى شبه ثابت. واتسع عجز الميزانية إلى ١,٩% من إجمالي الناتج المحلي بسبب نقص الإيرادات النفطية. أما التضخم، الذي كان قد تم احتواؤه في العام الماضي، فقد ارتفع إلى معدل ١٤,٣% في يونيو ٢٠١٦.

٤٠- وتخضع الآفاق المتوقعة لمخاطر تطورات سلبية كبيرة. فسيظل النشاط الاقتصادي خاضعاً للقيود التي يفرضها انخفاض أسعار تصدير السلع الأولية، وغياب هوامش الأمان التي توفرها السياسات، والعقوبات الاقتصادية، وقطع علاقات المراسلة المصرفية، وضعف مناخ الأعمال. وبالتالي، من المتوقع أن يظل النمو في حدود متواضعة في ٢٠١٦ وما بعدها. ويواجه إطار المالية العامة مخاطر ترجع إلى انخفاض الإيرادات الضريبية وعدم اليقين بشأن إيرادات النفط. ومن المرجح أن تستمر الفجوات الكبيرة الحالية في التمويل الخارجي. وعليه، فإن استقرار الاقتصاد الكلي والنمو يعتمدان على التصحيح الحازم والمبكر في السياسات وتعبئة المساعدات الخارجية.

٤١- وينبغي التعجيل بضبط السياسات وإجراء الإصلاحات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومعالجة مواطن التعرض للخطر، وتعزيز النمو الاحتوائي. ويتعين أن تنطوي السياسات على زيادة مرونة سعر الصرف للمساعدة في تخفيض العجز التجاري الخارجي؛ وزيادة الإيرادات المالية العامة لخلق حيز مالي للإنفاق الداعم للنمو على البنية التحتية العامة والمجالات الاجتماعية، مع خفض العجز المالي وتشديد السياسة النقدية للمساهمة في التصحيح وضمان انخفاض التضخم؛ وزيادة صلابة القطاع المالي؛ وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الأكثر ضعفاً؛ والتعجيل بالإصلاحات الهيكلية لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص وتوفير فرص العمل.

٤٢- وهناك حاجة إلى مرونة سعر الصرف للحد من الاختلالات الخارجية. وبينما يتعين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي تشديد السياسة المالية العامة والنقدية، إلا أنه سيظل هدفا بعيد المنال دون إجراء تصحيح كبير في سعر الصرف مقدما، تليه زيادة المرونة بغية تحقيق خفض ملموس في علاوة السوق الموازية. وسوف تعمل استعادة تنافسية سعر الصرف وإزالة تشوهات النقد الأجنبي على ضمان الاستقرار الخارجي، وتنويع القاعدة التصديرية، وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤٣- ومن شأن ضبط أوضاع المالية العامة على المدى القصير المساهمة في تصحيح المركز الخارجي والمساعدة على تخفيض التضخم. وسوف يلزم احتواء الإنفاق على السلع والخدمات، وتحديد أولويات الإنفاق الرأسمالي مع حماية الإنفاق الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، سيكون من المفيد التعجيل بالإصلاحات الجارية في إدارة الإيرادات.

٤٤- وعلى المدى المتوسط، سيكون من الضروري تعبئة الإيرادات المحلية لإتاحة الحيز المالي المطلوب للإنفاق الاستثماري والاجتماعي، ولضبط أوضاع المالية العامة على أساس داعم للنمو. وهناك حاجة إلى التنفيذ الحازم للتدابير المعززة للإيرادات— كالحد من الإعفاءات الضريبية ورفع معدلات ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات— لاستكمال الإصلاحات الجارية في الإدارة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية المنخفضة في السودان، وخلق الحيز المالي، وتخفيض العجز. وفي حين يمكن الإبقاء على إعانات دعم الوقود في المدى القصير للتخفيف من أثر زيادة مرونة سعر الصرف، ينبغي إلغاؤها تدريجيا في المدى المتوسط لإفساح المجال للإنفاق الموجه الداعم للفقراء. ومن شأن مواصلة تعزيز إدارة المالية العامة، ولا سيما تخطيط الميزانية وحساب الخزنة الواحد الذي أنشئ حديثا، المساعدة في ترشيد صياغة السياسات وتنفيذها.

٤٥- وينبغي تشديد السياسة النقدية لإبقاء التضخم تحت السيطرة، الأمر الذي سيتطلب استمرار التزام السلطات بالحدود المقررة لسلف الحكومة من البنك المركزي، وإبقاء الأنشطة شبه المالية ومشتريات الذهب في حدود تتناسب مع الأهداف النقدية، واستحداث أدوات لإدارة السيولة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويتعين أيضا زيادة درجة الشفافية في إبلاغ بيانات التمويل الحكومي والأنشطة شبه المالية العامة.

٤٦- وينبغي أن يواصل البنك المركزي تعزيز قدراته لتخفيف المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. وتشمل المجالات ذات الأولوية تحديث إطار التعامل مع البنوك الضعيفة، وخصخصة حصص بنك السودان المركزي المتبقية في البنوك التجارية، وتعزيز قدرة بنك السودان المركزي على تحليل الاستقرار المالي، وتنفيذ إجراءات تصحيحية للحد من المخاطر الناجمة عن أوجه عدم الاتساق في العملات الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، بعد رفع السودان من "القائمة الرمادية" التي وضعتها فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال، والذي كان موضع ترحيب، ينبغي الاستمرار في تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذه.

٤٧- ويتعين أن تركز السياسات الهيكلية على تعزيز النمو المستمر والاحتوائي. فالإصلاحات الرامية لتحسين مناخ الأعمال لأنشطة القطاع الخاص، والاحتواء المالي، وجودة الإنفاق لدعم رأس المال البشري ستكون عاملا رئيسيا في تعزيز آفاق النمو. وينبغي توسيع شبكات الأمان الاجتماعي وتحسين توجيهها إلى المستحقين من أجل تخفيض الفقر. وفي هذا السياق، ينبغي للتقرير النهائي قيد الإعداد عن استراتيجية الحد من الفقر أن يوفر إطارا مترابطا لمواجهة التحديات الإنمائية التي تواجه السودان. وينبغي تخصيص المزيد من الموارد للإحصاءات.

٤٨- **ويتعين إلغاء قيود النقد الأجنبي وممارسات أسعار الصرف المتعددة.** فهذه التدابير لا تعالج الاختلالات الخارجية الأساسية وتعرقل الاستثمار الأجنبي. وقد أبدت السلطات التزامها بإلغاء القيود بمرور الوقت مع تحسن الظروف، وهو أمر موضع ترحيب، ويحث الخبراء السلطات على وضع جدول زمني ثابت لإلغائها. ويُذكر أن السلطات لا تطالب بالموافقة على قيود النقد الأجنبي وممارسات أسعار الصرف المتعددة، ولا يُوصى بمنح هذه الموافقة.

٤٩- **ويتعين على السودان مواصلة توثيق التعاون مع صندوق النقد الدولي بشأن السياسات والمدفوعات.** فقد انخفضت متأخرات السودان المستحقة للصندوق إلى نحو ٩٦٩ مليون وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية يونيو ٢٠١٦ بعد سداد ١٠ ملايين دولار في ٢٠١٤ وأخرى في ٢٠١٥، و ٥ ملايين دولار في النصف الأول من عام ٢٠١٦. وإذ يرحب الخبراء بالمدفوعات التي سددتها السلطات للصندوق، فإنهم يشجعون السلطات بقوة على سداد المدفوعات بما يكفي على الأقل لتغطية التزامات السودان التي يحل أجل استحقاقها، والانتظام في أدائها، وزيادتها كلما تحسنت قدرة السودان على الدفع.

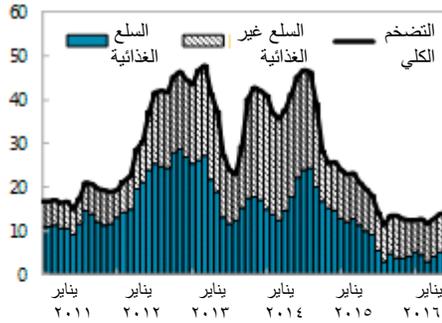
٥٠- **وتعد تعبئة الدعم الدولي لتخفيف أعباء الديون مطلباً ضرورياً للتنمية الاقتصادية في السودان.** لا يزال السودان في وضع مديونية حرج وتتنطبق عليه شروط الحصول على تخفيف لأعباء الديون بمقتضى المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك"). فالديون الخارجية الكبيرة والمتأخرات يعوقان إمكانية حصول السودان على التمويل الخارجي ويشكلان عبئاً ثقيلاً على آفاق التنمية. ويتعين على السلطات مواصلة التعاون مع الشركاء الدوليين لتأمين الدعم اللازم للحصول على تخفيف لأعباء الديون ورفع العقوبات، ومن ثم تمهيد السبيل للاستثمار الأجنبي وتمويل النمو والحد من الفقر. وينبغي أن تحد السلطات من الاقتراض غير الميسر وتجنب الخدمة الانتقائية للدين الثنائي، والاعتماد بدلا من ذلك على المنح والتمويل الميسر. ويُوصى بتمديد اتفاقية "الخيار الصفري" مع جنوب السودان قبل انتهاء مدتها في أكتوبر ٢٠١٦ لتجنب التقسيم المعقد والمطول للدين الخارجي بين البلدين.

٥١- **ويقترح الخبراء إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع السودان على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا.**

الشكل البياني ١ - السودان: مؤشرات اقتصادية مختارة

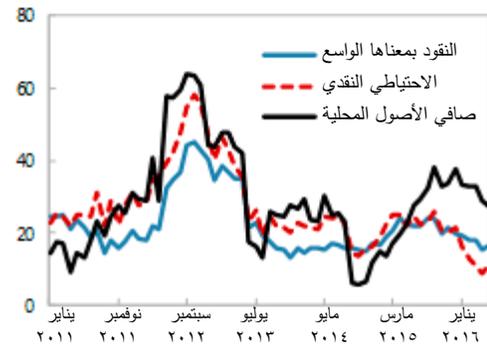
... بينما تراجع التضخم بفضل انخفاض أسعار السلع الغذائية

مؤشر أسعار المستهلكين (%)



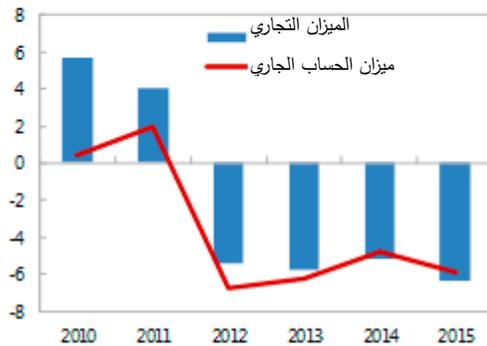
... مع تسارع نمو المجلات النقدية.

المجلات النقدية (%) على أساس سنوي (مقارن)



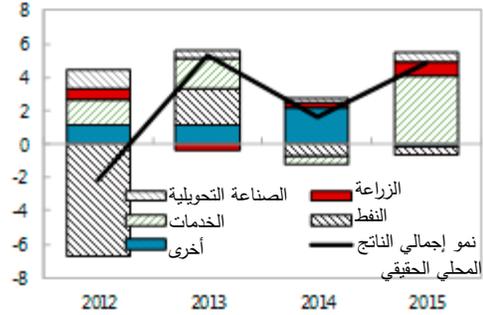
إلى زيادة العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري

ميزان الحساب الجاري والحساب التجاري (%) من إجمالي الناتج المحلي



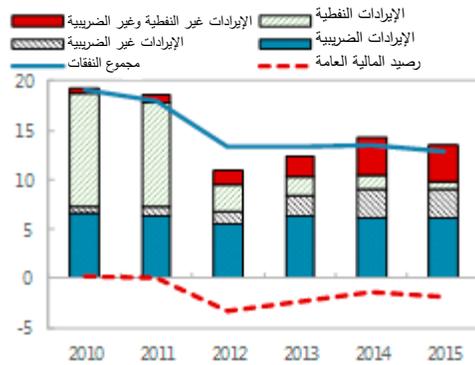
... سجل إجمالي الناتج الحقيقي ارتدادا إيجابيا في ٢٠١٥ مدفوعا بالزراعة والخدمات ...

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



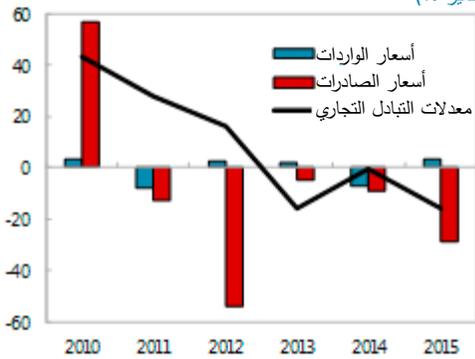
... تزايد عجز المالية العامة في ٢٠١٥ نتيجة تراجع الإيرادات النفطية ...

الإيرادات، والتنفقات، ورصيد المالية العامة (%) من إجمالي الناتج المحلي



وقد أدى ذلك بجانب صدمة معدلات التبادل التجاري السلبية ...

معدلات التبادل التجاري (%) التغير

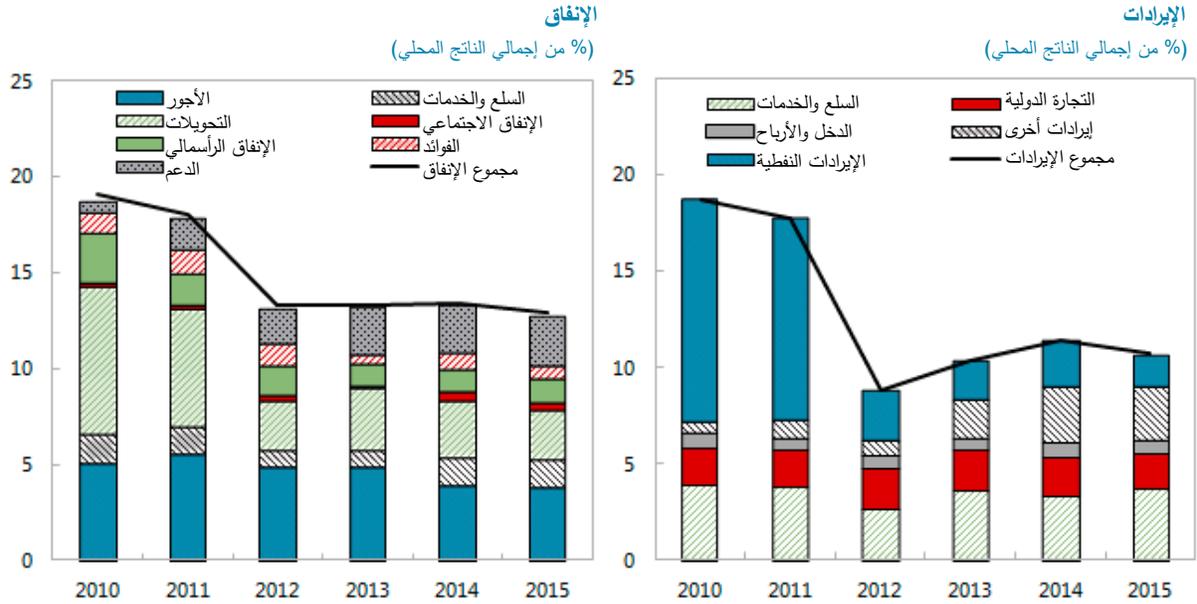


المصدر: بنك السودان المركزي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢ - السودان: قطاع المالية العامة

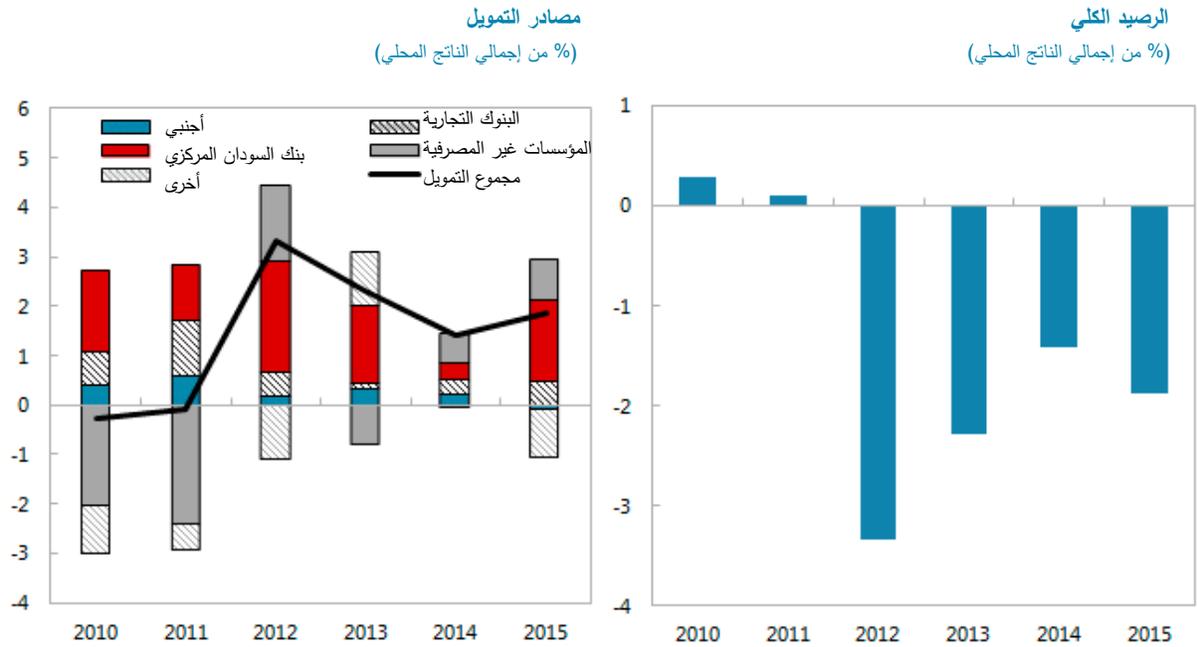
... تم تخفيض الإنفاق بدرجة محدودة.

مع نقص الإيرادات النفطية ...



... واحتواء تنقيد العجز صعب التحقيق.

ومع ذلك، كان الاستمرار في ضبط الأوضاع المالية العامة ...



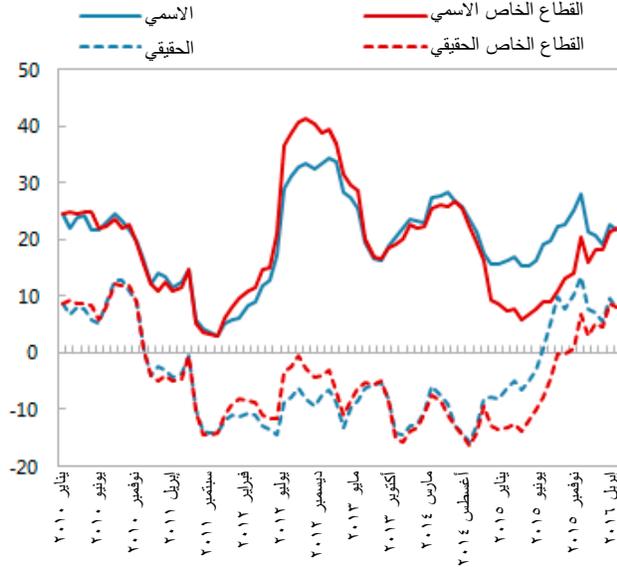
المصدر: السلطات السودانية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣ - السودان: القطاع النقدي

بينما تزايد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص...

نمو الائتمان

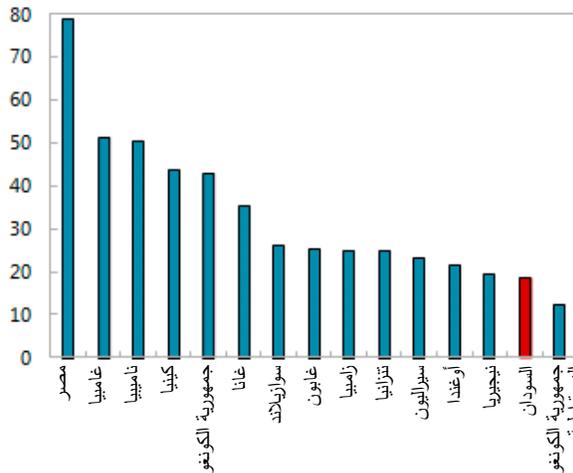
(%، على أساس سنوي مقارن)



ولا يزال تنقيد الاقتصاد منخفضا أيضا.

بلدان مختارة - النقود بمعناها الواسع/١

(% من إجمالي الناتج المحلي)

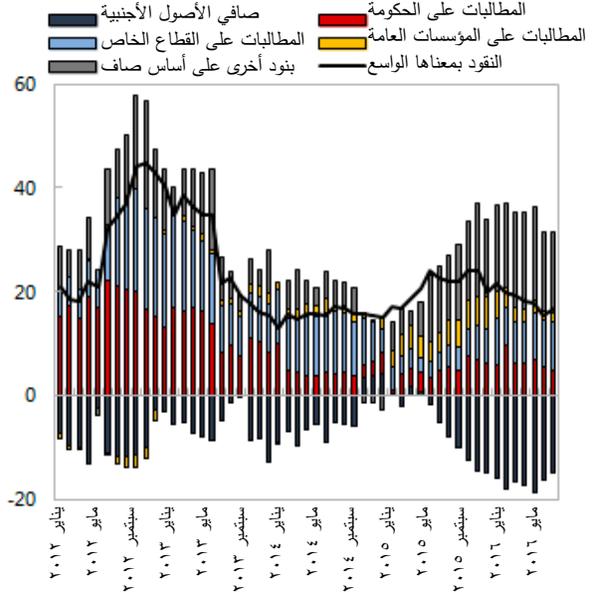


/١ عام ٢٠١٥ أو أحدث سنة متاحة.

لم يتراجع نمو النقود بمعناها الواسع المدفوع بالإفراض للحكومة والأنشطة شبه المالية العامة إلا بانخفاض صافي الأصول الأجنبية.

المساهمات في نمو النقود بمعناها الواسع

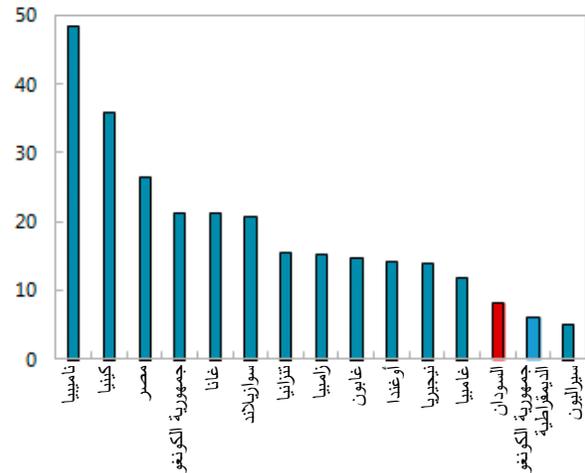
(%، على أساس سنوي مقارن)



... ولا يزال منخفضا مقارنة بالبلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

بلدان مختارة - الائتمان الممنوح للقطاع الخاص/١

(% من إجمالي الناتج المحلي)



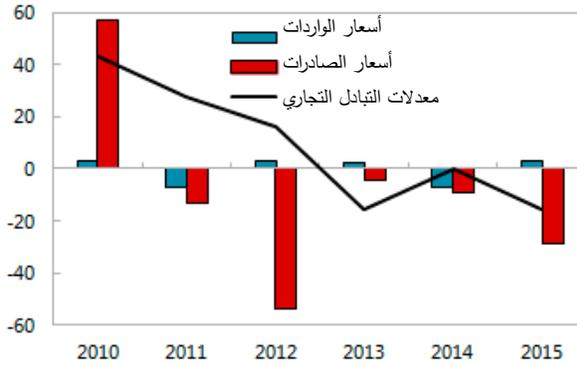
/١ عام ٢٠١٥ أو أحدث سنة متاحة.

المصادر: بنك السودان المركزي؛ والإحصاءات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٤- السودان: القطاع الخارجي

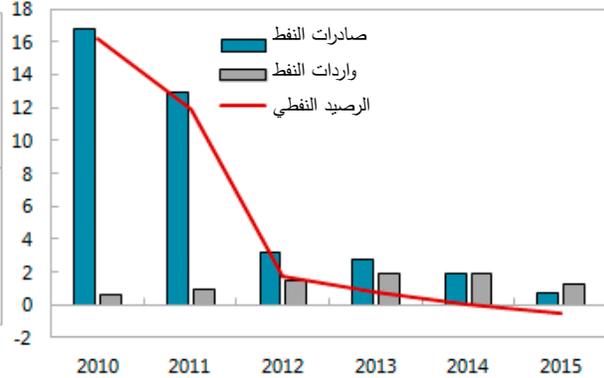
أدى تراجع أسعار النفط والانخفاض في أسعار الصادرات غير النفطية إلى تقليص معدلات التبادل التجاري.

معدلات التبادل التجاري
(% التغير)



تأثر الرصيد النفطي سلباً بخسارة حصيلة صادرات النفط وتراجع أسعاره العالمية.

صادرات وواردات النفط والرصيد النفطي
(% من إجمالي الناتج المحلي)



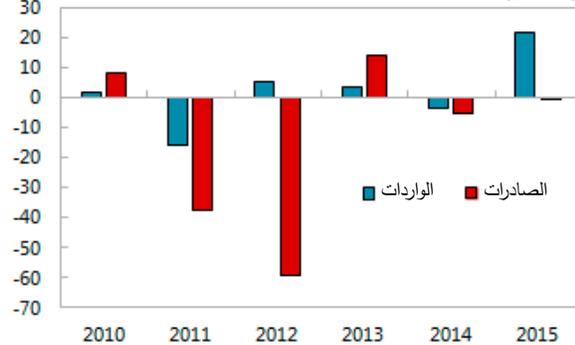
... زيادة مستويات العجز في الميزان التجاري والحساب الجاري ...

ميزان الحساب الجاري والميزان التجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)



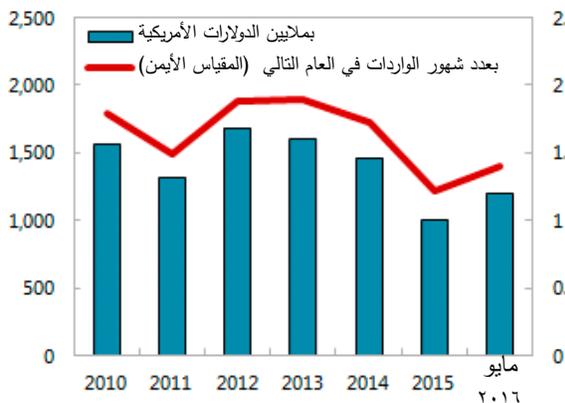
وأدى ذلك، إلى جانب الزيادة الكبيرة في أحجام الواردات، إلى ...

أحجام الصادرات والواردات
(% التغير)



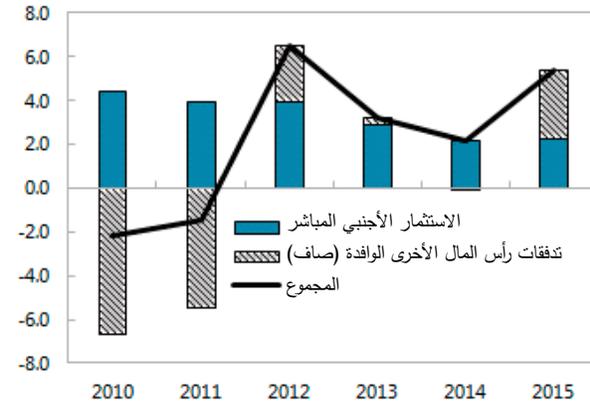
... والسحب من الاحتياطيات.

إجمالي الاحتياطيات الدولية
(بملايين الدولارات الأمريكية وبعدد شهور الواردات)



... والتي تم تمويلها عن طريق الدعم الخارجي.

تدفقات الحساب المالي - عناصر مختارة
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: بنك السودان المركزي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ١ - السودان: مصفوفة تقييم المخاطر/١ الانحرافات المحتملة عن السيناريو الأساسي

مصدر المخاطر	الأثر إذا تحققت	الأرجحية النسبية	استجابات السياسات
مخاطر عالمية			
١- تباطؤ النمو العالمي بشكل أكثر حدة من المتوقع، بما في ذلك تباطؤ في الصين (أرجحية منخفضة/متوسطة)، وفي الاقتصادات المساعدة الكبرى الأخرى (متوسطة)، ونمو ضعيف من الناحية الهيكلية في اقتصادات رئيسية متقدمة (مرتفعة) وصاعدة (متوسطة).	متوسط • تراجع الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وتدهور الرصيد الخارجي. • زيادة الضغط على سعر الصرف والاحتياطيات. • انخفاض النمو.	منخفضة إلى مرتفعة	• زيادة مرونة سعر الصرف ستساعد على تخفيف الصدمة ومنع خسائر الاحتياطيات. • ومن المرجح أن يتطلب انخفاض الإيرادات وعدم وجود مساحة للإنفاق من المالية العامة تخفيض الإنفاق المسابر للاتجاهات الدورية.
٢- تصاعد مخاطر التجزؤ/ إخفاق الدولة في الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في تدفقات اللاجئين، مع تداعي آثار انتشارية سلبية على الاقتصاد العالمي.	متوسط إلى مرتفع • انخفاض التحويلات المالية وضعف الميزان الخارجي. • انخفاض النمو وارتفاع التضخم.	متوسطة	• تقوية تعبئة الإيرادات المحلية لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي. • تعبئة التمويل الدولي لدعم اللاجئين.
٣- انخفاض مستمر في أسعار الطاقة، مدفوعة بالتراجع التدريجي فقط في العوامل المرتبطة بالعرض	متوسط إلى مرتفع • انخفاض متحصلات الصادرات ولكن انخفاض فاتورة الواردات أيضا. • انخفاض التدفقات الواردة من دول الخليج سوف يشكل ضغطا على الاحتياطيات. • احتمالية إعادة التفاوض حول الاتفاقية المبرمة مع جنوب السودان، مما يقلل الإيرادات المرتبطة بالنفط.	متوسطة	• إلغاء إعانات دعم الوقود • زيادة مرونة سعر الصرف ستساعد على تخفيض الضغوط الخارجية وتحسين القدرة التنافسية. • تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية للحد من الاعتماد على الإيرادات المرتبطة بالنفط.
مخاطر إقليمية			
٤- انخفاض إنتاج النفط في جنوب السودان نتيجة الصراعات الأهلية	مرتفع • زيادة الاختلالات المالية العامة والداخلية وتصاعد التضخم.	مرتفعة	• زيادة مرونة سعر الصرف سوف تشجع الصادرات غير النفطية وسوف تساعد على تخفيض الاختلالات الخارجية. • تشديد السياسة النقدية سيسهم في السيطرة على التضخم. • ترشيد الإنفاق وتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية.
٥- زيادة التوترات بين السودان وجنوب السودان	منخفض إلى متوسط • زيادة الإنفاق العسكري. • زيادة عجز الميزانية وتثقيده. • زيادة التضخم.	منخفضة إلى متوسطة	• تحقيق تقدم على صعيد التعاون الاقتصادي والسياسي مع الجنوب للحد من التوترات. • تقديم المساعدة للاجئين من جنوب السودان وحث المجتمع الدولي على التوسط للحد من التوترات. • ترشيد الإنفاق وتشديد السياسة النقدية.
مخاطر قطرية			
٦- إخفاق الحوار الوطني الجاري وجهود التصدي للصراعات المحلية	متوسط إلى مرتفع • انخفاض النمو. • انخفاض الإنفاق على البرامج الاجتماعية وبرامج الاستثمار العام.	متوسطة	• حماية شبكات الأمان الاجتماعي من خلال ترتيب أولويات الإنفاق مع زيادة الإيرادات المحلية لتوفير مساحة للإنفاق من المالية العامة. • إحراز تقدم على مستوى السياسات لتحقيق النمو الاحتوائي.
٧- استمرار انقطاع علاقات المراسلة مع البنوك، وانخفاض الخدمات المالية التي تقدمها البنوك العالمية/الإقليمية	مرتفع • انخفاض الصادرات والواردات. • انخفاض الإمدادات من الواردات وارتفاع أسعارها مما يذكي التضخم. • نقص النقد الأجنبي. • استمرار الاعتماد على القطاع غير الرسمي.	مرتفعة	• جهود التواصل لاستعادة علاقات المراسلة المصرفية. • تشديد السياسة النقدية حسب الاقتضاء للسيطرة على التضخم. • زيادة مرونة سعر الصرف سوف تحد من نقص النقد الأجنبي. • التنفيذ الفعال لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٨- التوقف المفاجئ للدعم المالي من دول الخليج	مرتفع • نقص النقد الأجنبي. • انخفاض سعر الصرف. • انخفاض الواردات.	متوسطة	• زيادة مرونة سعر الصرف. • تشديد السياستين النقدية والمالية العامة. • تنفيذ إصلاحات هيكلية. • تحسين شبكات الأمان الاجتماعي.

١/ تبين مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تُحدث تغييرا جوهريا في مسار السيناريو الأساسي (السيناريو الذي يرى خبراء الصندوق أن احتمالات تحققه هي الأرجح). ودرجة الأرجحية النسبية للمخاطر المذكورة هي تقييم الخبراء الموضوعي للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (المقصود بكلمة "منخفض" درجة احتمال أقل من ١٠%، و"متوسط" درجة احتمال بين ١٠% و ٣٠%، و"مرتفع" درجة احتمال بين ٣٠% و ٥٠%). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء خبراء الصندوق بشأن مصادر المخاطر والمستوى الكلي للمخاوف وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وربما تفاعلت المخاطر غير المتنافية وتحققت معا، يُصد بالآفاق الزمني "قصير المدى" و"متوسط المدى" أن الخطر يمكن أن يتحقق في غضون سنة وثلاث سنوات، على الترتيب.

الجدول ٢- السودان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٢-٢٠١٧

٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
توقعات					
(التغيرات السنوية %)					
٣,٥	٣,٠	٤,٩	١,٦	٥,٣	٢,٢-
٠,٤	٧,٦-	١٠,٠-	١٣,٢-	٥٧,٨	٥٩,٠-
٣,٦	٣,٦	٥,٨	٢,٧	٢,٨	٤,٦
٣,٥	٣,١	٤,٩	١,٦	٥,٢	٣,٤-
١٣,٧	١٦,٥	١٢,٦	٢٥,٧	٤١,٩	٤٤,٤
١٦,١	١٣,٥	١٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٥	٣٥,٤
(التغيرات السنوية %)					
٩,٦	٩,٨	١١,٠	١٢,٠	١١,٠	٩,٩
٨,٢	٨,٦	٩,٠	٩,٠	٨,٣	٦,٩
١,١	٠,٨	١,٧	٢,٤	٢,٠	٢,٦
١١,٧	١١,٩	١٢,٩	١٣,٤	١٣,٣	١٣,٣
١٠,٥	١٠,٧	١١,٧	١٢,٣	١٢,٢	١١,٧
١,٢	١,٢	١,٢	١,١	١,١	١,٦
٢,٢-	٢,١-	١,٩-	١,٤-	٢,٣-	٣,٣-
١,٥-	١,٣-	١,١-	٠,٥-	١,٨-	٢,٢-
٢,٧-	٢,١-	٢,٨-	٣,٠-	٤,٠-	٥,١-
٥٧,١	٦٣,٣	٧٢,٩	٧٣,٨	٧٢,٣	٩٤,٢
(التغيرات السنوية %)					
٢٢,٨	٢٥,٥	١٩,٨	١٧,٠	١٣,٠	٤٠,٣
٢٢,٠	٢٦,٠	٢١,٦	١٦,٠	٢٠,٣	٤٦,٧
١٨,٧	٢٣,٢	٢٠,٨	١٧,٦	٢٣,٢	٣٤,١
(من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
٩,٨	١٣,٥	٢٨,٨-	٩,٠-	٤,٤-	٥٣,٧-
٧,٥	٢,٨-	٣,٢	٧,٠-	٢,٣	٢,٦
٤,٣-	٤,٨-	٦,٤-	٥,٢-	٥,٩-	٥,٤-
٥,٠-	٥,٩-	٧,٩-	٧,٠-	٨,٧-	٩,٣-
٣,٦-	٤,٢-	٥,٩-	٤,٨-	٦,٢-	٦,٧-
١,٠-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٠	٠,٥-	٠,٩
١,٣	٠,٥
٤٩,٥	٥٥,٩	٦١,٤	٦٥,٨	٦٨,٧	٦٨,٩
٥٥,٦	٥٢,٦	٥٠,٠	٤٦,٨	٤٥,٠	٤٣,٢
٠,٩	٠,٨	١,٠	١,٥	١,٦	١,٧
١,٠	١,٠	١,٢	١,٧	١,٩	١,٩
...	...	٦,٠	٥,٧	٤,٨	٣,٦
مصادر: بنك السودان المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي؛ وتقديرات وتوقعات صندوق النقد الدولي.					

الجدول ٣- السودان: الآفاق الاقتصادية الكلية في الأجل المتوسط، ٢٠١٣-٢٠٢١

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
توقعات									
التغيرات السنوية (%)									
٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٤,٩	١,٦	٥,٣	الإنتاج والأسعار
١,٣	١,٧	١,٦	١,٦	٠,٤	٧,٦-	١٠,٠-	١٣,٢-	٥٧,٨	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (بتكلفة عوامل الإنتاج)
٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٥,٨	٢,٧	٢,٨	النفطي
١٤,٢	١٣,٢	١٢,٢	١١,٧	١٣,٧	١٦,٥	١٢,٦	٢٥,٧	٤١,٩	غير النفطي
١٣,٧	١٢,٧	١١,٩	١٢,٧	١٦,١	١٣,٥	١٦,٩	٣٦,٩	٣٦,٥	أسعار المستهلكين (نهاية الفترة)
١١,٦	١١,٦	١١,١	١١,٧	١٥,١	١٢,٤	١٤,٦	٢٩,٥	٣١,٨	أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)
مخفض إجمالي الناتج المحلي									
الاستثمار والادخار									
١٠٠,٩	١٠١,٥	١٠١,٧	١٠١,٩	١٠٢,٢	١٠٢,٥	١٠٢,٩	١٠٣,٥	١٠٤,٦	إجمالي الدخل القومي
١٠٣,٣	١٠٢,٩	١٠٣,١	١٠٣,٤	١٠٣,٦	١٠٤,٣	١٠٥,٩	١٠٥,٣	١٠٦,٥	إجمالي النفقات المحلية
٨٥,٨	٨٦,٨	٨٧,١	٨٧,٥	٨٧,٤	٨٧,٧	٨٨,٨	٨٨,٣	٨٦,٩	الاستهلاك النهائي
١٦,٣	١٦,١	١٦,٠	١٥,٩	١٦,٢	١٦,٦	١٧,١	١٧,٠	١٩,٦	إجمالي تكوين رأس المال
١٢,٦	١٢,٣	١١,٩	١١,٣	١١,٢	١٠,٦	٩,٢	١٠,٠	١١,٠	إجمالي المدخرات
عمليات الحكومة المركزية									
٨,٣	٨,٧	٩,٠	٩,٤	٩,٦	٩,٨	١١,٠	١٢,٠	١١,٠	الإيرادات والمنح
٨,١	٨,٥	٨,٨	٩,٢	٩,٣	٩,٤	١٠,٧	١١,٤	١٠,٤	الإيرادات
٧,٢	٧,٥	٧,٧	٨,٠	٨,٢	٨,٦	٩,٠	٩,٠	٨,٣	الإيرادات غير النفطية
٠,٩	١,٠	١,١	١,٢	١,١	٠,٨	١,٧	٢,٤	٢,٠	الإيرادات النفطية/١
٥,٣	٥,٥	٥,٦	٥,٧	٥,٧	٥,٩	٦,٢	٦,١	٦,٤	الضرائب
١١,٥	١١,٦	١١,٧	١١,٧	١١,٧	١١,٩	١٢,٩	١٣,٤	١٣,٣	الإئتماق
١٠,٣	١٠,٤	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٧	١١,٧	١٢,٣	١٢,٢	الجاري
٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٩	٣,٩	٣,٨	٣,٩	٤,٨	الأجور
١,٠	١,١	١,٢	١,٢	١,٣	١,٥	٢,٥	٢,٦	٢,٥	الدعم
٢,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٢,٦	٣,٠	٣,٢	التحويلات
١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,١	١,١	الرأسمالي
٣,٣-	٣,٠-	٢,٧-	٢,٣-	٢,٢-	٢,١-	١,٩-	١,٤-	٢,٣-	الرصيد الكلي
٢,٦-	٢,٣-	٢,٠-	١,٧-	١,٥-	١,٣-	١,١-	٠,٥-	١,٨-	الرصيد الأولي
٣,٥-	٣,٣-	٣,١-	٢,٩-	٢,٧-	٢,١-	٢,٨-	٣,٠-	٤,٠-	الرصيد الأولي غير النفطي
٤٤,٦	٤٦,٩	٤٩,٩	٥٣,١	٥٧,١	٦٣,٣	٧٢,٩	٧٣,٨	٧٢,٣	الدين العام
التغيرات السنوية %، ما لم يذكر خلاف ذلك									
٢٠,١	١٩,٨	١٨,٧	١٨,٤	٢٢,٨	٢٥,٥	١٩,٨	١٧,٠	١٣,٠	القطاع النقدي
٢٠,٠	١٩,٠	١٨,١	١٨,٦	٢٢,٠	٢٦,٠	٢١,٦	١٦,٠	٢٠,٣	النقد بمعناها الواسع
١٥,٦	١٥,٠	١٦,١	١٧,٠	١٨,٧	٢٣,٢	٢٠,٨	١٧,٦	٢٣,٢	الاحتياطي النقدي
٢٤,١	٢٣,٠	٢٢,٢	٢١,٥	٢١,٠	٢٠,٤	١٩,٠	١٨,٣	٢١,٣	الائتمان المقدم إلى الاقتصاد
٩,١	٨,٠	٧,٣	٦,٧	٦,٤	٦,٢	٦,٠	٥,٣	٦,٧	النقد بمعناها الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)
١١,٩	١١,٩	١١,٩	١١,٨	١١,٧	١١,٧	١١,١	١١,١	١٢,٣	صافي المطالبات على الحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)
القطاع الخارجي									
٦,٧	٥,٨	٥,٧	٥,٦	٩,٨	١٣,٥	٢٨,٨-	٩,٠-	٤,٤-	صادرات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير السنوي %)
٦,٣	٥,٦	٥,٠	٧,٥	٧,٥	٢,٨-	٣,٢	٧,٠-	٢,٣	واردات السلع (بالدولارات الأمريكية، التغير السنوي %)
٣,١-	٣,٣-	٣,٧-	٤,٠-	٤,٣-	٤,٨-	٦,٤-	٥,٢-	٥,٩-	ميزان تجارة السلع
٢,٨-	٢,٩-	٣,٠-	٣,٤-	٣,٦-	٤,٢-	٥,٩-	٤,٨-	٦,٢-	رصيد الحساب الجاري (على أساس نقدي)
١,٠	٠,٩	٠,٩	١,١	١,١	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	فجوة التمويل
٣٧,٤	٣٧,٣	٣٨,٢	٣٩,٨	٤١,٨	٤٦,٦	٥١,٢	٤٣,٤	٤٣,٠	خدمة الدين الخارجي (% من صادرات السلع والخدمات)
٤,٤	٤,٠	٣,٨	٣,٧	٣,٣	٣,١	٦,٠	٢,٠	٢,٧	أساس الائتماق
٣٤,٨	٣٧,٨	٤١,٤	٤٥,٢	٤٩,٥	٥٥,٩	٦١,٤	٦٥,٨	٦٨,٧	الأساس النقدي
الدين الخارجي									

السودان

١٠٦,١	١٠٩,٨	١١٣,٤	١١٥,٧	١١٧,٢	١٢١,٧	٩٩,٥	١٠١,٣	١٠٤,٢	الدين الخارجي/٢
٦٨,٩	٦٥,٢	٦١,٨	٥٨,٧	٥٥,٦	٥٢,٦	٥٠,٠	٤٦,٨	٤٥,٠	الدين الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١,١	١,١	١,١	١,٠	٠,٩	٠,٨	١,٠	١,٥	١,٦	إجمالي الاحتياطيات الدولية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٠,٩	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٢	١,٧	١,٩	بأشهر واردات السلع والخدمات للعام التالي
بنود للتذكرة:									
١,٤٢٠,٧,٢	١,٤٥٠,٣	٩٠٩,٧	٧٩٠,٩	٦٨٣,٨	٥٧٣,٦	٤٩١,٣	٤٠٧,٨	٣١١,٦	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الجنيهات السودانية)
١٩٨,٢	١٧٢,٤	١٤٩,٣	١٢٩,٨	١١٢,٢	٩٤,١	٨١,٤	٧١,١	٦٥,٥	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
...	٦,٠٣	٥,٧٤	٤,٧٦	سعر الصرف (الرسمي للجنيه السوداني/الدولار الأمريكي، نهاية الفترة)
...	٩,٧٨	٨,٨٣	٧,٢١	سعر الصرف (الموازي للجنيه السوداني/الدولار الأمريكي، نهاية الفترة)
...	٣,٨-	١٦,١-	٢٦,٧-	سعر الصرف الفعلي الاسمي (٢٠٠٧ = ١٠٠، التغيير %، متوسط الفترة)
...	١٧,٤	١١,٦	١,٩-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (٢٠٠٧ = ١٠٠، التغيير %، متوسط الفترة)
المصادر: بنك السودان المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.									
١/ مبيعات النفط، ورسوم عبور النفط، والترتيب المالي الانتقالي.									
٢/ إجمالي الناتج المحلي مقدر بسعر الصرف في السوق الموازية.									

الجدول ٤أ- السودان: ميزان المدفوعات، ٢٠١٣-٢٠٢١
(بملايين الدولارات الأمريكية)

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣		
توقعات					الربع الأول					
٧,١٩٠-	٦,٥٤٩-	٦,١٦٠-	٥,٩٨٠-	٥,٦٤٨-	٥,٥٨٩-	١,١٦٥-	٦,٤١٣-	٥,٠٠٠-	٥,٦٦٨-	رصيد الحساب الجاري
٥,٥٦١-	٤,٩٢٩-	٤,٥٤٨-	٤,٣٧٥-	٤,٠٥٠-	٣,٩٩٨-	٧٦٧-	٤,٨٢٣-	٣,٣٩٢-	٤,٠٨٣-	رصيد الحساب الجاري (على أساس نقدي)
٦,١٠١-	٥,٧٦٠-	٥,٤٦٥-	٥,٢٣١-	٤,٧٩٨-	٤,٥٤١-	١,٠١٠-	٥,٢٠٧-	٣,٦٦٤-	٣,٨٣٢-	الميزان التجاري
١٣٥-	١٥٦-	٢١٧-	٢٤٤-	٢٤٣-	٢٥٤-	٥-	٤٢٠-	٧	٥٣٨	النفطي
٥,٩٦٦-	٥,٦٠٤-	٥,٢٤٨-	٤,٩٨٧-	٤,٥٥٦-	٤,٢٨٨-	١,٠٠٥-	٤,٧٨٧-	٣,٦٧١-	٤,٣٧٠-	غير النفطي
٤,٩٧٥	٤,٦٦٣	٤,٤٠٧	٤,١٦٩	٣,٩٥٠	٣,٥٩٧	٦٦٩	٣,١٦٩	٤,٤٥٢	٤,٨٩٤	الصادرات، تسليم ظهر السفينة
٨٤٣	٧٥٦	٦٩٥	٦٣٧	٥٨٥	٥٠٢	١٠٨	٦٢٧	١,٣٥٨	١,٨٢١	صادرات النفط
٧٧١	٦٩٢	٦٣٦	٥٨٣	٥٣٥	٤٦٠	٩٦	٥٧٤	١,١٩٤	١,٧١٩	النفط الخام
٧٢	٦٤	٥٩	٥٤	٥٠	٤٣	١٢	٥٣	١٦٣	١٠٢	المنتجات البترولية
٤,١٣٢	٣,٩٠٦	٣,٧١٢	٣,٥٣٢	٣,٣٦٥	٣,٠٩٥	٥٦١	٢,٥٤٢	٣,٠٩٥	٣,٠٧٣	المنتجات غير البترولية
١,٥٣٧	١,٤٥٠	١,٣٨٠	١,٣١٠	١,٢٣٣	١,١٢٢	١٥٤	٧٢٦	١,٢٧١	١,٠٤٨	منها: الذهب
١١,٠٧٥-	١٠,٤٢٣-	٩,٨٧٢-	٩,٤٠٠-	٨,٧٤٨-	٨,١٣٨-	١,٦٧٩-	٨,٣٧٦-	٨,١١٦-	٨,٧٢٦-	الواردات، تسليم ظهر السفينة
٩٧٧-	٩١٢-	٩١٣-	٨٨١-	٨٢٧-	٧٥٦-	١١٣-	١,٠٤٧-	١,٣٥٠-	١,٢٨٤-	النفطية
١٠,٠٩٨-	٩,٥١١-	٨,٩٥٩-	٨,٥١٩-	٧,٩٢١-	٧,٣٨٢-	١,٥٦٦-	٧,٣٢٩-	٦,٧٦٦-	٧,٤٤٣-	غير النفطية
٤٤٠	٧٧٩	٨٩٢	٨٧٥	٧٨٧	٥٠٢	١٧٥	٤٢١	٦٩-	٤٥٦-	الخدمات (صاف)
٢,٧٨٥	٢,٩٨٦	٢,٩٨٢	٢,٨٦٦	٢,٦٣٩	٢,٢٢٥	٥٤٦	٢,١٩٤	٢,٠٠٦	١,٥٧٤	المتحصلات
٣٤٧	٣٤٧	٣٤٧	٣٤٧	٣٤٧	٢٠٧	٤٨	٢١٣	٣٤١	١٢٣	منها: رسوم عبور النفط
صفر	٣٥٤	٤٧٥	٤٧٥	٣٥٦	٢٥٥	٩٦	٤٢٧	٤٣٨	٢٤٨	منها: تحويلات الترتيب المالي الانتقالي/١
٢,٣٤٦-	٢,٢٠٧-	٢,٠٩١-	١,٩٩١-	١,٨٥٣-	١,٧٢٤-	٣٧١-	١,٧٧٤-	٢,٠٧٥-	٢,٠٣٠-	المدفوعات
٢,٥٦٣-	٢,٥١٦-	٢,٤٦٨-	٢,٤٢٣-	٢,٤٠٩-	٢,٣٠٣-	٥٣٢-	٢,٢٨٧-	٢,٣٩١-	٢,٨٧٦-	الدخل (الصافي)
٤٩	٣٣	١٩	٧	١٨-	٢٠	صفر	٤١	٣٨	٩	المتحصلات
٢,٤٦٢-	٢,٤٠٣-	٢,٣٥١-	٢,٣٠٥-	٢,٢٦٠-	٢,٢١٩-	٥١٥-	٢,١٩٦-	٢,١٥٦-	٢,٦٣٦-	المدفوعات غير النفطية
١,٨٣٠-	١,٧٩٠-	١,٧٥٧-	١,٧٣٠-	١,٧٠٢-	١,٦٧٨-	٤١٨-	١,٦٧٠-	١,٦٦٨-	١,٦٧٢-	الفائدة العامة المستحقة
٢٠١-	١٧٠-	١٤٥-	١٢٤-	١٠٤-	٨٦-	٢٠-	٨٠-	٦٠-	٨٧-	منها: المدفوعات النقدية
٦٣٢-	٦١٣-	٥٩٤-	٥٧٥-	٥٥٧-	٥٤١-	٩٧-	٥٢٥-	٤٨٨-	٩٦٤-	مدفوعات أخرى
١٥٠-	١٤٦-	١٣٦-	١٢٤-	١٣٠-	١٠٤-	١٨-	١٣٢-	٢٧٣-	٢٤٩-	مدفوعات ذات صلة بالنفط
١,٠٣٣	٩٤٨	٨٨١	٧٩٨	٧٧٢	٧٥٣	٢٠٣	٦٦٠	١,١٢٤	١,٤٩٥	التحويلات الجارية (صاف)
٤٧٨	٤٥٦	٤٣٤	٣٧٧	٣٥٩	٣٤٢	١٠٨	٣٢٦	٥٠٥	٩٣٠	الخاصة
٥٥٥	٤٩٢	٤٤٧	٤٢١	٤١٣	٤١١	٩٥	٣٣٤	٦١٩	٥٦٥	الرسمية
٣,٤٣٧	٣,٢٢٨	٣,٠١٣	٢,٨١٤	٢,٦٦٠	٣,١٢٢	١,٢٦٧	٤,٣٦٥	١,٥١٧	٢,١٢٢	الحساب الرأسمالي والحساب المالي
٦٠٩	٥٣٠	٤٥٩	٣٩٩	٣٤٥	٢٨٩	٤٩	٢٥٠	٢٠٢	٣١٤	الحساب الرأسمالي
٢,٨٢٨	٢,٦٩٨	٢,٥٥٤	٢,٤١٥	٢,٣١٥	٢,٨٣٢	١,٢١٨	٤,١١٥	١,٣١٥	١,٨٠٩	الحساب المالي (صاف)
٥٦٤	٥٣٢	٥٠٢	٤٧٤	٤٤٧	٣٨٧	١١٨	٤٧٠	٢٨٣	٣٤٤	المبالغ المنصرفة
٣٤٣-	٣٣٣-	٣٣٨-	٣٤٤-	٣٢٨-	٣٠٩-	٨٨-	٣٥١-	٤٠٦-	٣٨١-	استهلاك الدين
١٣٧-	١٣٣-	١٣٥-	١٣٨-	١١٥-	٩٣-	٢٣-	٢٤٠-	٦٨-	٩٠-	منه: المدفوعات النقدية
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٢٣	٦٤-	٢٢٨	صافي الأصول الأجنبية للبنوك (زيادة -)
٤٩٣-	٤٨٨-	٤٨٨-	٤٨٩-	٤٧٨-	٣٢٣-	٢٤-	١٣٦-	٣٠١-	٥١٥-	صافي دخل المستثمرين - نفط التكلفة
٢,٥٣٠	٢,٤٤٤	٢,٣٦١	٢,٢٨٢	٢,٢٠٤	٢,١٣٠	٣٦٣	١,٨٧٠	١,٥٦١	١,٩١٧	الاستثمار الأجنبي المباشر والحفاظة (صاف)
٥٧٠	٥٤٣	٥١٧	٤٩٣	٤٦٩	٩٤٧	٨٤٩	٢,٠٣٩	٢٤٢	٢١٥	صافي التدفقات الرأسمالية الأخرى
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥٠٠	٤٤٧	١,٥٨٩	٢٩	٥٨	العامة/٢
٥٧٠	٥٤٣	٥١٧	٤٩٣	٤٦٩	٤٤٧	٤٠٢	٤٥٠	٢١٣	١٥٨	الخاصة
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥٢٨-	٢٢٣-	١,٥٣٧	١,٣٦٧	الخطأ والسهو

السودان

٣,٧٥٣-	٣,٣٢٢-	٣,١٤٨-	٣,١٦٦-	٢,٩٨٨-	٢,٤٦٨-	٤٢٦-	٢,٢٧٠-	١,٩٤٧-	٢,١٨٠-	الرصيد الكلي
١,٩١٨-	١,٥٠٢-	١,٣٣٢-	١,٣٥٤-	١,١٧٧-	٦٦٠-	٣٧	٥٧٠-	١-	٣٠٤-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي)
١,٨٣٥	١,٧٥٤	١,٧٦٠	١,٧٦٤	١,٧١٠	١,٩٦٣	٤٢٦	٢,٢٧٠	١,٩٤٧	٢,١٨٠	التمويل
صفر	٦٦-	٥٦-	٤٨-	١٠١-	١٥٥	٢٦-	٥٧٠	١	٣٠٦	التغير في صافي الاحتياطات الدولية (زيادة -)
صفر	٦٦-	٥٦-	٤٨-	١٠١-	١٥٥	٢٦-	٤٥٨	١٥٠	٧٨	إجمالي الاحتياطات
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١١٢	١٥٠-	٢٢٨	الخصوم الأجنبية قصيرة الأجل (زيادة +)
١٠-	١٠-	١٠-	١٠-	١٠-	١٠-	٣-	١٠-	١٠-	٦-	صندوق النقد الدولي (صاف)
١,٨٣٥	١,٨٢٠	١,٨١٥	١,٨١٢	١,٨١١	١,٨٠٨	٤٥٢	١,٧٠٠	١,٩٤٦	١,٨٧٤	التمويل الاستثنائي (التغير في المتأخرات)
١,٩١٨	١,٥٦٨	١,٣٨٨	١,٤٠٢	١,٢٧٨	٥٠٥	صفر	صفر	صفر	صفر	فجوة التمويل
بنود للتكرار:										
٦,٧	٥,٨	٥,٧	٥,٦	٩,٨	١٣,٥	٠,٠	٢٨,٨-	٩,٠-	٤,٤-	صادرات السلع (التغير السنوي %)
٥,٨	٥,٢	٥,١	٥,٠	٨,٧	٢١,٧	٠,٠	١٧,٩-	٠,٧	١,٢-	صادرات السلع غير النفطية (التغير السنوي %)
٦,٣	٥,٦	٥,٠	٧,٥	٧,٥	٢,٨-	٠,٠	٣,٢	٧,٠-	٢,٣	واردات السلع (التغير السنوي %)
١٤,٩	١٣,٥	١٢,٨	١٢,٢	١١,٦	١١,٦	٣,٢	١٢,٤	١٣,٧	١٥,٨	صادرات النفط الخام (بملايين البراميل، سنويا)
٥١,٨	٥١,٤	٤٩,٧	٤٧,٨	٤٦,١	٣٩,٦	٢٩,٦	٤٦,٢	٨٧,٣	٩٤,٦	سعر النفط الخام السوداني (بالدولارات الأمريكية للبرميل)
٢,٠	١,١	١,١	١,٩	٧,٣	١٠,٥	...	١٥,٤-	٦,٧-	١٣,٩-	معدلات التبادل التجاري (التغير السنوي، %)
٠,٨	١,٢	١,٣	١,٠	٢,٦	٣,٦-	...	١٥,٠-	٤,٣-	٣,٠-	أسعار الواردات
٢,٨	٢,٤	٢,٤	٢,٩	١٠,٢	٦,٥	...	٢٨,١-	١٠,٧-	١٦,٥-	أسعار الصادرات
٦٨,٩٠٤	٦٥,١٧٣	٦١,٨٢٠	٥٨,٦٩٠	٥٥,٥٨٧	٥٢,٦٢٠	٤٨,٩٤٠	٤٩,٩٧٠	٤٦,٧٨١	٤٥,٠٢٢	الدين الخارجي
٣٤,٨	٣٧,٨	٤١,٤	٤٥,٢	٤٩,٥	٥٥,٩	٥٧,٨	٦١,٤	٦٥,٨	٦٥,٥	الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
١,٣١٢	١,٣٢١	١,٣٢٧	١,٣٣٠	١,٣٣٥	١,٣٤١	١,٣٦٩,٥	١,٣٤٩	١,٤٢٣	١,٥٠٩	المتأخرات المستحقة لصندوق النقد الدولي
١,١١٨	١,١١٨	١,٠٥٣	٩٩٧	٩٤٩	٨٤٨	١,١٩١	١,٠٠٣	١,٤٦١	١,٦١٢	إجمالي الاحتياطات الدولية
١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٤	١,٢	١,٧	١,٩	بأشهر واردة السلع والخدمات للعام التالي
١٩٨,١٥٨	١٧٢,٣٩٣	١٤٩,٣١٥	١٢٩,٨١٧	١١٢,٢٤٦	٩٤,١٤٨	...	٨١,٤٤٤	٧١,٠٨١	٦٥,٥٠٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي

المصادر: بنك السودان المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الترتيب المالي الانتقالي المبرم في سبتمبر ٢٠١٢ بين السودان وجنوب السودان.

٢/ يشمل الودائع لدى البنك المركزي.

الجدول ٤ب- السودان: ميزان المدفوعات، ٢٠١٣-٢٠٢١

(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣		
توقعات					توقعات	الربع الأول				
٣,٦-	٣,٨-	٤,١-	٤,٦-	٥,٠-	٥,٩-	١,٢-	٧,٩-	٧,٠-	٨,٧-	رصيد الحساب الجاري
٢,٨-	٢,٩-	٣,٠-	٣,٤-	٣,٦-	٤,٢-	٠,٨-	٥,٩-	٤,٨-	٦,٢-	رصيد الحساب الجاري (على أساس نقدي)
٣,١-	٣,٣-	٣,٧-	٤,٠-	٤,٣-	٤,٨-	١,١-	٦,٤-	٥,٢-	٥,٩-	الميزان التجاري
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٠	٠,٥-	٠,٠	٠,٨	النفطي
٣,٠-	٣,٣-	٣,٥-	٣,٨-	٤,١-	٤,٦-	١,١-	٥,٩-	٥,٢-	٦,٧-	غير النفطي
٢,٥	٢,٧	٣,٠	٣,٢	٣,٥	٣,٨	٠,٧	٣,٩	٦,٣	٧,٥	الصادرات، تسليم ظهر السفينة
٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,٨	١,٩	٢,٨	النفطية
٢,١	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٣,٣	٠,٦	٣,١	٤,٤	٤,٧	غير النفطية
٠,٨	٠,٨	٠,٩	١,٠	١,١	١,٢	٠,٢	٠,٩	١,٨	١,٦	منها: الذهب
٥,٦-	٦,٠-	٦,٦-	٧,٢-	٧,٨-	٨,٦-	١,٨-	١٠,٣-	١١,٤-	١٣,٣-	الواردات، تسليم ظهر السفينة
٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٨-	٠,١-	١,٣-	١,٩-	٢,٠-	النفطية
٥,١-	٥,٥-	٦,٠-	٦,٦-	٧,١-	٧,٨-	١,٧-	٩,٠-	٩,٥-	١١,٤-	غير النفطية
٠,٢	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٢	٠,٥	٠,١-	٠,٧-	الخدمات (صاف)
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,٣	٠,٥	٠,٢	منها: رسوم عبور النفط
٠,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٥	٠,٦	٠,٤	منها: تحويلات الترتيب المالي الانتقالي/١
١,٣-	١,٥-	١,٧-	١,٩-	٢,١-	٢,٤-	٠,٦-	٢,٨-	٣,٤-	٤,٤-	الدخل (صاف)
١,٢-	١,٤-	١,٦-	١,٨-	٢,٠-	٢,٤-	٠,٥-	٢,٧-	٣,٠-	٤,٠-	المدفوعات غير النفطية
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٢-	٠,٤-	٠,٤-	المدفوعات ذات الصلة بالنفط
٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٢	٠,٨	١,٦	٢,٣	التحويلات الجارية (صاف)
٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,٤	٠,٧	١,٤	الخاصة
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٤	٠,٩	٠,٩	الرسمية
١,٧	١,٩	٢,٠	٢,٢	٢,٤	٣,٣	١,٣	٥,٤	٢,١	٣,٢	الحساب الرأسمالي والحساب المالي
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٥	الحساب الرأسمالي
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٢-	٠,١-	المبالغ المنصرفة (صاف)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,١-	٠,٣	صافي الأصول الأجنبية للبنوك (زيادة -)
٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٣-	٠,٠	٠,٢-	٠,٤-	٠,٨-	صافي دخل المستثمرين - نفط التكلفة
١,٣	١,٤	١,٦	١,٨	٢,٠	٢,٣	٠,٤	٢,٣	٢,٢	٢,٩	الاستثمار الأجنبي المباشر والحافطة (صاف)
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	١,٠	٠,٩	٢,٥	٠,٣	٠,٣	صافي التدفقات الرأسمالية الأخرى
١,٩-	١,٩-	٢,١-	٢,٤-	٢,٧-	٢,٦-	٠,٥-	٢,٨-	٢,٧-	٣,٣-	الرصيد الكلي
١,٠-	٠,٩-	٠,٩-	١,٠-	١,٠-	٠,٧-	٠,٠	٠,٧-	٠,٠	٠,٥-	الرصيد الكلي (على أساس نقدي)
٠,٩	١,١	١,٢	١,٤	١,٦	١,٩	٠,٥	٢,١	٢,٧	٢,٩	التمويل الاستثنائي (التغير في المتأخرات)
١,٠	٠,٩	٠,٩	١,١	١,١	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	فجوة التمويل

المصادر: بنك السودان المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
١/ الترتيب المالي الانتقالي المبرم في سبتمبر ٢٠١٢ بين السودان وجنوب السودان.

الجدول ٥أ- السودان: عمليات الحكومة المركزية، ٢٠١٣-٢٠٢١
(بمليارات الجنيحات السودانية)

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤	٢٠١٣		
توقعات					توقعات	الربع الأول	الميزانية	تقديرات	الميزانية			
٩٩,٧	٩٠,٩	٨٢,١	٧٤,٤	٦٥,٥	٥٦,٥	١٢,٢	٦٧,٥	٥٤,٢	٦١,٤	٤٩,٠	٣٤,٣	الإيرادات والمنح
٩٧,٣	٨٨,٨	٨٠,٢	٧٢,٦	٦٣,٨	٥٤,٠	١١,٧	٦٥,٠	٥٢,٥	٥٩,١	٤٦,٥	٣٢,٣	الإيرادات
٨٦,٨	٧٨,٥	٧٠,٤	٦٣,١	٥٦,٠	٤٩,٦	١٠,٩	٥٢,٧	٤٤,٣	٤٢,٨	٣٦,٩	٢٥,٩	منها: الإيرادات غير النفطية
٦٤,١	٥٧,٥	٥٠,٩	٤٥,١	٣٩,٢	٣٣,٨	٧,٥	٣٥,٦	٣٠,٥	٢٨,٩	٢٤,٩	١٩,٩	الضرائب
٤٢,٩	٣٨,١	٣٣,٤	٢٩,٢	٢٥,١	٢١,٣	٤,٦	٢١,٦	١٨,٥	١٦,٦	١٣,٩	١١,٢	السلع والخدمات
١٤,٣	١٣,٣	١٢,٠	١١,٠	٩,٩	٨,٨	٢,٠	١٠,٤	٨,٧	٩,٢	٧,٩	٦,٨	التجارة والمعاملات الدولية
٦,٩	٦,١	٥,٥	٤,٨	٤,٢	٣,٧	٠,٩	٣,٦	٣,٣	٣,٢	٣,١	١,٨	الدخل والأرباح ودخل الملكية وأخرى
١٠,٦	١٠,٣	٩,٩	٩,٥	٧,٨	٤,٤	٠,٨	١٢,٣	٨,٢	١٦,٣	٩,٦	٦,٤	إيرادات نفطية
٦,١	٥,٨	٥,٤	٥,٠	٤,١	٢,٦	٠,٥	٥,١	٤,٢	٨,٥	٥,٨	٦,٤	مبيعات النفط
٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٢	١,٢	٠,٢	٤,١	٢,٥	٤,١	٢,٥	٠,٠	الترتيب المالي الانتقالي
١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	٠,٧	٠,١	٣,١	١,٥	٣,٨	١,٣	٠,٠	رسوم عبور النفط
٢٢,٧	٢١,٠	١٩,٤	١٨,١	١٦,٨	١٥,٨	٣,٤	١٧,١	١٣,٨	١٣,٩	١٢,٠	٦,١	إيرادات أخرى
١٣,٠	١٢,٥	١٢,١	١١,٧	١١,٣	١١,١	٢,٨	١٢,٥	١١,١	١٠,٤	١٠,٣	٤,٣	رسوم تثبيت أسعار الوقود
٥,٥	٤,٨	٤,١	٣,٦	٣,١	٢,٦	٠,٢	٢,٦	١,٥	٢,١	٠,٩	١,٠	دخل الملكية
٤,٢	٣,٧	٣,٢	٢,٨	٢,٤	٢,٠	٠,٣	٢,٠	١,١	١,٤	٠,٨	٠,٧	رسوم إدارية
٢,٤	٢,١	١,٩	١,٨	١,٨	٢,٥	٠,٥	٢,٥	١,٧	٢,٢	٢,٦	٢,٠	المنح
١٣٩,٣	١٢٢,٢	١٠٦,٥	٩٢,٥	٨٠,٣	٦٨,٤	١٤,٨	٧٧,٠	٦٣,٤	٦٧,٢	٥٤,٨	٤١,٥	مجموع النفقات
١٢٤,٦	١٠٩,٣	٩٥,٤	٨٢,٩	٧٢,٠	٦١,٤	١٣,٤	٦٦,٩	٥٧,٤	٥٩,٨	٥٠,١	٣٨,١	الإنتفاق (النفقات الجارية)
٤٩,١	٤١,٩	٣٦,١	٣١,٣	٢٧,٠	٢٢,٤	٥,٠	٢٢,٤	١٨,٥	١٨,٧	١٥,٨	١٤,٩	الأجور
١٦,٨	١٤,٦	١٢,٧	١١,٠	٩,٥	٧,٩	١,٨	٨,٧	٦,٩	٦,٩	٥,٧	٢,٨	السلع والخدمات
٨,٤	٧,٣	٦,٥	٥,١	٤,٤	٤,٢	٠,٩	٤,٢	٣,٦	٣,٨	٣,٥	١,٥	الفوائد
٣,١	٢,٦	٢,٢	١,٩	١,٦	١,٢	٠,١	١,٢	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٤	الأجنبية
٥,٣	٤,٧	٤,٣	٣,٢	٢,٨	٣,٠	٠,٨	٣,٠	٢,٨	٣,٠	٢,٨	١,١	المحلية
١١,٧	١١,١	١٠,٥	٩,٧	٨,٨	٨,٤	١,٦	٩,٢	١٢,٤	١٠,٢	١٠,٥	٧,٩	الدعم
١١,٧	١١,١	١٠,٥	٩,٧	٨,٨	٦,٩	١,٣	٧,٧	٩,٧	٧,٨	٨,٠	٦,٦	دعم الوقود
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٥	٠,٣	١,٥	٢,٧	٢,٤	٢,٦	١,٣	دعم القمح
٣١,٤	٢٨,٠	٢٤,٢	٢١,٠	١٨,١	١٥,١	٣,٦	١٩,١	١٢,٩	١٦,٧	١٢,١	١٠,١	التحويلات
٢٠,٩	١٨,٩	١٦,٣	١٤,٢	١٢,٢	١٠,١	٢,٥	١٠,١	٨,٨	٨,٧	٧,٦	٧,١	الولايات (الجارية)
١٠,١	٨,٨	٧,٦	٦,٦	٥,٧	٤,٨	١,١	٨,٨	٣,٩	٧,٨	٤,٤	٢,٧	الولايات (الرأسمالية)
٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢	تحويلات أخرى
٧,٢	٦,٣	٥,٤	٤,٧	٤,١	٣,٤	٠,٥	٣,٤	٣,١	٣,٥	٢,٤	٠,٩	جارية أخرى
٥,٣	٤,٦	٤,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٥	٠,٥	٢,٥	٢,٠	١,٩	٢,٠	٠,٦	منها: الإنتفاق الاجتماعي
١٤,٨	١٢,٩	١١,١	٩,٧	٨,٤	٧,٠	١,٤	١٠,١	٦,٠	٧,٤	٤,٦	٣,٣	صافي اقتناء الأصول غير المالية (مصروفات رأسمالية)
٣٩,٦-	٣١,٣-	٢٤,٤-	١٨,٢-	١٤,٨-	١١,٩-	٢,٦-	٩,٦-	٩,٢-	٥,٩-	٥,٨-	٧,١-	الرصيد الكلي
٣١,٣-	٢٤,٠-	١٧,٩-	١٣,١-	١٠,٤-	٧,٧-	١,٨-	٥,٤-	٥,٦-	٢,١-	٢,٢-	٥,٦-	الرصيد الأولي
٤١,٨-	٣٤,٣-	٢٧,٨-	٢٢,٥-	١٨,٢-	١٢,٢-	٣,١-	١٧,٧-	١٣,٨-	١٨,٤-	١١,٨-	١٢,٠-	الرصيد الأولي غير النفطى/١
٣٩,٦	٣١,٣	٢٤,٤	١٨,٢	١٤,٨	١١,٩	١,٠	٩,٦	١٢,٠	٥,٩	٣,٨	٧,١	التمويل
٢,٦	٢,٤	٢,٢	٢,٠	٢,٠	١,٨	٠,٥	٣,٠	٠,٤-	٠,٥	٠,٩	١,١	التمويل الأجنبي
٣,٤	٣,٢	٣,١	٢,٩	٢,٧	٢,٤	٠,٨	٥,٥	١,٤	٣,٩	١,٦	٢,١	المبالغ المنصرفة
٠,٨-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٣-	٢,٦-	١,٨-	٣,٥-	٠,٧-	١,٠-	تسديدات المبلغ الأصلي
٣٧,٠	٢٨,٩	٢٢,٢	١٦,١	١٢,٨	١٠,١	٠,٥	٨,٧	١٢,٥	٥,٤	٣,٠	٦,١	التمويل المحلي
١٧,١	١١,٧	٨,٣	٥,٢	٣,٦	٣,٩	٠,٢-	...	٨,٠	...	١,٤	٤,٩	بنك السودان المركزي/٢
٠,٣-	١,٥-	١,٥-	١,٥-	١,٥-	٠,٠	٠,٣	...	٢,٧	...	٢,٠	١,٣	منه: دعم القمح
٠,٣	٣,٩	٣,٣	٣,٠	٣,١	٢,٢	٠,٢	...	٢,٤	...	١,٢	٠,٣	البنوك التجارية
١٩,٦	١٣,٣	١٠,٦	٨,٠	٦,١	٥,١	٠,٦	...	٤,٠	...	٢,٥	٢,٥-	المؤسسات غير المصرفية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٢-	٠,٠	٠,٨-	٢,٠-	٢,٢-	٢,١-	٣,٣	التغير في صافي المتأخرات المحلية

السودان

٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٨	تراكم المتأخرات
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٢-	٠,٠	٠,٨-	٢,٠-	٢,٢-	٢,١-	٠,٥-	سداد المتأخرات
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٦	٠,٠	٢,٩-	٠,٠	١,٩	٠,٠	التباين
												بنود للتذكير:
١,٣-	١,٤-	١,٦-	٢,٠-	٢,٤-	٤,٢-	...	٤,٨-	١,٢-	٢,٥-	٢,٧	٩,٠	العبء المالي من دعم الوقود
١,٣-	١,٤-	١,٦-	٢,٠-	٢,٤-	٤,٢-	...	٤,٨-	١,٣-	٢,٦-	٢,٣-	٢,٤	صافي دعم الوقود المدرج في الميزانية/٣
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	...	٠,٠	٠,١	٠,١	٥,٠	٦,٧	دعم النفط الخام/٤
٥٣٨,٨	٤٩٢,٧	٤٥٣,٦	٤٢٠,٢	٣٩٠,٦	٣٦٣,١	٣٥٨,٢	...	٣٠٠,٩	٢٢٥,١	الدين العام
٤٠٨,٢	٣٨٥,٧	٣٦٥,٥	٣٤٦,٧	٣٢٨,٠	٣١٠,١	٢٩٤,٢	...	٢٥٧,٠	١٩٢,٣	الخارجي
١٣٠,٦	١٠٧,٠	٨٨,١	٧٣,٦	٦٢,٦	٥٣,٠	٦٤,٠	...	٤٣,٩	٣٢,٩	المحلي/٥

المصادر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الرصيد الأولي ناقصا الإيرادات النفطية.

٢/ في الميزانية العمومية لبنك السودان المركزي، تُصنّف التزامات دعم القمح على أنها 'بنود أخرى على أساس صافٍ'؛ وهذا يفسر الفرق في صافي الائتمان المقدم للحكومة بين جداول المالية العامة والجداول النقدية.

٣/ دعم الوقود ناقصا رسوم تثبيت أسعار الوقود.

٤/ حتى عام ٢٠١٥، كانت إعانات دعم النفط الخام، والتي لم تكن مدرجة في الميزانية، تنشأ من مبيعات الحكومة للنفط الخام للمصافي المملوكة للدولة بخصم.

٥/ تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول هب- السودان: عمليات الحكومة المركزية، ٢٠١٣-٢٠٢١
(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦		٢٠١٥		٢٠١٤	٢٠١٣		
توقعات					توقعات	الربح الأول	الميزانية	تقديرات	الميزانية			
٨,٣	٨,٧	٩,٠	٩,٤	٩,٦	٩,٨	٢,١	١١,٨	١١,٠	١٢,٥	١٢,٠	١١,٠	الإيرادات والمنح
٨,١	٨,٥	٨,٨	٩,٢	٩,٣	٩,٤	٢,٠	١١,٣	١٠,٧	١٢,٠	١١,٤	١٠,٤	الإيرادات
٧,٢	٧,٥	٧,٧	٨,٠	٨,٢	٨,٦	١,٩	٩,٢	٩,٠	٨,٧	٩,٠	٨,٣	منها: الإيرادات غير النفطية
٥,٣	٥,٥	٥,٦	٥,٧	٥,٧	٥,٩	١,٣	٦,٢	٦,٢	٥,٩	٦,١	٦,٤	الضرائب
٣,٦	٣,٦	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٠,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٤	٣,٤	٣,٦	السلع والخدمات
١,٢	١,٣	١,٣	١,٤	١,٤	١,٥	٠,٣	١,٨	١,٨	١,٩	١,٩	٢,٢	التجارة والمعاملات الدولية
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٢	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٨	٠,٦	الدخل والأرباح والملكية وأخرى
٠,٩	١,٠	١,١	١,٢	١,١	٠,٨	٠,١	٢,١	١,٧	٣,٣	٢,٤	٢,٠	إيرادات نفطية
٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,١	٠,٩	٠,٨	١,٧	١,٤	٢,٠	مبيعات النفط
٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٢	٠,٠	٠,٧	٠,٥	٠,٨	٠,٦	٠,٠	الترتيب المالي الانتقالي
٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٨	٠,٣	٠,٠	رسوم عبور النفط
١,٩	٢,٠	٢,١	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٠,٦	٣,٠	٢,٨	٢,٨	٢,٩	١,٩	إيرادات أخرى
١,١	١,٢	١,٣	١,٥	١,٧	١,٩	٠,٥	٢,٢	٢,٣	٢,١	٢,٥	١,٤	رسوم تثبيت أسعار الوقود
٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٢	٠,٣	دخل الملكية
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	رسوم إدارية
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٧	المنح
١١,٥	١١,٦	١١,٧	١١,٧	١١,٧	١١,٩	٢,٦	١٣,٤	١٢,٩	١٣,٧	١٣,٤	١٣,٣	مجموع النفقات
١٠,٣	١٠,٤	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٥	١٠,٧	٢,٣	١١,٧	١١,٧	١٢,٢	١٢,٣	١٢,٢	الإنتفاق (النفقات الجارية)
٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٩	٣,٩	٠,٩	٣,٩	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٤,٨	الأجور
١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	٠,٣	١,٥	١,٤	١,٤	١,٤	٠,٩	السلع والخدمات
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٢	٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٩	٠,٥	الفوائد
٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	الأجنبية
٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,١	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٤	المحلية
١,٠	١,١	١,٢	١,٢	١,٣	١,٥	٠,٣	١,٦	٢,٥	٢,١	٢,٦	٢,٥	الدعم
١,٠	١,١	١,٢	١,٢	١,٣	١,٢	٠,٢	١,٣	٢,٠	١,٦	٢,٠	٢,١	دعم الوقود
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٤	دعم القمح
٢,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٦	٠,٦	٣,٣	٢,٦	٣,٤	٣,٠	٣,٢	التحويلات
١,٧	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	٠,٤	١,٨	١,٨	١,٨	١,٩	٢,٣	الولايات (الجارية)
٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٨	٠,٢	١,٥	٠,٨	١,٦	١,١	٠,٩	الولايات (الرأسمالية)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	تحويلات أخرى
٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,١	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٣	جارية أخرى
٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٢	منها: الإنتفاق الاجتماعي
١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	٠,٣	١,٨	١,٢	١,٥	١,١	١,١	صافي اقتناء الأصول غير المالية (مصرفات رأسمالية)
٣,٣-	٣,٠-	٢,٧-	٢,٣-	٢,٢-	٢,١-	٠,٥-	١,٧-	١,٩-	١,٢-	١,٤-	٢,٣-	الرصيد الكلي
٢,٦-	٢,٣-	٢,٠-	١,٧-	١,٥-	١,٣-	٠,٣-	٠,٩-	١,١-	٠,٤-	٠,٥-	١,٨-	الرصيد الأولي
٣,٥-	٣,٣-	٣,١-	٢,٩-	٢,٧-	٢,١-	٠,٥-	٣,١-	٢,٨-	٣,٨-	٣,٠-	٤,٠-	الرصيد الأولي غير النفطي/١
٣,٣	٣,٠	٢,٧	٢,٣	٢,٢	٢,١	٠,٢	١,٧	٢,٥	١,٢	٠,٩	٢,٣	التمويل
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,١	٠,٥	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٣	التمويل الأجنبي
٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,١	١,٠	٠,٣	٠,٨	٠,٤	٠,٧	المبالغ المنصرفة
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٧-	٠,٢-	٠,٣-	تسديدات المبلغ الأصلي
٣,١	٢,٨	٢,٤	٢,٠	١,٩	١,٨	٠,١	١,٥	٢,٥	١,١	٠,٧	١,٩	التمويل المحلي
١,٤	١,١	٠,٩	٠,٧	٠,٥	٠,٧	٠,٠	...	١,٦	...	٠,٣	١,٦	بنك السودان المركزي/٢

٠,٠	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	...	٠,٥	...	٠,٥	٠,٤	منه: دعم القمح
٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٠	...	٠,٥	...	٠,٣	٠,١	البنوك التجارية
١,٦	١,٣	١,٢	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,١	...	٠,٨	...	٠,٦	٠,٨-	المؤسسات غير المصرفية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	...	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	١,١	التغير في صافي المتأخرات المحلية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٢	تراكم المتأخرات
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	...	٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٢-	سداد المتأخرات
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٦-	٠,٠	٠,٥	٠,٠	التباين
بنود للتذكرة:												
٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٧-	...	٠,٨-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٧	٢,٩	العبء المالي من دعم الوقود
٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٧-	...	٠,٨-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٨	صافي دعم الوقود المدرج في الميزانية/٣
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٢	٢,١	دعم النفط الخام/٤
٤٤,٦	٤٦,٩	٤٩,٩	٥٣,١	٥٧,١	٦٣,٣	٧٢,٩	...	٧٣,٨	٧٢,٣	الدين العام
٣٣,٨	٣٦,٧	٤٠,٢	٤٣,٨	٤٨,٠	٥٤,١	٥٩,٩	...	٦٣,٠	٦١,٧	الخارجي
١٠,٨	١٠,٢	٩,٧	٩,٣	٩,٢	٩,٢	١٣,٠	...	١٠,٨	١٠,٥	المحلي/٥

المصادر: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ الرصيد الأولي ناقصا الإيرادات النفطية.

٢/ في الميزانية العمومية لبنك السودان المركزي، تُصنّف التزامات دعم القمح على أنها "بنود أخرى على أساس صافٍ"؛ وهذا يفسر الفرق في صافي الائتمان المقدم للحكومة بين جداول المالية العامة والجداول النقدية.

٣/ دعم الوقود ناقصا رسوم تثبيت أسعار الوقود.

٤/ حتى عام ٢٠١٥، كانت إعانات دعم النفط الخام، والتي لم تكن مدرجة في الميزانية، تنشأ من مبيعات الحكومة للنفط الخام للمصافي المملوكة للدولة بخصم.

٥/ تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٦- السودان: المسح النقدي، ٢٠١٣-٢٠١٧
(بملايين الجنيهاً السودانية)

٢٠١٧	٢٠١٦		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
توقعات	توقعات	مايو				
٣٩,١٤٢-	٣٢,٩١٠-	٣٠,٢٠٤-	٢٦,٦٠٠-	١٢,٥٥٠-	١٢,٧١٩-	صافي الأصول الأجنبية
٤١,٠٦٣-	٣٤,٨٣٢-	٣٢,٤٠٨-	٢٨,٥٢١-	١٥,٧٠٢-	١٥,٤١٨-	بنك السودان المركزي
١,٩٢١	١,٩٢١	٢,٢٠٤	١,٩٢١	٣,١٥٢	٢,٧٠٠	البنوك التجارية
١٨٢,٧١٧	١٤٩,٧٩٧	١٣٤,١٧٠	١١٩,٧٠٣	٩٠,٢٨٩	٧٩,١٦٤	صافي الأصول المحلية
١٣١,٦٧٨	١١٠,٩٠٠	٩٦,٤٠٥	٩٢,١٤٦	٧٥,٢٩٣	٦٨,٠١٥	صافي الائتمان المحلي
٥١,٨١٨	٤٣,٦٢٠	٣٧,١١٧	٣٧,٥١٩	٣٠,٠٧٨	٢٩,٥٦٦	صافي المطالبات على الحكومة العامة
٤٣,٦٣٠	٣٥,٤٢٧	٢٨,٧٦٤	٢٩,٣٠٤	٢١,٦٣٠	٢٠,٩٦٧	صافي المطالبات على الحكومة العامة ما عدا صندوق النقد الدولي
٢٧,١٨٨	٢٢,٠٧٦	١٧,٤٦٠	١٨,١٩١	١٢,٩٢٣	١٣,٥٠٣	بنك السودان المركزي
١٦,٤٤٣	١٣,٣٥١	١١,٣٠٤	١١,١١٣	٨,٧٠٧	٧,٤٦٤	البنوك التجارية
٧٩,٨٦٠	٦٧,٢٨٠	٥٩,٢٨٨	٥٤,٦٢٧	٤٥,٢١٥	٣٨,٤٤٩	المطالبات على القطاعات غير الحكومية
١٣,٥٦٢	١١,٧٩٣	٩,٣٨٤	٩,٠٧١	٦,٠٠٨	٤,٠٠٤	المؤسسات العامة
٦٠,٢٠٥	٥٠,٢١٨	٤٦,٠٢٩	٤١,٦٠٦	٣٥,٩٢٠	٣٣,٠٣٤	القطاع الخاص
٦,٠٩٤	٥,٢٦٩	٣,٨٧٤	٣,٩٤٩	٣,٢٨٦	١,٤١١	القطاعات الأخرى
٥١,٠٣٩	٣٨,٨٩٧	٣٧,٧٦٥	٢٧,٥٥٨	١٤,٩٩٧	١١,١٤٩	بنود أخرى (صاف)
١٤٣,٥٧٥	١١٦,٨٨٦	١٠٣,٩٦٥	٩٣,١٠٣	٧٧,٧٣٩	٦٦,٤٤٦	النقد بمعناها الواسع (ن ٢)
١٠٠,١١٥	٨٢,٣٦٨	٧٢,٥٠٠	٦٥,٦٠٩	٥٦,١٩٩	٤٧,٣٠٩	النقد
٤٢,٢٦٣	٣٤,٦٣٦	٢٩,٥٣٠	٢٧,٤٩٥	٢٣,٣٤٣	١٩,١٧٨	العملة المتداولة
٥٧,٨٥٢	٤٧,٧٣٢	٤٢,٥٢١	٣٨,١١٣	٣٢,٨٥٥	٢٨,١٣٠	الودائع تحت الطلب
٤٠,٨٠٩	٣٢,٥٥٩	٢٩,٣٥٥	٢٥,٣٦٣	١٩,٧٤٢	١٦,٤٨٧	العملة المحلية
١٧,٠٤٣	١٥,١٧٤	١٣,١٦٦	١٢,٧٥٠	١٣,١١٤	١١,٦٤٣	العملة الأجنبية
٤٣,٤٦٠	٣٤,٥١٨	٣١,٩١٥	٢٧,٤٩٥	٢١,٥٤٠	١٩,١٣٧	شبه النقد
٣٩,٥٢٧	٣١,١٣١	٢٩,١٧٣	٢٤,٤٩٧	١٩,٠٣٨	١٥,٣٩٤	العملة المحلية
٣,٩٣٣	٣,٣٨٧	٢,٧٤٢	٢,٩٩٨	٢,٥٠٣	٣,٧٤٣	العملة الأجنبية
(التغيرات %، نهاية الفترة)						
٢٢,٨	٢٥,٥	٣٣,٧	١٩,٨	١٧,٠	١٣,٠	النقد بمعناها الواسع
٢١,٥	٢٥,٥	٢٨,٢	١٦,٧	١٨,٨	١٢,٦	النقد
٢٢,٠	٢٦,٠	٢٦,٥	١٧,٨	٢١,٧	١٤,٥	العملة المتداولة
٢١,٢	٢٥,٢	٢٩,٤	١٦,٠	١٦,٨	١١,٤	الودائع تحت الطلب
٢٥,٩	٢٥,٥	٤٨,٢	٢٧,٦	١٢,٦	١٤,٠	شبه النقد
٢٣,٥	١٨,٧	٣٦,٨	٢١,٨	١٥,١	١٢,٤	الودائع
٢٦,١	٢٧,٧	٥٠,٩	٢٨,٦	٢١,٦	١٣,٠	العملة المحلية
١٣,٠	١٧,٩	١,٩	٠,٨	١,٥	١١,٣	العملة الأجنبية
١٨,٩-	٢٣,٧-	١٤٠,٧-	١١١,٩-	١,٣	٧٤,٧-	صافي الأصول الأجنبية
٢٢,٠	٢٥,١	٤٨,٦	٣٢,٦	١٤,١	١٩,٨	صافي الأصول المحلية
١٨,٨	١٦,٣	١,١-	٢٤,٧	١,٧	٢٤,٨	صافي المطالبات على الحكومة
١٨,٧	٢٣,٢	٣١,١	٢٠,٨	١٧,٦	٢٣,٢	الائتمان المقدم للاقتصاد
١٥,٠	٣٠,٠	٥٦,٢	٥١,٠	٥٠,٠	٢٦,٣	المؤسسات العامة
١٩,٩	٢٠,٧	٢٨,١	١٥,٨	٨,٧	٢٢,٥	القطاع الخاص
(%)						
٢١,٠	٢٠,٤	٢٠,٠	١٩,٠	١٨,٣	٢١,٣	نسبة النقد بمعناها الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي

السودان

٦٩,٧	٧٠,٥	٦٩,٣	٧٠,٥	٧٢,٣	٧١,٢	نسبة النقود إلى النقود بمعناها الواسع
٢٩,٤	٢٩,٦	٢٨,٤	٢٩,٥	٣٠,٠	٢٨,٩	نسبة العملة المتداولة إلى ن ٢
٥٩,٦	٥٩,٢	٦٣,٠	٦٢,٦	٦٢,٨	٦٠,٤	نسبة ودائع القطاع الخاص إلى ن ٢
٦,٤	٦,٢	٥,٥	٦,٠	٥,٣	٦,٧	نسبة صافي المطالبات على الحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي
١١,٧	١١,٧	١١,٣	١١,١	١١,١	١٢,٣	نسبة الائتمان المقدم إلى الاقتصاد من إجمالي الناتج المحلي
٤,٨	٤,٩	٥,١	٥,٣	٥,٢	٤,٧	سرعة التداول (إجمالي الناتج المحلي/ن٢، نهاية الفترة)
١٤,٦	١٥,٩	١٥,٣	١٦,٩	٢٠,١	٢٣,٢	نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى ن ٢
١,٨	١,٨	١,٩	١,٨	١,٨	١,٨	مضاعف النقود (ن٢/الاحتياطي النقدي، نهاية الفترة)

المصادر: بنك السودان المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٧- السودان: ملخص حسابات البنك المركزي، ٢٠١٣-٢٠١٧
(بملايين الجنيهات السودانية)

٢٠١٧	٢٠١٦		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
توقعات	توقعات	مايو				
٤١,٠٦٣-	٣٤,٨٣٢-	٣٢,٤٠٨-	٢٨,٥٢١-	١٥,٧٠٢-	١٥,٤١٨-	صافي الأصول الأجنبية
٦,٠٥٧	٥,٤١٢	٧,٦٦٦	٦,٤٠١	٩,٠٣٠	٩,٤٩٥	الأصول الأجنبية
٥,٧٨٢	٥,١٦٦	٧,٣٥٢	٦,١١٠	٨,٧٢٦	٩,١٧٩	منه: إجمالي الاحتياطيات الدولية
١,٠٨٤	١,٠٨٤	١,٠٧٩	١,٠٨٤	١,٠٦٣	١,٠٩٨	منه: حيازات حقوق السحب الخاصة
٤٧,١٢١	٤٠,٢٤٣	٤٠,٠٧٤	٣٤,٩٢٢	٢٤,٧٣٢	٢٤,٩١٣	الخصوم الأجنبية
٩,٧٢٣	٩,٧٢٣	٩,٣٤٩	٧,٤٢٧	٦,٦١٤	٧,١٦٠	منها: الخصوم الأجنبية قصيرة الأجل
٩,٦٠٠	٩,٦٤٩	٩,٨٨٧	٩,٧٢٠	٩,٩٩٠	١٠,١٥٩	منها: الخصوم ذات الصلة بصندوق النقد الدولي
١٢٠,١٦٨	٩٩,٦٦٠	٨٦,٢٨٧	٧٩,٩٨٥	٥٨,٠٢٥	٥١,٨٨٩	صافي الأصول المحلية
٤٦,٨٥٩	٣٩,٢٥٢	٣٣,١٣٠	٣٢,٦١١	٢٥,٤٦٠	٢٥,٩١٢	صافي الائتمان المحلي
٣٥,٣٧٥	٣٠,٢٦٩	٢٥,٨١٣	٢٦,٤٠٦	٢١,٣٧١	٢٢,١٠٣	صافي المطالبات على الحكومة العامة
٢٧,١٨٨	٢٢,٠٧٦	١٧,٤٦٠	١٨,١٩١	١٢,٩٢٣	١٣,٥٠٣	صافي المطالبات على الحكومة العامة ما عدا صندوق النقد الدولي
٣٦,٥١٩	٣١,٣٥٨	٢٨,٣٤٣	٢٧,٣٨٠	٢٢,٧٩٨	٢٣,١٠٩	المطالبات
٨,١٨٨	٨,١٩٣	٨,٣٥٣	٨,٢١٥	٨,٤٤٨	٨,٥٩٩	منها: قروض من صندوق النقد الدولي
١,١٤٣	١,٠٨٩	٢,٥٣٠	٩٧٤	١,٤٢٦	١,٠٠٦	الودائع
١,٩٣٨	١,٤٣٨	١,٢٣٧	١,١٧٠	٨٩٤	٧٩٢	مطالبات على المؤسسات العامة
٩,٥٤٥	٧,٥٤٥	٦,٠٨٠	٥,٠٣٥	٣,١٩٥	٢,٨٣١	مطالبات على البنوك
.	١٨٧	أدوات سوق النقد
٧٣,٣٠٩	٦٠,٤٠٨	٥٣,١٥٧	٤٧,٣٧٤	٣٢,٥٦٥	٢٥,٩٧٧	بنود أخرى (صاف)
٧٩,١٠٥	٦٤,٨٢٩	٥٣,٨٧٩	٥١,٤٦٤	٤٢,٣٢٣	٣٦,٤٧١	الاحتياطي النقدي
٤٢,٢٦٣	٣٤,٦٣٦	٢٩,٥٣٠	٢٧,٤٩٥	٢٣,٣٤٣	١٩,١٧٨	العملة خارج البنوك
٣٢,٧٠٧	٢٦,٦٢٦	٢٠,٨٦٥	٢٠,٩٨٨	١٧,٨٠٦	١٣,٨٩٧	احتياطيات البنوك التجارية
٨,٠٦٠	٦,٦٠٦	٥,٢٨٧	٥,٢٤٤	٤,٥٠٩	٣,٩٧٥	الاحتياطيات الإلزامية
٢٤,٦٤٦	٢٠,٠٢٠	١٥,٥٧٨	١٥,٧٤٤	١٣,٢٩٧	٩,٩٢٢	الاحتياطيات الزائدة
٢,٨٣٦	٢,٣٢٤	٢,٥٨٦	١,٨٤٥	١,٧١٧	١,٢٣٤	النقد في الخزائن
٢١,٨١٠	١٧,٦٩٦	١٢,٩٩٢	١٣,٨٩٩	١١,٥٨٠	٨,٦٨٧	الاحتياطيات الزائدة على الودائع
٤,١٣٥	٣,٥٦٧	٣,٤٨٤	٢,٩٨١	١,١٧٥	٣,٣٩٥	الودائع لدى بنك السودان المركزي المتضمنة في النقود بمعناها الواسع
						(التغير %، نهاية الفترة)
١٧,٩-	٢٢,١-	١٣,٦-	٨١,٦-	١,٨-	٧,٣	صافي الأصول الأجنبية
١١,٩	١٥,٥-	١٩,٨	٢٩,١-	٤,٩-	٢٤,٩	الأصول الأجنبية
١١,٩	١٥,٥-	٢٠,٣	٣٠,٠-	٤,٩-	٢٥,٩	إجمالي الاحتياطيات الدولية
١٧,١	١٥,٢	١٤,٨	٤١,٢	٠,٧-	٢,٨	الخصوم الأجنبية
٢٠,٦	٢٤,٦	٧,٩	٣٧,٨	١١,٨	٠,٢	صافي الأصول المحلية
١٩,٤	٢٠,٤	١,٦	٢٨,١	١,٧-	٢,٩	صافي الائتمان المحلي
١٦,٩	١٤,٦	٤,٠-	٢٣,٦	٣,٣-	٣,٥	صافي المطالبات على الحكومة العامة
٢١,٤	٢٧,٥	١٢,٢	٤٥,٥	٢٥,٤	٢,٣-	بنود أخرى (صاف)
٢٢,٠	٢٦,٠	١١,٤	٢١,٦	١٦,٠	٢٠,٣	الاحتياطي النقدي
						بنود للتذكرة:
٩٤٩	٨٤٨	١,٢٠٧	١,٠٠٣	١,٤٦١	١,٦١٢	إجمالي الاحتياطيات الدولية (بملايين الدولارات الأمريكية)
٢٧٠-	٣٧١-	٣٢٨-	٢١٦-	٣٥٤	٣٥٥	صافي الاحتياطيات الدولية (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصادر: بنك السودان المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٨ - السودان: ملخص حسابات البنوك التجارية، ٢٠١٧-٢٠١٣
(بملايين الجنيهات السودانية)

٢٠١٧	٢٠١٦		٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
توقعات	توقعات	مايو				
١,٩٢١	١,٩٢١	٢,٢٠٤	١,٩٢١	٣,١٥٢	٢,٧٠٠	صافي الأصول الأجنبية
٣,٨٥٩	٣,٨٥٩	٤,٢٣٢	٣,٨٥٩	٥,١٤٩	٤,٦٩٦	الأصول الأجنبية
١,٩٣٧	١,٩٣٧	٢,٠٢٨	١,٩٣٧	١,٩٩٧	١,٩٩٦	الخصوم الأجنبية
٩٩,٢٦١	٨٠,٣٣٨	٧٢,٨٧٩	٦٦,٠٤٦	٥٣,٥٥٢	٤٢,٧١٧	صافي الأصول المحلية
٣٥,٥٤٣	٢٨,٩٥٠	٢٢,١٨١	٢٢,٨٣٣	١٩,٥٢٣	١٤,٤٤٠	الاحتياطيات
٢,٨٣٦	٢,٣٢٤	٢,٥٨٦	١,٨٤٥	١,٧١٧	١,٢٣٤	النقد في الخزائن
٨,٢٧٦	٦,٧٤١	٥,٣٥١	٥,٣١٦	٤,٥٧٣	٤,٠٢٩	الاحتياطيات الإلزامية
٢٤,٤٣١	١٩,٨٨٥	١٤,٢٤٢	١٤,٦٥٦	١٢,٦٠٠	٩,٠٩٨	الاحتياطيات الأخرى
١٦,٤٤٣	١٣,٣٥١	١١,٣٠٤	١١,١١٣	٨,٧٠٧	٧,٤٦٤	صافي المطالبات على الحكومة المركزية
٢,٢٥٦	٢,١٤٩	٢,١٤٥	٢,٠٤٦	١,٩٢٣	٩٦٦	المطالبات على حكومات الولايات والحكومات المحلية
٧٧,٩٢٢	٦٥,٨٤٢	٥٥,٩٠٥	٥١,٤١٠	٤٢,٣٩٨	٣٦,٦٩١	المطالبات على القطاعات غير الحكومية
٦٣,٠٦٢	٥٣,٢٨٦	٤٦,٠٢٩	٤١,٦٠٦	٣٥,٩٢٠	٣٣,٠٣٤	القطاع الخاص
١١,٩٧٦	١٠,١١٩	٨,١٤٧	٧,٩٠١	٥,١١٤	٣,٢١٣	المؤسسات العامة غير المالية
٢,٨٨٤	٢,٤٣٧	١,٧٢٩	١,٩٠٣	١,٣٦٤	٤٤٤	المؤسسات المالية غير المصرفية
٣٢,٩٠٣-	٢٩,٩٥٣-	١٨,٦٥٦-	٢١,٣٥٧-	١٨,٩٩٨-	١٦,٨٤٤-	بنود أخرى؛ صاف
٩٧,١٧٧	٧٨,٦٨٣	٧٠,٩٤٩	٦٢,٦٢٧	٥٣,٢٢١	٤٣,٨٧٢	الودائع
٥٧,٧١٩	٤٦,٧٣٤	٤٠,٧٢٩	٣٧,١٩٨	٣٢,٤٩٨	٢٧,٥٣٧	الودائع تحت الطلب
٣٧,٩٣٥	٣٠,٧١٦	٢٧,٥٦٣	٢٤,٤٤٨	١٩,٣٨٤	١٥,٨٩٣	العملة المحلية
١٩,٧٨٤	١٦,٠١٩	١٣,١٦٦	١٢,٧٥٠	١٣,١١٤	١١,٦٤٣	العملة الأجنبية
٣٩,٤٥٨	٣١,٩٤٩	٣٠,٢٢٣	٢٥,٤٣٠	٢٠,٧٢٣	١٦,٣٣٥	ودائع شبه النقود (الودائع لأجل والودائع الادخارية)
٣٧,٩٩١	٣٠,٧٦١	٢٩,١٧٣	٢٤,٤٨٤	١٩,٠٣٦	١٥,٣٩٤	العملة المحلية
١,٤٦٧	١,١٨٨	١,٠٥٠	٩٤٦	١,٦٨٧	٩٤٢	العملة الأجنبية
٤,٠٠٥	٣,٥٧٦	٤,١٣١	٣,١٩٣	٢,٨٥١	١,٥٤٤	الخصوم المستحقة لبنك السودان المركزي /١
						بنود للتذكرة:
٩٧,٢٧٢	٧٨,٧٧٠	٧١,٠٢١	٦٢,٧٠٦	٥٣,٢٨٨	٤٣,٩٩٨	الودائع لدى البنوك التجارية
٩٥	٨٧	٧٢	٧٩	٦٧	١٢٦	الحكومة المركزية
٩٧,١٧٧	٧٨,٦٨٣	٧٠,٩٤٩	٦٢,٦٢٧	٥٣,٢٢١	٤٣,٨٧٢	القطاعات الأخرى
٣,٧٢٢	٣,٠١٤	٢,٧٧٢	٢,٤٢٤	٢,٠٥٧	١,٧٤٤	ودائع الولايات والحكومات المحلية
٣,٩٠٦	٣,١٦٢	٢,٦٧٦	٢,٥٤٤	٢,٣٧٥	٢,٠١١	ودائع المؤسسات العامة
٨٩,٥٤٩	٧٢,٥٠٧	٦٥,٥٠١	٥٨,٣٢٨	٤٨,٧٩٠	٤٠,١١٧	ودائع القطاع الخاص
						(%)
٨٢,٥	٨٦,٤	٨١,٨	٨٥,٤	٨٣,٣	٨٥,٨	نسبة الائتمان المصرفي إلى الودائع
٣٣,٧	٣٣,٨	٢٩,٤	٣٣,٥	٣٣,٤	٣١,٦	الاحتياطيات المصرفية كنسبة من الودائع المصرفية
٨,٣	٨,٤	٧,٤	٨,٤	٨,٥	٩,٠	الاحتياطيات الإلزامية كنسبة من الودائع المصرفية
٢٥,٤	٢٥,٤	٢١,٩	٢٥,١	٢٥,٠	٢٢,٦	الاحتياطيات الزائدة كنسبة من الودائع المصرفية
٢,٩	٣,٠	٣,٦	٢,٩	٣,٢	٢,٨	نسبة النقدية في البنوك إلى الودائع
٥٠,٦	٥٠,٥	٥٤,٥	٥٣,٣	٤٩,٣	٥٤,٦	نسبة المطالبات على الحكومة إلى الاحتياطيات المصرفية

المصادر: بنك السودان المركزي؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يُعزى الفرق بين خصوم البنوك التجارية المستحقة لبنك السودان المركزي ومطالبات بنك السودان المركزي على البنوك (جدول ٦) إلى عدم الدقة في تصنيف ضمانات الحكومة.

الجدول ٩ - السودان: مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ٢٠١٠-٢٠١٦

٢٠١٦ الربع الأول	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
							(% ما لم يُذكر خلاف ذلك)
							كفاية رأس المال
٢١,٠	٢٠,٢	١٨,٠	١٦,٦	١٢,٠	١٣,٠	١٠,٠	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
١٨,٨	١٨,٧	١٥,٤	١٤,٥	١٠,٥	١١,٠	٨,٩	نسبة رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
							تكوين الأصول وجودتها
٥,١	٥,١	٧,١	٨,٤	١١,٨	١٢,٦	١٤,٤	نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
٠,٧	٠,٥	٢,٧	٣,٨	٧,٥	٧,٦	١٠,٤	نسبة القروض المتعثرة عدا المخصصات إلى إجمالي القروض
٤,٠	٣,٠	١٢,٨	١٦,٧	٣٦,٥	٣٣,٣	٤٣,٧	نسبة القروض المتعثرة عدا المخصصات إلى رأس المال
٨٥,٥	٩٠,٦	٦١,٠	٥٣,٦	٣٣,٥	٣٩,٨	٣١,٧	نسبة مخصصات تغطية خسائر القروض إلى القروض المتعثرة
٥,٦	٦,٠	٨,٧	١١,٨	١٥,٧	٩,٠	١٣,٧	نسبة القروض المقدمة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض
٦٤,٩	٦٣,٤	٦٢,٨	٦٢,٢	٦٣,٤	٦٣,٥	٦٣,٩	نسبة الودائع والحسابات الاستثمارية إلى مجموع الأصول
١٩,٨	٢١,٤	٢٥,٧	٣١,٩	٢٧,٠	١٨,٧	٢٢,٠	نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى مجموع الودائع
							الإيرادات والربحية^١
١,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٧	٤,٤	٤,٢	٣,٩	العائد على الأصول (قبل الضرائب)
٨,٧	٣٧,١	٣٣,٧	٢٩,٦	٣٦,٤	٢٧,٨	٢٦,٥	العائد على حقوق الملكية (قبل الضرائب)
							السيولة
١٧,٣	١٨,٥	١٨,٣	١٦,٥	١٧,٥	١٣,١	١٠,٨	نسبة ودائع بنك السودان المركزي إلى مجموع الأصول
٤,٥	٤,٩	٥,١	٥,٠	٥,٥	٣,٥	٣,٢	نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى مجموع الأصول
٢٣,٩	٢٤,١	٢٤,٨	٢٧,٨	٢٨,٦	٢٣,٩	٢٥,٥	نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى مجموع الاحتياطيات
٢,٠	٢,٠	٢,٨	١,٩	٢,٠	٢,١	١,٩	نسبة النقد في الخزينة إلى مجموع الأصول
٣٥,٨	٣٧,٤	٣٩,١	٣٩,٥	٤١,٧	٣٦,٣	٣٥,٣	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
٩٠,٨	٩٨,٥	٩٩,٣	٩٩,٥	١٠٢,٥	٩٣,٨	٩٨,٢	نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الخصوم قصيرة الأجل
							المصدر: بنك السودان المركزي.
							١/ الأرقام الخاصة بالربع الأول من ٢٠١٦ غير محسوبة على أساس سنوي.

المرفق الأول - تقييم الاستقرار الخارجي

التقييم الكلي

١- لا يزال المركز الخارجي للسودان ضعيفا وعرضة لمخاطر الصدمات. فقد أدى اختلال سعر الصرف، والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة، وقطع علاقات المراسلة المصرفية، وارتفاع تكاليف مزاولة الأعمال إلى الحد من قدرة السودان على التكيف مع الانخفاض الحاد في إيرادات الصادرات عقب انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١. ونتيجة لذلك، بعد خمس سنوات من الانفصال، لا يزال عجز الحساب الجاري الخارجي مرتقعا والاحتياطيات الدولية منخفضة بشكل يُنذر بالخطر. والسودان عرضة أيضا لمخاطر الصدمات الخارجية بسبب قاعدته التصديرية الضيقة والقائمة على السلع الأولية. وتطبيق منهجية تقييم الأرصدة الخارجية (EBA-lite)، تشير تقديرات الخبراء إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يتجاوز قيمته الحقيقية بنحو ٥٠% مقارنة بالأساسيات الاقتصادية. ويتعين زيادة مرونة سعر الصرف والإصلاحات الهيكلية، بدعم من تشديد سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، بغية زيادة القدرة التنافسية وتعزيز استثمارات القطاع الخاص في قطاع السلع التجارية. ومن العوامل الأساسية لتحسين المركز الخارجي بشكل دائم رفع العقوبات، وتسوية المتأخرات الخارجية، وتخفيف أعباء الديون.

آخر التطورات

٢- ارتفع عجز الحساب الجاري الخارجي (على أساس نقدي) إلى ٥,٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥. فقد انخفضت الصادرات بنسبة ٢٩% في حين زادت الواردات بنسبة ٣,٢%. ويرجع انخفاض الصادرات أساسا إلى الانخفاضات الحادة في أسعار صادرات السودان الرئيسية -النفط والماشية وبذور السمسم والذهب- التي تراجعت بنسب تراوحت بين ٨% و ٤٧% مقارنة بالعام الماضي.

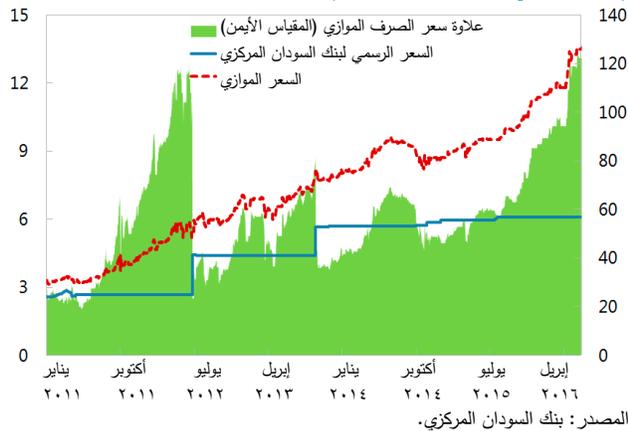
٣- وظل سعر الصرف الرسمي عند مستوى شبه ثابت في ٢٠١٥-٢٠١٦، فلم يتم تعديله إلا بنسبة ٢% فقط، في حين انخفض سعر الصرف الموازي بنسبة ٣٦% منذ نهاية عام ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، زادت العلاوة إلى ١٢٥% في نهاية يونيو ٢٠١٦ (من ٤٦% في نهاية ٢٠١٤).

تنافسية الأسعار

٤- استنادا لسعر الصرف الرسمي، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ١٧% بين ديسمبر ٢٠١٤

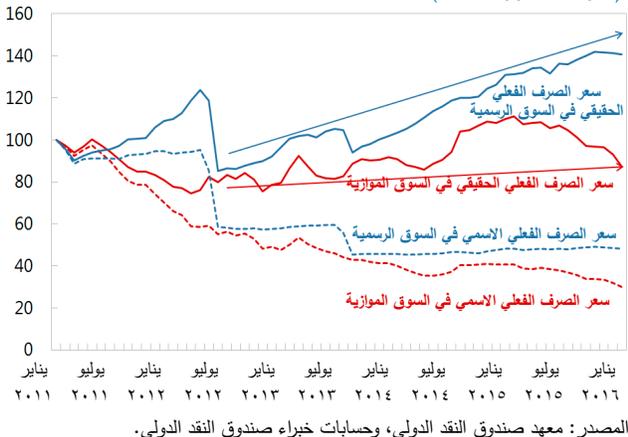
أسعار الصرف

(بالجنيه السوداني لكل دولار وبالنسبة المئوية)



أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية

(يناير ٢٠١١ - إبريل ٢٠١٦)



وإبريل ٢٠١٦. وجاء ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي الرسمي انعكاساً لارتفاع معدل التضخم في السودان مقارنة بالشركاء التجاريين وسعر الصرف الرسمي شبه الثابت في ٢٠١٥-٢٠١٦. وقد أدى هذا الارتفاع إلى محو أثر الانخفاض الحقيقي في سعر الصرف في أعقاب تخفيض قيمة العملة في يونيو ٢٠١٢ وسبتمبر ٢٠١٣. وفي السوق الموازية، أدى انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ١٨% بين ديسمبر ٢٠١٤ وإبريل ٢٠١٦ إلى ارتفاع تراكمي في قيمة العملة قدره ١٥% منذ نهاية ٢٠١٢.

٥- وهناك مبالغة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي. ويرجع هذا الاستنتاج لمجموعة من العوامل، وهي: (١) ارتفاع عجز الحساب الجاري، (٢) وانخفاض الاحتياطيات الدولية؛ (٣) واتساع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية؛ (٤) وارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥؛ (٥) وضعف القدرة على أداء المدفوعات الخارجية، مثلما يتضح من استمرار تراكم المتأخرات الخارجية.

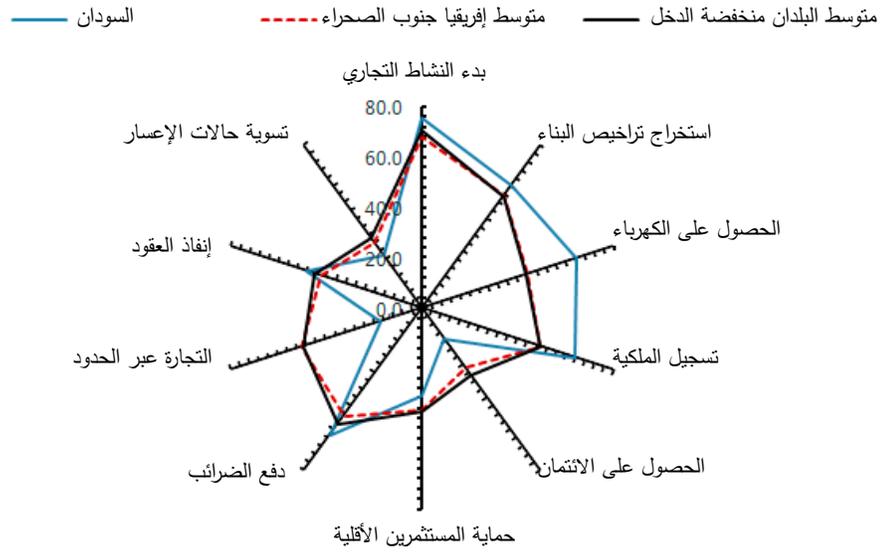
٦- وتشير التقديرات من منهجية تقييم المركز الخارجي (EBA-lite) إلى أن تقييم سعر الصرف الحقيقي بأكثر من قيمته بنحو ٥٠% مقارنة بالأساسيات الاقتصادية. وبناء على هذه المنهجية التي أعدها الصندوق، فإن معيار الحساب الجاري-رصيد الحساب الجاري التوازني الذي يتحدد بواسطة القيم متوسطة الأجل لرصيد المالية العامة، ومستوى الدخل النسبي، والخصائص الديمغرافية، وفروق التضخم-يقدر بنسبة -٢% من إجمالي الناتج المحلي. ومقارنةً برصيد الحساب الجاري الفعلي البالغ -٥,٩% في عام ٢٠١٥^١، فإن هذا يعني فجوة في الحساب الجاري قدرها نحو ٣,٩% من إجمالي الناتج المحلي، مما يعكس ضعف المركز الخارجي بأكثر مما تتطوي عليه الأساسيات الاقتصادية. ويشير عجز الحساب الجاري بالإضافة إلى انخفاض مرونة الحساب الجاري لسعر الصرف الحقيقي في الأجل الطويل بنسبة قدرها ٢٠,٠٧٧% إلى أن سعر الصرف الحقيقي تم تقييمه بأعلى بنحو ٥٠%^٣ غير أن هذه التقديرات القائمة على النماذج ينبغي تفسيرها بحذر نظراً لأن السودان يواجه مجموعة معينة من القيود الخارجية، مثل العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على التجارة والمعاملات المالية، والتي تؤدي إلى تدهور الحساب الجاري ولا يبرصدها النموذج.

^١ باستثناء الفوائد والجزاءات غير المسددة المطبقة على متأخرات الدين الخارجي، والتي لا تمثل تدفقات نقدية فعلية.

^٢ تم تطبيق مرونة التجارة التي تم تقديرها في دراسة Tokarick (2010), "A method for calculating export supply and import demand elasticities" (IMF Working Paper WP/10/180): مرونة المعروض من الصادرات تبلغ ٠,٥٧ ومرونة الطلب على الواردات تبلغ ١,٢٣. تُحسب فجوة سعر الصرف باعتبارها النسبة بين فجوة الحساب الجاري ومرونة الحساب الجاري إزاء سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

^٣ يُقارن هذا بمبالغة قدرها ٤١% في مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ (IMF Country Report No. 14/364).

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٦



القدرة التنافسية غير السعرية

٧- يؤدي ضعف المؤسسات وبيئة الأعمال غير المواتية إلى إضعاف القدرة التنافسية للسودان. فالسودان يحتل المرتبة ١٥٩ من بين ١٨٩ بلداً في مسح ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٦ الذي أجراه البنك الدولي.^٤ وجاءت مؤشرات التجارة عبر الحدود، والحصول على ائتمان، وحماية المستثمرين في المرتبة الدنيا. وبالإضافة إلى القيود المحلية على مناخ الأعمال، فإن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على السودان وقطع علاقات المراسلة المصرفية تفرض تكاليف باهظة على التجارة الدولية والتمويل. وتقييم السياسات والمؤسسات القطرية لعام ٢٠١٥ الذي أجراه البنك الدولي يُصنّف السودان باعتباره من البلدان ذات الأداء الضعيف بدرجة إجمالية ٢,٤ مقابل ٣,٢ لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وبصفة خاصة، أحرز السودان درجة ضعيفة في إدارة ومؤسسات القطاع العام.

^٤ مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال يوفر ترتيباً إجمالياً بشأن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بناءً على مجموعات من المؤشرات التي من شأنها قياس ومعايرة القواعد المطبقة على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلية خلال دورة حياتها. ويتم ترتيب الاقتصادات من ١ إلى ١٨٩ حسب ترتيب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

^٥ يستخدم "تقييم السياسات والمؤسسات القطرية" لتقييم البلدان على أساس مجموعة من ١٦ معياراً مجمعة في أربع مجموعات: (أ) الإدارة الاقتصادية؛ (ب) والسياسات الهيكلية؛ (ج) وسياسات الاحتواء الاجتماعي والإنصاف؛ (د) وإدارة القطاع العام ومؤسساته. ويقاس هذا التقييم مدى دعم إطار السياسات والمؤسسات في البلد المعني للنمو المستدام والحد من الفقر، وبالتالي الاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية. وتُسفر نتائج العملية عن درجة إجمالية ودرجات محددة لجميع المعايير الستة عشر. وبالنسبة لكل معيار على حدة، تُصنّف البلدان من ١ (أداء ضعيف جداً) إلى ٦ (أداء قوي جداً).

راجع الرابط: <http://go.worldbank.org/7NMQ1P0W10>

تقييم السياسات والمؤسسات الفُطرية ٢٠١٤/١

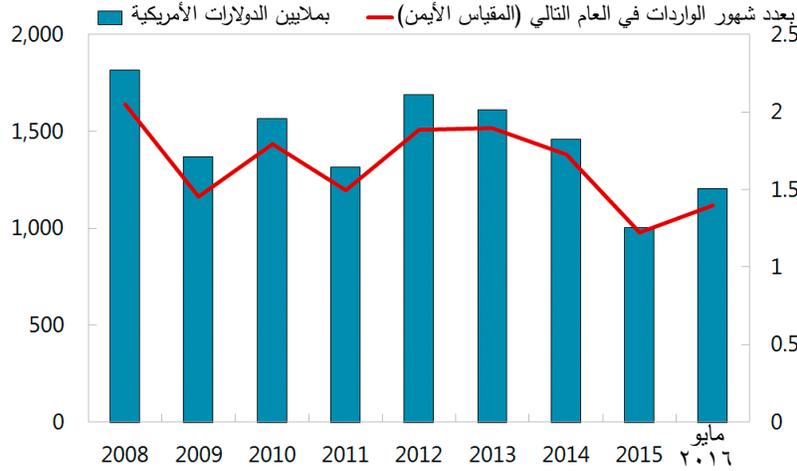
المفهوم	السودان	بلدان إفريقيا جنوب الصحراء
الإدارة الاقتصادية	٢,٣	٣,٣
السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف	٣,٥	٣,٥
سياسة المالية العامة	٢,٥	٣,٢
سياسة الديون	١,٥	٣,٣
السياسات الهيكلية	٢,٧	٣,٢
تصنيف تقييم السياسات والمؤسسات الفُطرية للتجارة	٢,٥	٣,٧
القطاع المالي	٢,٥	٢,٩
البنية التنظيمية لأعمال التجارة	٣,٥	٣,٥
سياسات الاحتواء الاجتماعي والإنصاف	٢,٥	٣,٢
المساواة بين الجنسين	٢,٥	٣,٢
عدالة استخدام الموارد العامة	٢,٥	٣,٣
بناء الموارد البشرية	٣,٥	٣,٥
تصنيف الحماية الاجتماعية والعمل	٢,٥	٢,٩
السياسات والمؤسسات البيئية	٢,٥	٣,٢
إدارة القطاع العام ومؤسساته	٢,٢	٣,٥
السياسات والمؤسسات البيئية	٢,٥	٢,٧
جودة إدارة الميزانية والإدارة المالية	٢,٥	٣,١
كفاءة تعبئة الإيرادات	٣,٥	٣,٤
جودة الإدارة العامة	٢,٥	٢,٩
الشفافية والمساءلة والفساد في القطاع العام	١,٥	٢,٧
الدرجة الكلية لتقييم السياسات والمؤسسات الفُطرية	٢,٤	٣,٢

المصدر: تقييم السياسات والمؤسسات الفُطرية (يونيو ٢٠١٥)، البنك الدولي.
١/ المقياس: ١ = منخفض إلى ٦ = مرتفع.

٨- ظل إجمالي الاحتياطيات الدولية منخفضاً على مدى السنوات العديدة الماضية، مما ترك السودان عُرضة لمخاطر الصدمات الخارجية. ففي مايو ٢٠١٦، بلغت الاحتياطيات ١,٢ مليار دولار فقط (وهو ما يعادل ١,٤ أشهر من الواردات) على الرغم مما يقدر بنحو ٢,١ مليار دولار من الودائع الأجنبية في البنك المركزي خلال الاثني عشر شهراً الماضية. وبالنظر إلى الاختلالات والمعوقات الخارجية الكبيرة، هناك احتمالات ضئيلة لتزايد الاحتياطيات على المدى المتوسط في ظل السياسات الحالية. وبالتالي، من المتوقع أن تظل الاحتياطيات عند مستوى يعادل حوالي شهر واحد من الواردات، وهو مستوى أقل بكثير من التغطية التقليدية الموصى بها والبالغة ٣ أشهر من الواردات، ودون المستوى الأمثل الذي يبلغ ٦ إلى ٨ أشهر الذي يقترحه مقياس كفاية الاحتياطيات الذي وضعه صندوق النقد الدولي.^٦

إجمالي الاحتياطيات الدولية

(بملايين الدولارات الأمريكية وعدد شهور الواردات)



المصدر: السلطات السودانية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^٦ راجع دراسة صندوق النقد الدولي بشأن السياسات بعنوان "تقييم كفاية الاحتياطيات - اعتبارات أخرى" (International Monetary Fund, 2013, "Assessing Reserve Adequacy—Further Considerations," IMF Policy Paper, November (Washington: International Monetary Fund) يتم تقييم المستوى الأمثل للاحتياطيات على أساس تكلفة أزمات ميزان المدفوعات، وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالاحتياطيات، والعائد على الأصول الاحتياطية.

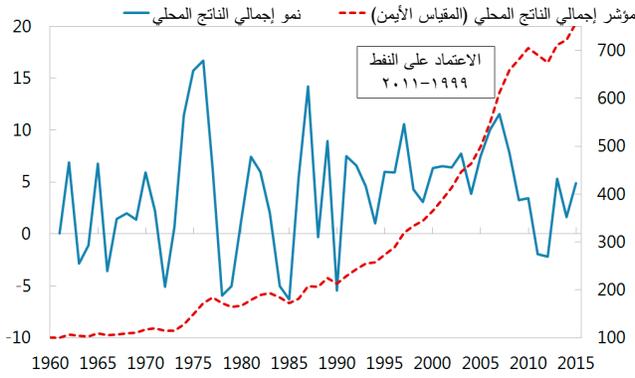
النتائج المستخلصة

٩- لا يزال المركز الخارجي للسودان ضعيفا وُغرضة لمخاطر الصدمات. وللحد من الاختلالات الخارجية وزيادة الصلابة في مواجهة الصدمات، يتعين على السلطات: (١) الحد من المغالاة في تقدير قيمة العملة وسد الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية بالجمع بين تعديل سعر الصرف والإلغاء التدريجي للقيود المفروضة على الحصول على النقد الأجنبي، واتباع سياسات مالية عامة ونقدية داعمة لتصحيح المركز الخارجي، و(٢) تحسين مناخ الأعمال وتطبيق إصلاحات هيكلية واسعة النطاق وضخ استثمارات في البنية التحتية لتحسين القدرة التنافسية وزيادة رأس المال البشري والمادي. ومن الضروري أيضا استمرار جهود التواصل لكسب التأييد الدولي لتخفيف أعباء الديون في إطار المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

المرفق الثاني- تحديات النمو الاحتوائي وبدائل السياسات

١- على الرغم من زيادة إجمالي الناتج المحلي بأكثر من سبعة أضعاف منذ عام ١٩٦٠، فلا يزال النمو الاقتصادي في السودان غير احتوائي. ورغم أن متوسط النمو بلغ ٣,٩% سنويا منذ عام ١٩٦٠، فقد كان متقلبا مع انحراف معياري قدره

نمو إجمالي الناتج المحلي ومؤشر إجمالي الناتج المحلي (أسعار السوق؛ %)



المصادر: السلطات السودانية؛ ومؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي).

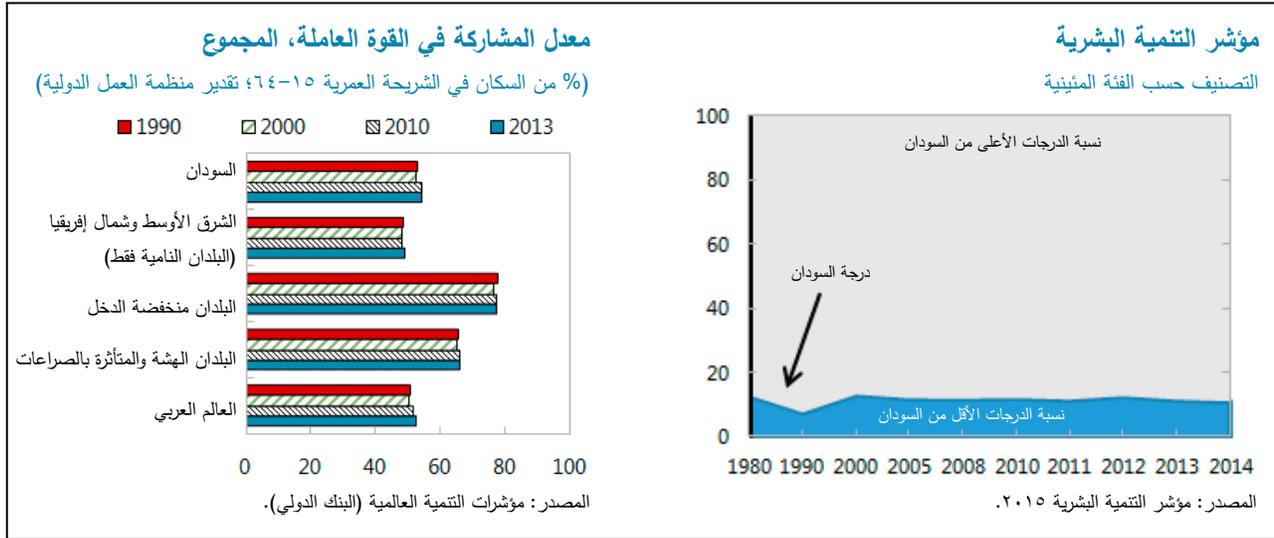
١٤٠%. كذلك اعتمد النمو أساساً على الموارد الطبيعية—الزراعة حتى عام ١٩٩٩، والنفط حتى عام ٢٠١١، والذهب والنفط والزراعة منذ عام ٢٠١١. ورغم حدوث طفرة كبيرة في الدخل الحقيقي في التسعينات والألفينات في ظل تزايد إنتاج النفط وأسعاره واستعادة قدر من استقرار الاقتصاد الكلي—بدعم من العديد من البرامج التي يتابعها خبراء الصندوق—فقد دخل السودان فترة ما بعد النفط وما بعد الانفصال في وضع محفوف بالمخاطر. ولا يزال السودان يعاني من المؤسسات الهشة ويواجه ستة صراعات داخلية (وفقاً لمشروع نظام الحكم Polity “(IV)”)، وضعف استقرار الاقتصاد الكلي، واستمرار

الاعتماد على الموارد، والمتأخرات المستحقة للمقرضين الأجانب على الرغم من عمليات إعادة الهيكلة العديدة للديون المستحقة لنادي باريس في السبعينات والثمانينات، كما أن نتائج التنمية البشرية ليست أعلى كثيراً مما كانت عليه منذ عقدين من الزمن. وفي المجمل، نجد أن نمو الدخل، وإن كان إنجازاً لا يمكن إنكاره، لم يكن احتوائياً.

٢- وهناك مؤشرات عديدة تشير إلى انخفاض جودة النمو في السودان. فقد صنّف مقياس مركب جديد لجودة النمو وضع السودان في المرتبة ٦٣ من ٩٣ بلداً في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، وفي المرتبة ٨٦ من ٩٣ بلداً في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١. أما دليل التنمية البشرية الذي تعده منظمة الأمم المتحدة فيضع السودان في المرتبة ١٦٧ من ١٨٨ بلداً تم تصنيفها في عام ٢٠١٤. وكانت نتائج الفقر ضعيفة أيضاً، فحسب أحدث مسح عن حالة الفقر أجري في عام ٢٠٠٩، هناك ٤٤% من السكان فقراء، و٢٠% يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم.

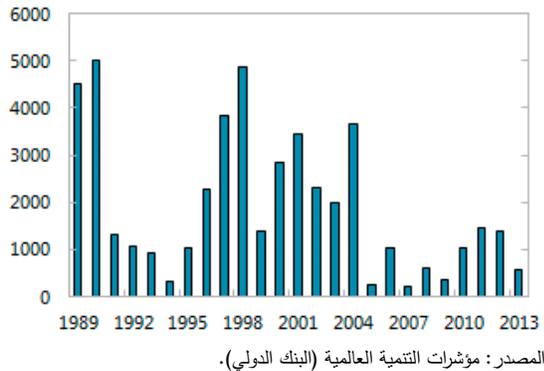
^١ راجع: “Polity IV Project: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800-2013” available at <http://www.systemicpeace.org/polity/polity4.htm>

^٢ راجع ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي “Mlachila, Tapsoba, and Tapsoba, 2014, “A Quality of Growth Index for Developing Countries”; IMF Working Paper WP/14/172”. يتناول هذا المؤشر كل من الطبيعة الجوهرية للنمو وأبعاده الاجتماعية، ويتم حسابه لأكثر من ٩٠ بلداً للفترة ١٩٩٠-٢٠١١. ويجمع المؤشر بين مقياسي أداء النمو والتقلب والتنوع وبين الملامح الرئيسية لرأس المال البشري: طول العمر/الصحة والتعليم. ووفق هذا المنهج، يعتبر النمو عالي الجودة هو النمو المرتفع والمستدام والذي يراعي الاعتبارات الاجتماعية.



٣- وتمثل الصراعات الداخلية، والعزلة الدولية، وضعف المؤسسات والحوكمة عبئا معوقا للنمو والاحتوائية في السودان. فتقديرات الأمم المتحدة تشير إلى أن عدد النازحين داخليا بلغ ٣,١ مليون في السودان في عام ٢٠١٥-الأعلى في إفريقيا-

الوفيات الناجمة عن المعارك (عدد الأشخاص)



بسبب الصراعات الداخلية. ونتيجة لذلك، تحتفظ الأمم المتحدة بقوة لحفظ السلام قوامها ٢١ ألف شخص منذ عام ٢٠٠٧، وتقدم الدعم الإنساني إلى ٥,٤ مليون شخص أو ١٥% من السكان.^٣ وكانت الصراعات المستمرة عاملا مهما في عدم تسوية الديون والمتأخرات الخارجية المستحقة على السودان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الضعيفة لديها قدرة محدودة على تنفيذ السياسات المعقدة الداعمة للنمو والفقراء-تم تقييم السياسات الهيكلية في السودان عند مستوى ٢,٧ نقطة من أصل ٦ نقاط في تقييم السياسات والمؤسسات القطرية لعام ٢٠١٤ الذي أجراه البنك الدولي (٢,٥ في ٢٠١١).^٤

^٣ راجع Rother and others (forthcoming) "The Economic Impact of Conflicts in the Middle East and North Africa Region: Macroeconomic Effects, Policy Implications, and the Role of the IMF."

^٤ تقييم السياسات والمؤسسات القطرية الذي يجريه البنك الدولي يقيم البلدان على أساس مجموعة مكونة من ١٦ معيارا مجمعة في أربع مجموعات: (أ) الإدارة الاقتصادية؛ (ب) والسياسات الهيكلية؛ (ج) وسياسات الاحتواء الاجتماعي والإنصاف؛ (د) وإدارة ومؤسسات القطاع العام. وتتوفر التصنيفات في الرابط <http://data.worldbank.org/data-catalog/CPIA>

٤- كذلك تؤدي محدودية موارد المالية العامة، وضعف أولويات الميزانية، واختلالات الاقتصاد الكلي إلى إعاقة النمو الاحتوائي. فالإيرادات الحكومية منخفضة (وخاصة الإيرادات الضريبية التي بلغت ٦,٢% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥)، مما يحد من الموارد اللازمة للنفقات الاجتماعية والاستثمارات في البنية التحتية ذات الأهمية الحاسمة لنمو القطاع الخاص. ووقد زادت اختلالات الاقتصاد الكلي، حيث بلغ متوسط التضخم ٣٥% في السنوات الأربع الماضية. وانخفضت الاحتياطيات الدولية في حدود ١-١,٥ شهرا الشهر من الواردات، وبوجه البنك المركزي النقد الأجنبي لاستيراد مجموعة محدودة من السلع ذات الأولوية.

٥- ويحتل السودان مرتبة منخفضة في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال والحوكمة الرشيدة. فقد جاء السودان في المرتبة ١٥٩ من أصل ١٨٩ بلدا من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في مسح سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١٦ الذي أجراه البنك الدولي^٥. ومجالات ممارسة أنشطة الأعمال التي سجلت فيها السودان أدنى مرتبة هي التجارة عبر الحدود (١٨٤/ ١٨٩)، وحماية المستثمرين (١٦٦/ ١٩٨)، وسهولة الحصول على الائتمان (١٦٢/ ١٩٨)، وتسوية حالات الإعسار (١٥٤/ ١٨٩). أما المجالات التي سجل السودان فيها أعلى مرتبة فهي تسجيل الملكية (٨٩/ ١٨٩) وإمكانية الحصول على الكهرباء (١٠٢/ ١٨٩). وتتسم مؤشرات الحوكمة بأنها ضعيفة أيضا^٦. وتراجع ترتيب السودان في مؤشر فاعلية الحكومة منذ عام ١٩٩٦؛ وتحسن مؤشر سيادة القانون ولكنه لا يزال عند المستوى السفلي من الترتيب. ويعتبر مستوى الفساد مرتفعا: فقد صنفت منظمة الشفافية الدولية السودان كثاني أكثر البلدان فسادا في عام ٢٠١٤.

مؤشرات الحوكمة ١٩٩٦-٢٠١٤

٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٠		٢٠٠٠		١٩٩٦		
المرتبة/١	القيمة									
٤	١,٧٣-	٣	١,٧٨-	٤	١,٧٢-	٣	١,٧٤-	٢	١,٨٨-	إبداء الرأي والمساءلة
٤	٢,٣٦-	٣	٢,٢٠-	١	٢,٦٦-	١	٢,٢٨-	٢	٢,٥١-	الاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف
٤	١,٦١-	٤	١,٥١-	٧	١,٣٧-	٩	١,١٩-	١٢	١,١٢-	فاعلية الحكومة
٧	١,٣٩-	٦	١,٤٧-	٧	١,٣٣-	٨	١,٤٣-	٨	١,٣٦-	الجودة التنظيمية
١٠	١,١٥-	٩	١,٢٥-	٧	١,٣٠-	٣	١,٥٠-	٥	١,٦٣-	سيادة القانون
٤	١,٤٥-	١	١,٤٩-	٦	١,٢٦-	٢٤	٠,٨٠-	٥	١,٢٨-	السيطرة على الفساد

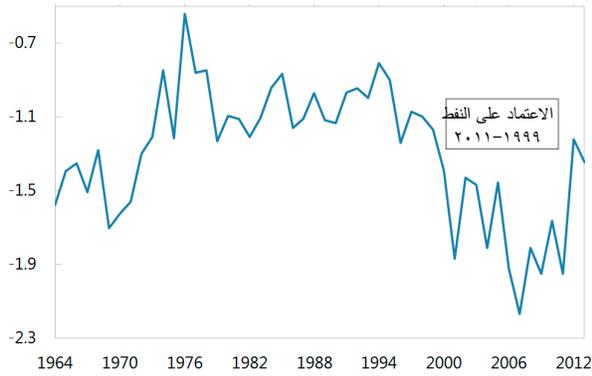
١/ المرتبة = التصنيف حسب الفئة المثينة بين كافة البلدان (تتراوح من المرتبة صفر (الأقل) إلى المرتبة ١٠٠ (الأعلى)).

المصدر: مؤشرات الحوكمة العالمية.

^٥ يمكن الاطلاع على مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في الرابط <http://www.doingbusiness.org>.

^٦ يقدم مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية تقارير عن مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفردية لعدد ٢١٥ اقتصادا على مدى الفترة ١٩٩٦-٢٠١٤، وذلك فيما يتعلق بستة أبعاد للحوكمة هي: إبداء الرأي والمساءلة، والاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف، وفاعلية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد. ويمكن الاطلاع على النتائج على الرابط: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home>.

مؤشر التعقيد الاقتصادي (أعلى = أفضل)



المصدر: أطلس التعقيد الاقتصادي (جامعة هارفارد).

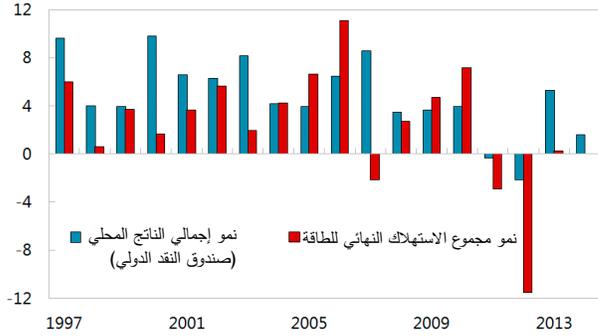
٦- ويعد السودان اقتصادا قائما على الموارد حيث يُصنَع منتجات على درجة منخفضة من التعقيد والتطور، مما يعيق آفاق النمو.^٧ ويُعرَف التعقيد هنا بأنه درجة تنوع وتطور القدرات الإنتاجية في صادرات البلد المعني. وتشير الأدلة الفُطرية المقارنة إلى أن المكاسب على صعيد التعقيد ترتبط ارتباطا قويا بزيادة النمو وانخفاض تفاوت الدخل، أي أن البلدان التي تتسم منتجاتها بأنها أكثر تعقيدا هي أكثر ثراء وتتطوي على آفاق إنمائية أفضل. ونظرا لأن السودان مُنتج للموارد الطبيعية، فقد ظل مستوى التعقيد في المنتجات السودانية منخفضا دائما، وجاء السودان في المرتبة ١١٣ من ١٢٤ بلدا في عام ٢٠١٣.

٧- وقد ظلت الإنتاجية منخفضة ومتقلبة. ورغم أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كانت مصدرا رئيسيا للنمو في فترة ما قبل النفط، فإن رأس المال كان مهيمنا كمصدر للنمو خلال الطفرة النفطية، وكانت الإنتاجية سالبة إلى حد كبير في أوائل التسعينات.^٨ ولا تسمح فجوات البيانات بتقدير الاتجاهات العامة الأخيرة في الإنتاجية، نظرا لعدم توافر البيانات عن رصيد رأس المال في مرحلة ما بعد انفصال جنوب السودان.

^٧ راجع Hidalgo and Hausmann, 2009, "The Building Blocks of Economic Complexity," Harvard University; and <http://atlas.cid.harvard.edu/> للاطلاع على مصادر على شبكة الإنترنت حول التعقيد (complexity). والتعقيد الاقتصادي (economic complexity) هو مقدار المعرفة في المجتمع التي تُترجم إلى منتجات يقوم بتصنيعها. وأكثر المنتجات تعقيدا هي المواد الكيميائية والآلات المتطورة، في حين أن أقل المنتجات تعقيدا في العالم هي المواد الخام أو المنتجات الزراعية البسيطة. وتعتمد درجة التعقيد الاقتصادي للبلد على مدى تعقيد المنتجات التي يصدرها. ويُعتبر البلد بأنه يتسم بالتعقيد (complex) إذا كان يصدر ليس فقط منتجات عالية التعقيد، ولكنه يصدر أيضا عددا كبيرا من المنتجات المختلفة.

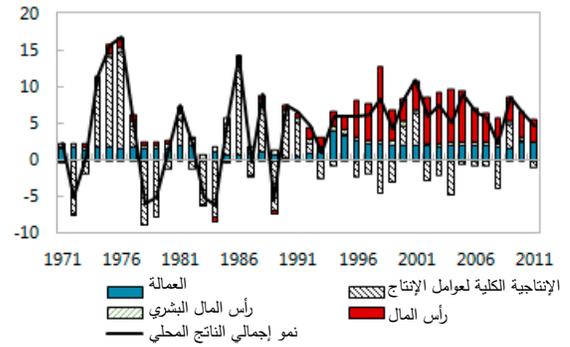
^٨ راجع Dabla-Norris, Ho, Kochhar, Kyobe, and Tchaidze, 2013, "Anchoring Growth: The Importance of Productivity-Enhancing Reforms in Emerging Market and Developing Economies;" IMF Staff Discussion Note .SDN 13/08.

نمو إجمالي الناتج المحلي ونمو مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (%)



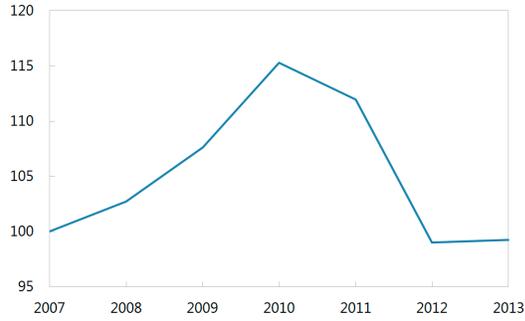
المصادر: صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

تفكيك عناصر نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



٨- يعاني السودان من ضعف البنية التحتية وإنتاج الطاقة، كما أن مستوى الحصول على الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي دون المستوى. فقد انخفض استهلاك الطاقة في عام

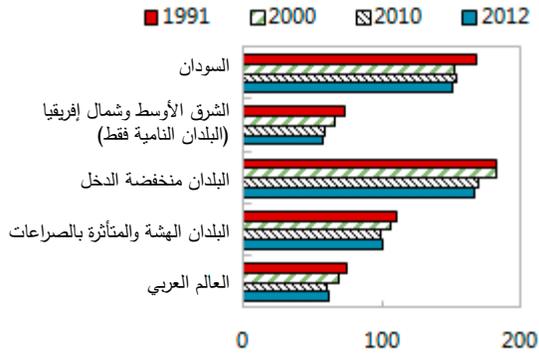
مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (مؤشر؛ ٢٠٠٧ = ١٠٠)



المصادر: الوكالة الدولية للطاقة؛ موازين الطاقة العالمية (World Energy Balances).

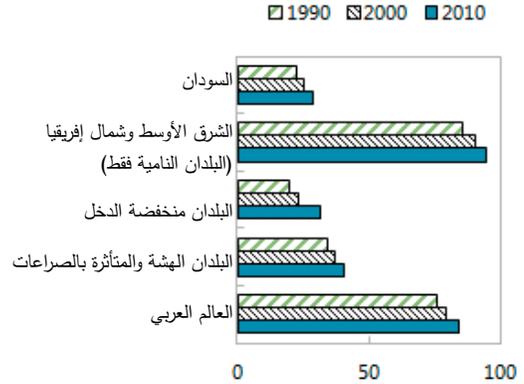
٢٠١٣ (السنة الأخيرة من البيانات المتاحة) إلى مستويات ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مما أعاق نمو إجمالي الناتج المحلي. وسوف يتعين الاستثمار في إنتاج الطاقة الكهربائية لدعم النمو الاقتصادي. والسودان متأخر عن البلدان المقارنة في المنطقة والدول الهشة الأخرى من حيث مدى سهولة الحصول على الكهرباء، كما أن إمكانية الوصول إلى مصادر المياه المحسنة لم تشهد زيادة كبيرة خلال السنوات العشرين الماضية.

الوصول إلى مصادر المياه المحسنة - نسبة الريف إلى الحضر (لكل ١٠٠ شخص في الحضر)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي).

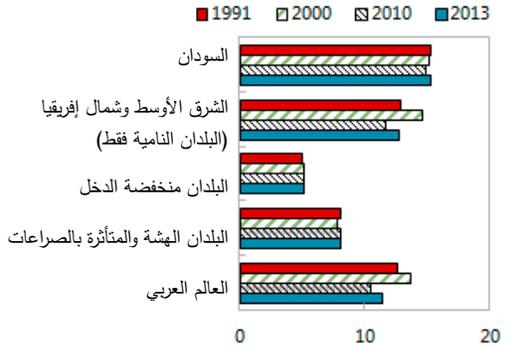
الحصول على الكهرباء (% من السكان)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي).

البطالة، المجموع

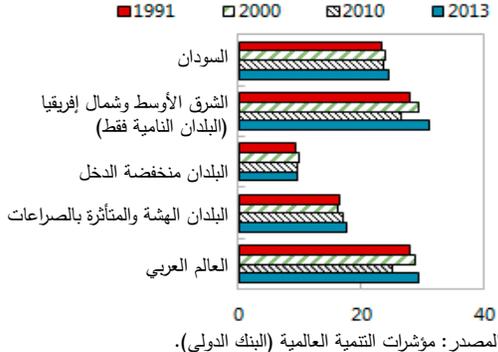
(% من مجموع القوة العاملة؛ تقديرات منظمة العمل الدولية)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي).

البطالة بين الشباب

(% من القوة العاملة في الشريحة العمرية ١٥-٢٤؛ تقديرات منظمة العمل الدولية)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي).

٩- وتتسم معدلات البطالة في السودان بالارتفاع المزمن.

ففي عام ٢٠١٣، أشارت تقديرات البنك الدولي إلى بلوغ البطالة نسبة ١٥,٢% من قوة العمل—دون تغيير تقريبا عن عام ١٩٩١. وفي عام ٢٠١٥، أفادت الحكومة بأن معدل بطالة بلغ ٢٢%، مما يشير إلى حدوث تدهور ملموس في أعقاب انفصال جنوب السودان^٩. وفي عام ٢٠١٣ كانت نسبة البطالة بين النساء (١٩,٨%) أعلى منها بين الرجال (١٢,٧). وقد يكون الارتفاع المزمن في مستويات البطالة نتيجة تركة من الاقتصاد القائم على النفط اعتمد فيه النمو والتوظيف على الإنفاق الحكومي.

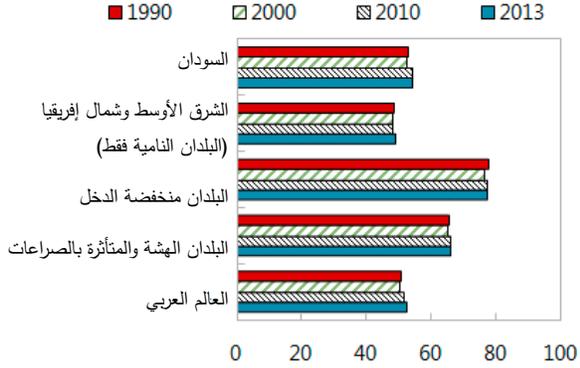
١٠- والبطالة بين الشباب أيضا مرتفعة ومزمنة. ففي عام

٢٠١٣، أشارت تقديرات البنك الدولي إلى بلوغ معدل البطالة بين الشباب ٢٤,٥%، وهي نسبة لم تتغير منذ عام ١٩٩١. وكانت نسبة البطالة بين الشباب (٢٦,٥%) أعلى منها بين الشبان (٢٢,١%).

^٩ أو قد تكون الحسابات السابقة قدرت معدلات البطالة بأقل من مستواها الحقيقي.

معدل المشاركة في القوة العاملة، المجموع

(% من السكان في الشريحة العمرية ١٥-٦٤، تقديرات منظمة العمل الدولية)



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية (البنك الدولي).

١١- ويأتي ارتفاع البطالة انعكاساً لانخفاض نسب المشاركة في القوة العاملة. ففي عام ٢٠١٣، أشارت تقديرات البنك الدولي إلى بلوغ نسبة المشاركة في القوة العاملة ٥٤,٥% فقط، وهو ما يتسق بشكل عام مع البلدان العربية الأخرى لكنه أقل من المتوسط في البلدان منخفضة الدخل (بنسبة ٧٦,٤% للرجال وأقل من النصف للنساء بنسبة ٣٢,٦%).

١٢- واتسمت مستويات التحصيل الدراسي بالتفاوت. فمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في السودان مرتفعة—أكثر من ٧٠% للبالغين—وأعلى من المتوسط بالنسبة للبلدان ذات المراتب المتوسطة في دليل التنمية البشرية؛ ومع ذلك، فإن

معدلات الالتحاق بالمدارس لا تضاهيها إلا معدلات البلدان ذات المراتب المنخفضة في دليل التنمية البشرية. ويتسبب نقص الموارد في تقييد المبالغ المرصودة للتعليم، وهي دون المتوسط في البلدان ذات المراتب المنخفضة في دليل التنمية البشرية.

١٣- وفي المرحلة المقبلة، سيتطلب دعم النمو الاحتوائي اعتماد مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الكلية والهيكلية ذات الأبعاد المتعددة لمعالجة هذه القضايا المختلفة.^{١١} وينبغي أن ينصب تركيز هذه الإصلاحات على تمكين القطاع الخاص وإطلاق طاقات ريادة الأعمال لتكون مكملة للاستثمار العام في البنية التحتية والخدمات العامة.

- الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي: هناك أهمية بالغة للاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسي لتوليد الثقة وتسهيل التخطيط طويل الأجل للادخار والاستثمار في القطاع الخاص.
- تهيئة مناخ مواتٍ للأعمال: ينبغي أن تركز الإصلاحات على معالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها في مسح "ممارسة أنشطة الأعمال"، لتمكين أصحاب المشاريع المحليين من الاستثمار وجذب المصالح الخارجية. وتشمل المجالات الرئيسية ذات الأهمية التجارية عبر الحدود، وحماية المستثمرين، والحصول على الائتمان، وتسوية حالات الإعسار. وينبغي التعامل بقوة مع القواعد التنظيمية المفرطة والفساد، والتي تحبذ التعامل غير الرسمي وتؤثر سلباً على النمو الاحتوائي.^{١١} ومن شأن التواصل المستمر للتقدم نحو التخفيف من أعباء الديون وتسوية المتأخرات أن يساعد على تحسين مناخ الأعمال.

^{١١} راجع دراسة "Finger and Gressani, 2012, "Toward New Horizons: Arab Economic Transformation Amid Political Transitions," IMF والمعلق الرابع في عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الصادر عن صندوق النقد الدولي.

^{١١} راجع مذكرة خبراء الصندوق "International Monetary Fund, 2016, "Corruption: Costs and Mitigating Strategies," IMF Staff Discussion Note No. 16/05".

- **زيادة مشاركة الإناث في القوة العاملة:** يمكن أن تؤدي إتاحة الفرص للمرأة لتطوير إمكاناتها الكاملة إلى إعطاء دفعة كبيرة للنمو الاقتصادي من خلال زيادة المعروض من العمالة.^{١٢} وينبغي أن تعزز السياسات من تكافؤ الفرص في الحصول على التعليم، ودعم الآباء والأمهات العاملين، وتقليص فجوة الأجور بين الجنسين، وزيادة حرية تنقل العمالة وتكافؤ الفرص.
- **تطوير البنية التحتية:** لتخفيض تكاليف الإنتاج والنقل وتحسين الإنتاجية والوصول إلى الأسواق ينبغي تطوير إنتاج وشبكات الكهرباء، والطرق، والسكك الحديدية، وتعزيز الترابط الإقليمي لتسهيل تدفق عوامل الإنتاج والسلع. وسوف يساعد توسيع البنية التحتية أيضا في تعزيز النمو الاحتوائي من خلال دعم أكبر قطاع في الاقتصاد وهو الزراعة، الذي يعتمد بالكامل تقريبا على مياه الأمطار. ويمكن لتوسيع نطاق الري الزراعي وتحسينه أن يعزز كفاءة وإنتاجية قطاع الزراعة ووقايته من تقلبات الطقس.
- **تحسين فرص الحصول على التمويل:** هناك حاجة ماسة للإصلاحات الرامية إلى تحسين الحصول فرص على التمويل، نظرا لأن الحصول على الائتمان لا يزال واحدا من مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال المصنف فيها السودان في أدنى مستوى. وتعكف السلطات حاليا على تنفيذ عدد من هذه الإصلاحات، بما في ذلك توسيع نطاق عمليات التمويل الأصغر، وزيادة التغطية المصرفية في الريف، وتطوير الخدمات المصرفية المقدمة عن طريق وكلاء، وتعزيز العمل بنظام السجل الائتماني لخفض تكاليف الائتمان.
- **التكامل الإقليمي:** يمكن لتطوير وتنفيذ الخطط الموضوعية بالفعل لتحسين ترابط شبكات السكك الحديدية والطرق مع بلدان الجوار أن يؤدي إلى تحسين آفاق النمو، نظرا لأن السودان يمكنه أن يكون بمثابة بوابة العبور إلى الأسواق الدولية للبلدان المجاورة التي ليس لها منافذ بحرية.
- **التواصل مع مواطني الشتات:** سيتطلب تشجيع الاستثمار من جانب مواطني الشتات إصلاح سوق النقد الأجنبي (لتسهيل التحويلات عبر القنوات الرسمية) وتحسين مناخ الأعمال.
- **الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم** سيؤدي إلى تحسين آفاق النمو وتعزيز القدرة التنافسية للقوى العاملة.

^{١٢} راجع مذكرة مناقشات خبراء الصندوق "Elborgh-Woytek, Newiak, Kochhar et al., 2013, "Women, Work, and the Economy: Macroeconomic Gains from Gender Equity," IMF Staff Discussion Note SDN 13/10"



السودان

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ -
مرفق المعلومات

٢٥ يوليو ٢٠١٦

إعداد
إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى والبنك الدولي)

المحتويات

- ٢ _____ العلاقات مع صندوق النقد الدولي
- ٥ _____ التعاون بين الصندوق والبنك الدولي
- ٦ _____ قضايا إحصائية

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٣٠ يونيو ٢٠١٦)

حالة العضوية: انضم السودان إلى عضوية الصندوق في ٥ سبتمبر ١٩٥٧؛ وقبل الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيسه.

حساب الموارد العامة

% من الحصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	
١٠٠,٠٠	١٦٩,٧٠	الحصة
١٩٤,٠٧	٣٢٩,٣٣	حيازات الصندوق من العملة (بسر الصرف)
٠,٠١	٠,٠١	مركز شريحة الاحتياطي

إدارة حقوق السحب الخاصة

% من الحصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	
١٠٠,٠٠	١٧٧,٩٩	صافي المخصصات التراكمية
٧٠,٣٣	١٢٥,١٩	الحيازات

عمليات الشراء والقروض القائمة

% من الحصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	
٦٤,٣٧	١٠٩,٢٤	اتفاقات استعداد ائتماني
٣٤,٩٠	٥٩,٢٣	صندوق استئماني
٢٩,٦٨	٥٠,٣٧	اتفاقات ممددة

آخر الاتفاقات المالية

النوع	تاريخ الاتفاق	تاريخ الانتهاء	المبلغ الموافق عليه (بملايين حقوق السحب الخاصة)	المبلغ المسحوب (بملايين حقوق السحب الخاصة)
استعداد ائتماني	٢٥ يونيو ١٩٨٤	٢٤ يونيو ١٩٨٥	٩٠,٠٠	٢٠,٠٠
استعداد ائتماني	٢٣ فبراير ١٩٨٣	٩ مارس ١٩٨٤	١٧٠,٠٠	١٧٠,٠٠
استعداد ائتماني	٢٢ فبراير ١٩٨٢	٢١ فبراير ١٩٨٣	١٩٨,٠٠	٧٠,٠٠

الالتزامات غير المسددة والمدفوعات المتوقعة سدادها للصندوق

(بملايين حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي للموارد والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)
الرسوم والفوائد المتوقعة تفترض أن الأصل غير المسدد في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ سيظل قائماً، ولكن الالتزامات القادمة ستسدد في الموعد المقرر.

القادمة					غير مسددة	
٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٣٠ يونيو ٢٠١٦	
					٢١٨,٨٤	المبلغ الأصلي
٢,٠١	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠	١,٠١	٧٥٠,٠٥	الرسوم/الفائدة
٢,٠١	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠	١,٠١	٩٦٨,٨٩	المجموع

ترتيب سعر الصرف

العملة القانونية هي الجنيه السوداني، الذي حل محل الدينار السوداني في منتصف عام ٢٠٠٧ بسعر تحويل يبلغ جنيه سوداني مقابل ١٠٠ دنانير سودانية. ويطبق السودان نظام التعويم المدار. واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥، تمت إعادة تصنيف نظام سعر الصرف القائم على حكم الواقع من نظام "مدار آخر" إلى "النظام المستقر". ويحدد بنك السودان سعري صرف رسميين: سعر "تأشير" وسعر "رسمي" (في نطاق $\pm 4\%$) ينطبق على المعاملات الحكومية والتقييم الجمركي. ويبلغ الفرق بين السعرين حالياً ٢%. وعلى البنوك التجارية ومكاتب الصرافة أن تحدد أسعارها في نطاق $\pm 4\%$ من السعر التأشير، ولكنها تتداول في الواقع بأعلى سعر في هذا النطاق. ومن ثم، يختلف السعر الرسمي بأكثر من ٢% عن سعر البنوك التجارية. ومنذ يناير ٢٠١٤، خفض البنك المركزي السعر الرسمي بنسبة ٧% فقد، منها ٢% في عام ٢٠١٥.

ولا يزال السودان يطبق التدابير التالية والتي تدخل ضمن نطاق اختصاص الصندوق بموجب المادة الثامنة، القسمان ٢ (أ) و٣: (١) قيد على الصرف ينشأ من قيود الحكومة على توافر النقد الأجنبي وتخصيص النقد الأجنبي لبنود معينة ذات أولوية؛ و(٢) ممارسة تعدد أسعار الصرف وقيد على الصرف نتيجة تحديد سعر صرف رسمي (سعر بنك السودان المركزي) لاستخدامه في جميع معاملات الصرف الحكومية والذي يختلف في الواقع العملي بأكثر من ٢% عن السعر الذي تستخدمه البنوك التجارية؛ و(٣) ممارسة تعدد أسعار الصرف وقيد على الصرف ناشئ من الفروق الكبيرة بين سعر الصرف الذي يحدده البنك المركزي وسعر الصرف في السوق الموازية نتيجة الحد الذي يضعه البنك المركزي على إتاحة النقد الأجنبي وهو ما يوجه المعاملات الدولية الجارية إلى السوق الموازية؛ و(٤) قيد على الصرف وممارسة تعدد أسعار الصرف نتيجة شرط تفرضه الحكومة بشأن الهامش النقدي الإلزامي لمعظم الواردات.

وتُعدّ مشاورات المادة الرابعة مع السودان على أساس دورة زمنية اعتيادية تبلغ مدتها ١٢ شهراً. واختتم المجلس التنفيذي آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في ٣ ديسمبر ٢٠١٤.

المشاركة في برنامج تقييم القطاع المالي

أوفدت البعثة المعنية ببرنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) في ديسمبر ٢٠٠٤، وناقش المجلس التنفيذي تقرير التقييم في ٢٩ إبريل ٢٠٠٥.

الممثل المقيم

ممثل الصندوق المقيم في السودان منذ أكتوبر ٢٠١٣ هو السيد لودفيك إيرازموس.

المساعدة الفنية

يحتوي الجدول التالي على ملخص للمساعدات الفنية المقدمة منذ يناير ٢٠١٥ في كل من مقر الصندوق ومركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (METAC).

المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق، ٢٠١٥-٢٠١٦

الموضوع	التوقيت	الجهة المقابلة
إدارة شؤون المالية العامة		
معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	يناير ٢٠١٥	وزارة المالية
التطوير الاستراتيجي للعمل الجمركي ونظام تقييم منظمة التجارة العالمية (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	مايو ٢٠١٥	وزارة المالية
إدارة المالية العامة: حساب الخزانة الموحد، والتنبؤ بالتدفق النقدي، وإعداد الموازنة، وإعداد التقارير المالية (مقر الصندوق بالاشتراك مع مركز المساعدة الفنية الإقليمي للشرق الأوسط)	يوليو ٢٠١٥	وزارة المالية
إطار المالية العامة متوسط الأجل (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	أغسطس ٢٠١٥	وزارة المالية
ضرائب قطاع التعدين	يناير ٢٠١٦	وزارة المالية
الجمارك: برنامج تجريبي بشأن إدارة المخاطر (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	إبريل ٢٠١٦	وزارة المالية
إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية		
عمليات إصدار العملة	فبراير ٢٠١٥	بنك السودان المركزي
سجل الائتمان (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	يناير، وإبريل، ويونيو ٢٠١٥ وفبراير ٢٠١٦	بنك السودان المركزي
تحليل الاستقرار المالي، وإعداد التقارير، وإدارة الأزمات، وتسوية الأوضاع المصرفية	يونيو ٢٠١٥	بنك السودان المركزي
تحليل الاستقرار المالي وإعداد التقارير ذات الصلة	فبراير ٢٠١٦	بنك السودان المركزي
اختبار تحمل الضغوط (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	فبراير ٢٠١٥، ومارس ٢٠١٦	بنك السودان المركزي
إدارة الإحصاءات		
إحصاءات ميزان المدفوعات (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	إبريل ٢٠١٥	الجهاز المركزي للإحصاء
الحسابات القومية (مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط)	نوفمبر ٢٠١٥	الجهاز المركزي للإحصاء
إدارة الشؤون القانونية		
إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	يناير ومارس وأغسطس ونوفمبر ٢٠١٥، ويناير ٢٠١٦	بنك السودان المركزي
قانون تنظيم العمل المصرفي (مراجعة مكتبية)	سبتمبر ٢٠١٥	بنك السودان المركزي

التعاون بين الصندوق والبنك الدولي

خطة عمل الإدارة المشتركة، يوليو ٢٠١٦-يونيو ٢٠١٧ (في ٣٠ يونيو ٢٠١٦)					
العنوان	المنتجات	جدول البعثات المبدي	تاريخ الإنجاز المتوقع		
ألف- المعلومات المشتركة عن برنامج العمل ذي الصلة					
برنامج عمل البنك الدولي للاثني عشر شهرا القادمة	<ul style="list-style-type: none"> تحليل السياسة الاقتصادية والمشورة بشأنها • خصائص الفقر • تقييم الفقر • تحديث اقتصادي • تشخيصات منهجية للأوضاع الاقتصادية القُطرية • مراجعة الإنفاق العام في القطاع الزراعي 	لا ينطبق	ديسمبر ٢٠١٦		
		لا ينطبق	مايو ٢٠١٧		
		أكتوبر ٢٠١٦	مايو ٢٠١٧		
		نوفمبر ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧		
		سبتمبر ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧		
		المساعدة الفنية			
		إعداد النماذج الكلية	ديسمبر ٢٠١٦	ديسمبر ٢٠١٧	
		بناء القدرات الإحصائية	ديسمبر ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٧	
		تغيير أساس بيانات إجمالي الناتج المحلي	يناير ٢٠١٦ إلى يناير ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٨	
		تعزيز إدارة سياسة المالية العامة على المستوى دون الوطني (مشروع الصندوق الاستئماني)	مستمر	يونيو ٢٠١٧	
مشروع تعزيز القدرات في مجال إعداد الموازنة (مشروع الصندوق الاستئماني)	مستمر	يونيو ٢٠١٧			
برنامج عمل الصندوق للاثني عشر شهرا القادمة	<ul style="list-style-type: none"> تحليل السياسة الاقتصادية الكلية والمشورة بشأنها • مشاورات المادة الرابعة 	مايو/يونيو ٢٠١٧	سبتمبر ٢٠١٧		
		المساعدة الفنية			
		إدارة المالية العامة: إعداد الموازنة وتقاريرها، وحساب الخزائن الموحد، وإدارة النقدية	الربع ٣ من ٢٠١٦		
		الاستقرار المالي	الربع ٣ من ٢٠١٦		
		الإحصاءات	الربع ٤ من ٢٠١٦		
		السياسة الضريبية	الربع ٤ من ٢٠١٦		
		إدارة الإيرادات	الربع ٤ من ٢٠١٦ / الربع ١ من ٢٠١٧		
		باء- طلبات تقديم مدخلات لبرنامج العمل			
		طلبات الصندوق من البنك	<ul style="list-style-type: none"> تحديث دوري بشأن الأنشطة تقارير وبيانات اقتصادية كلية ومالية يتم تبادلها بانتظام مشاركة خبراء الصندوق في مراجعة العمل التحليلي الأساسي 	مستمر	
				مستمر	
طلبات البنك من الصندوق	<ul style="list-style-type: none"> تحديث دوري عن أنشطة المساعدة الفنية بيانات اقتصادية كلية ومالية يتم تبادلها بانتظام 	مستمر			
		مستمر			
جيم- الاتفاق بشأن المنتجات والبعثات المشتركة					
المنتجات المشتركة في الاثني عشر شهرا القادمة	<ul style="list-style-type: none"> تحليل استمرارية تحمل الدين 	مايو/يونيو ٢٠١٧	سبتمبر ٢٠١٧		

قضايا إحصائية

(حسب الوضع في ٣٠ يونيو ٢٠١٦)

تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

عام: تبدو قاعدة البيانات الإحصائية الحالية في السودان كافية إلى حد كبير لأغراض الرقابة، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التحسينات، بما في ذلك تحديث سنة الأساس، ونطاق التغطية، ودورية وحداثة بيانات الحسابات القومية، وتحسين بيانات سوق العمل والاستثمار المباشر، وتوفير حسابات أكثر تفصيلاً وشمولاً للمالية العامة. وتعزيز وضع الجهاز المركزي للإحصاء بمنحه الصلاحيات والموارد اللازمة لإعداد ونشر الإحصاءات الرسمية وتنسيق برنامج العمل الإحصائي الوطني. يكتسب أهمية لمواصلة إجراء التحسينات الإحصائية، وينبغي تناولها في سياق العمل الجاري على إعداد استراتيجية وطنية خمسية لتطوير الإحصاءات (٢٠١٢-٢٠١٦). وينبغي أيضاً إعطاء أولوية قصوى لتحديث أدوات البنية التحتية للحوسبة في الجهاز المركزي للإحصاء.

الحسابات القومية: يفنقر الجهاز المركزي للإحصاء إلى برنامج شامل لجمع البيانات، ويعتمد بدرجة كبيرة على التقارير الإدارية. وقد أجريت المسوح الاقتصادية آخر مرة في السبعينات والثمانينات، وتستخدم المعايير المشتقة من هذه المسوح للاسترشاد بها في وضع التقديرات الحالية للقيمة المضافة. وليست هناك تغطية للأنشطة غير الرسمية، ومن المرجح أن تكون كبيرة في مجالات مثل تجارة التجزئة والتشييد. وتستند بيانات الحسابات القومية في السودان إلى نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨، كما تستخدم سنة قديمة للغاية، هي ١٩٨١، كسنة أساس تستند إليها سلسلة الأسعار الثابتة لإجمالي الناتج المحلي (حسب النشاط والمصروفات). ويجري إعداد إحصاءات الحسابات القومية بفترة تأخير تتجاوز ثلاث سنوات؛ ولا توجد بيانات للحسابات القومية أو الإنتاج الصناعي بمعدلات تواتر أقل من عام. وعلى جانب النفقات، لا توجد بيانات عن الاستهلاك النهائي للأسر، والاستثمار، والتغيرات في الأرصدة.

ومن الضروري تحسين البيانات المصدرية السنوية، سواء كانت من مصادر إدارية أو مسوح، كما ينبغي إدخال العمل التطويري المعني بإجمالي الناتج المحلي الإقليمي ضمن التقديرات السنوية الجارية. وينبغي أن تتضمن الأهداف الرئيسية اعتماد مبادئ توجيهية إحصائية محدثة (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨)، وإعادة تحديد سنة أساس الحسابات القومية، ووضع إجراءات لتحسين حداثة تقديرات إجمالي الناتج المحلي. وهناك حاجة عاجلة أيضاً لزيادة التمويل المقدم إلى الجهاز المركزي للإحصاء وإعادة بناء قدراته على إجراء مسوح الأسر والزراعة والمشروعات.

إحصاءات الأسعار: يتم إعداد مؤشر أسعار المستهلكين باستخدام الأوزان القائمة على مسح إنفاق الأسر الذي أجري على مدار أربعة شهور في عام ٢٠٠٧. وينبغي في الوضع الأمثل أن تكون الأوزان قائمة على مسح سنوي للأسر وألا يكون قد أجري قبل مدة تتجاوز الخمس سنوات لضمان بقاء المؤشر ممثلاً لأنماط الإنفاق الحالية. وفي عام ٢٠١٤، نشر البنك المركزي مؤشر أسعار المنتجين الذي يغطي قطاع التصنيع في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، ولكن هذا المؤشر يبدو أنه توقف. ويتعين إجراء تعداد اقتصادي حتى يتسنى وضع مؤشر أسعار المنتجين.

إحصاءات مالية الحكومة: البيانات المبلغة لإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كافية بشكل عام، حيث يتم شهرياً إبلاغ البيانات الرئيسية المتعلقة ببند الإيرادات والنفقات والتمويل باستخدام تبويب اقتصادي مع فترة تأخر طولها حوالي شهر ونصف الشهر واقتصار البيانات على الحكومة المركزية. وفي حين يتم إبلاغ البيانات المتعلقة بتخصيص الموارد من

<p>جانب وزارة المالية والاقتصاد الوطني لمختلف الوزارات، فإن هذه البيانات لا تشمل نفقاتها الفعلية. ويتولى ديوان الحسابات في وزارة المالية مسؤولية إعداد إحصاءات مالية الحكومة ونشرها. ولا توجد بيانات شاملة عن تسوية مطالبات الحكومة على الجهاز المصرفي والتزاماتها نحوه. وقد تحقق بعض التقدم في تنفيذ التصنيف المتسق مع إحصاءات مالية الحكومة على مستوى حكومات الولايات. وينبغي أن تتضمن الأولويات إعداد إحصاءات موحدة لمالية الحكومة العامة بهدف إنتاج بيان عمليات الحكومة.</p>
<p>الإحصاءات النقدية والمالية: حصل السودان على مساعدة فنية كبيرة لتحسين جمع وإعداد ونشر الإحصاءات النقدية والمالية، وتم تنفيذ كل التوصيات الرئيسية. وتشمل تغطية الإحصاءات النقدية في السودان البنك المركزي وكل البنوك التجارية.</p>
<p>إحصاءات القطاع المالي: تعد السلطات مؤشرات السلامة المالية على أساس شهري وترسلها إلى خبراء إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ونشجع السلطات على إرسال تقرير بهذه البيانات بالإضافة إلى البيانات الوصفية إلى إدارة الإحصاءات لكي ينشرها الصندوق.</p>
<p>إحصاءات القطاع الخارجي: تحسنت جودة البيانات نتيجة للمساعدة الفنية المكثفة، ولكن هناك عدة مجالات يمكن تحسينها في الحسابات الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار المباشر وتقدير التجارة غير الرسمية. وقد تأخر تنفيذ مسح الاستثمار المباشر بسبب نقص التمويل. وينبغي البدء في إعداد النموذج القياسي لبيانات الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية.</p>
<p>معايير وجودة البيانات</p> <p>يشارك السودان في النظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS) منذ أغسطس ٢٠٠٣. وهناك حاجة إلى تحديث البيانات الوصفية للنظام العام لنشر البيانات وخطط تحسينه. ولا تتوافر بيانات تقرير مراعاة المعايير والمواثيق.</p>
<p>إبلاغ إدارة الإحصاءات بالبيانات</p> <p>لا تغطي البيانات السنوية المبلغة لأغراضا الكتاب السنوي لإحصاءات مالية الحكومة إلا موازنة الحكومة المركزية حتى عام ١٩٩٩. ولم يتم إبلاغ بيانات شهرية أو ربع سنوية للمالية العامة لإدراجها في كتاب الإحصاءات المالية الدولية (IFS). ويتم إبلاغ إحصاءات التجارة الخارجية لإدراجها في قاعدة بيانات إحصاءات وجهة التجارة (DOTS) بعد صدورها بوقت طويل. ولا تُقدّم بيانات الحسابات القومية لنشرها في كتاب الإحصاءات المالية الدولية. ويقوم بنك السودان المركزي بإرسال تقارير منتظمة عن الإحصاءات النقدية لإدارة الإحصاءات بغرض النشر في الإحصاءات المالية الدولية، كما يرسل لها تقريراً عن البيانات ربع السنوية لميزان المدفوعات والبيانات السنوية لوضع الاستثمار الدولي استناداً إلى الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي (BPM6). وينبغي أن تقدم السلطات تحديداً للبيانات الوصفية التي يتطلبها النظام العام لنشر البيانات بغرض نشرها في اللوحة الإلكترونية لمعايير نشر البيانات.</p>

جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ٣٠ يونيو ٢٠١٦)

معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
يومي	يومي	يومي	يوليو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٦	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	يونيو ٢٠١٦	مايو ٢٠١٦	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ^١
شهري/أسبوعي	أسبوعي	شهري	يونيو ٢٠١٦	مايو ٢٠١٦	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري/أسبوعي	أسبوعي	شهري	يونيو ٢٠١٦	مايو ٢٠١٦	النقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	يونيو ٢٠١٦	مايو ٢٠١٦	الميزانية العمومية للبنك المركزي
شهري	شهري	شهري	يونيو ٢٠١٦	مايو ٢٠١٦	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
شهري/أسبوعي	شهري	أسبوعي	يناير ٢٠٠٦	ديسمبر ٢٠٠٥	أسعار الفائدة ^٢
شهري	شهري	شهري	يوليو ٢٠١٦	يونيو ٢٠١٦	مؤشر أسعار المستهلكين
شهري	شهري	شهري	مايو ٢٠١٦	إبريل ٢٠١٦	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة العامة ^٤
سنوي	سنوي	سنوي	مايو ٢٠١٦	٢٠١٥	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٥
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	مايو ٢٠١٦	الربع الأول من ٢٠١٦	رصيد الحساب الجاري الخارجي
شهري	شهري	شهري	مايو ٢٠١٦	الربع الأول من ٢٠١٦	صادرات وواردات السلع والخدمات
سنوي	سنوي	سنوي	مايو ٢٠١٦	٢٠١٥	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
سنوي	سنوي	غير منتظم	مايو ٢٠١٦	الربع الرابع من ٢٠١٥	إجمالي الدين الخارجي
سنوي	سنوي	سنوي	إبريل ٢٠١٦	٢٠١٥	وضع الاستثمار الدولي ^٦

^١ تشمل الأصول الاحتياطية المرهونة أو الملتزم بها على نحو آخر فضلا على صافي مركز المشتقات.

^٢ تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسميا، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أدون وصكوك الخزنة.

^٣ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

^٤ الحكومة العامة تتألف من الحكومة المركزية (أموال الموازنة والأموال خارج الموازنة وأموال الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.

^٥ تشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

^٦ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.

السودان

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ -

تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

٢٥ يوليو ٢٠١٦

إعداد الخبراء في صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية (أيضا)

اعتمده

دانيلا غريساني وكاثرين باتيلو

(صندوق النقد الدولي) وجون

بانزر (المؤسسة الدولية للتنمية)

يؤكد هذا التحليل لاستمرارية القدرة على تحمل الدين أن السودان لا يزال في حالة مديونية حرجة^١ ولا تزال نسبة الدين العام ونسبة الدين الخارجي عالية، ومعظم الدين الخارجي متأخر السداد. واتساقا مع نتائج التحليل السابق لاستمرارية القدرة على تحمل الدين، أوضح هذا التقييم عدم قدرة السودان على الاستمرار في تحمل الدين، وأن جميع مؤشرات الدين الخارجي تتجاوز حدودها المرجعية المقررة في إطار السيناريو الأساسي، وظل كثير منها أعلى من المستويات الحدية طوال الأفق الزمني للتحليل. ولذلك من الضروري أن ينتهج السودان سياسات اقتصادية سليمة، بما في ذلك استراتيجية اقتراض حذرة تعمل على تقليص الافتراض بشروط غير مُيسرة إلى أدنى حد ممكن وتعتمد بدلا من ذلك على المنح والقروض الميسرة، وأن يواصل كسب التأييد اللازم لتخفيف أعباء الدين.

^١ تم إعداد هذا التحليل لاستمرارية القدرة على تحمل الدين بالتعاون بين الخبراء في الصندوق والبنك الدولي وذلك في الإطار المشترك بين الصندوق والبنك الدولي لاستمرارية القدرة على تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل. وبلغت درجة تصنيف التقييم بالنسبة للسياسات والمؤسسات القطرية في السودان ٢,٣٧ في المتوسط للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ وتندرج ضمن فئة الأداء الضعيف. علما بأن السنة المالية في السودان تمتد من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر.

خلفية وآخ التطورات

١- لم يحقق اقتصاد السودان حتى الآن تكيفا كاملا مع انفصال جنوب السودان في عام ٢٠١١ الذي أفقده الجانب الأكبر من صادراته النفطية وإيرادات المالية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال الأداء الاقتصادي يعاني من أعباء الدين الثقيلة، والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، والبيئة السياسية المتقلبة على المستويين المحلي والإقليمي. ورغم أن سلسلة التدابير الرامية إلى تحقيق الاستقرار والإصلاح ساعدت في تحقيق التكيف الاقتصادي فلا تزال هناك اختلالات كبيرة قائمة.

٢- الأداء الاقتصادي كان متفاوتا في عام ٢٠١٥: فقد تعزز النمو الاقتصادي بفضل جودة المحاصيل الزراعية حتى بلغ نسبة تقارب ٥%، وانخفض معدل التضخم من ٢٦% في ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١٣% في ديسمبر ٢٠١٥. غير أن التقدم الضئيل المحرز على مستوى تعبئة الإيرادات المحلية لكي تعوّض أوجه القصور في العائدات المرتبطة بالنفط أضعفت الموارد العامة. وبينما اتسع عجز الحساب الجاري الخارجي ظلت الاحتياطات الدولية منخفضة. وبينما تم الإبقاء على سعر الصرف الرسمي دون أي تغيير يذكر، فقد ارتفعت علاوة سعر الصرف الموازي إلى أكثر من ٨٠% في ديسمبر ٢٠١٥ وإلى ١٢٥% في نهاية يونيو ٢٠١٦. وقد تفاوتت الآفاق المستقبلية مع ميل نحو احتمالات حدوث التطورات المعاكسة.

٣- احتمالات تخفيف أعباء الدين: تعتمد التنبؤات بشأن احتمالات تخفيف أعباء الدين على الحصول على تأكيدات بالدعم من الدائنين، وعودة العلاقات إلى طبيعتها مع المؤسسات المالية الدولية، وإنشاء سجل أداء جيد للتعاون مع صندوق النقد الدولي بشأن السياسات والمدفوعات. وفي عام ٢٠١٤، توصلت السلطات السودانية إلى اتفاق مع جنوب السودان على تمديد العمل باتفاقية "الخيار الصفري" حتى أكتوبر ٢٠١٧^٢ واتفقا كذلك على الاستمرار في التواصل مع الدائنين بغية حشد الدعم اللازم لتخفيف أعباء الدين.

هيكل الدين

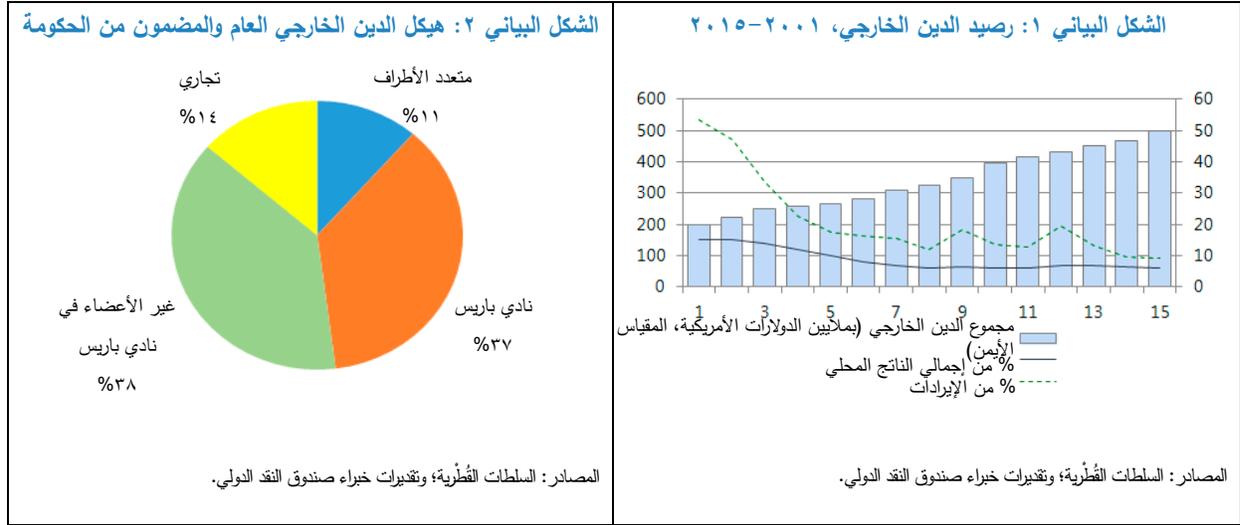
٤- لا يزال دين السودان الخارجي مرتفعا في نهاية ٢٠١٥^٣. فقد بلغ حجمه بالقيمة الاسمية حوالي ٥٠ مليار دولار (٦١% من إجمالي الناتج المحلي)، بما في ذلك ١,٦ مليار دولار أودعها الدائنون الرسميون في بنك السودان المركزي في عام ٢٠١٥^٤. وبلغت نسبة الديون الخارجية متأخرة السداد في ٢٠١٥ حوالي ٨٤%. ولم يطرأ أي تغيير على هيكل الدين الخارجي على مدار العقد الماضي. ويتمثل الجانب الأكبر منه في هيئة الدين العام والمضمون من الحكومة (٤٨,٢ مليار دولار، منه ٨٦% متأخرات)، مستحق أساسا

^٢ الاتفاقية المعروفة باسم "الخيار الصفري" هي اتفاقية موقعة في عام ٢٠١٢ بين السودان وجنوب السودان تقضي بالتزام السودان بجميع الخصوم الخارجية بعد انفصال جنوب السودان ومشروطة بتقديم التزامات من المجتمع الدولي بتخفيف أعباء الديون خلال عامين. وفي غياب مثل هذه الالتزامات يتم توزيع دين السودان الخارجي تناسيبا مع جنوب السودان على أساس صيغة للتوزيع يتم تحديدها لاحقا. وقد انتهت هذه الاتفاقية بانقضاء الوقت في سبتمبر ٢٠١٤، لكن الطرفان اتفقا على تمديدتها لمدة عامين.

^٣ بيانات الدين مقدمة من السلطات السودانية، وتكملها معلومات توفرت خلال عملية تسوية الديون الخارجية في ٢٠١١، بالإضافة إلى تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

^٤ الانخفاض في نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٤-٢٠١٥ يرجع جزئيا إلى ارتفاع معدل التضخم ونمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي بينما ظل سعر الصرف الرسمي مستقرا. وفي حالة تحويل إجمالي الناتج المحلي بسعر السوق الموازية، يمكن لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ٩٩,٥% في ٢٠١٥.

لداثنين ثنائيين ومقسم بالتساوي تقريبا بين دائنتين أعضاء في نادي باريس وآخرين من غير الأعضاء في نادي باريس (الشكلان البيانيان ١ و ٢). وهناك نسبة محدودة فقط من الدين الخارجي هي ديون القطاع الخاص ومستحقة للموردين (١,٧ مليار دولار).



رصيد الدين الخارجي

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١
٤٩٩٧٠	٤٦٧٨١	٤٥٠٢٢	٤٣١٩١	٤١٤٥٠	٣٩٤٨٦	٣٤٨٦٦	٣٢٥٦١	٣١٠٥٢	٢٨٢١٦	٢٦٦١٢	٢٥٨٦١	٢٤٩١٨	٢٢١٣٧	١٩٨١٠
٦١	٦٦	٦٩	٦٩	٦٢	٦٠	٦٦	٦٠	٦٨	٧٩	١٠٠	١٢١	١٤١	١٥٠	١٥٠
٩٣٢	٧٢٤	٦٩٦	٦٨٨	٣٥٠	٣٠٥	٤١١	٢٤٨	٣٠٩	٤١٣	٥٢٣	٦٧٩	٩٥٢	١٠٧٠	١٣٢٠
٩٢	٩٥	١٣١	١٩٤	١٢٨	١٣٥	١٨٤	١١٩	١٥٣	١٦٢	١٧٤	٢٢٥	٣٣٦	٤٧٠	٥٣٥

المصادر: السلطات القطرية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

هيكل الدين العام والمضمون من الحكومة

٢٠١٥		٢٠١٠		
(%)	(مليون دولار أمريكي)	(%)	(مليون دولار أمريكي)	
١٠٠,٠	٤٨٢٨٥	١٠٠,٠	٣٧٩٢٧	مجموع الدين العام والمضمون من الحكومة
١١,٤	٥٥٢٨	١٣,٧	٥٢٠٠	الدين متعدد الأطراف
٧٥,٠	٣٦١٩٣	٧٣,٢	٢٧٧٥٤	الدين الثنائي
٣٦,٥	١٧٦٣٣	٣٦,٨	١٣٩٦٤	ديون نادي باريس
٣٨,٤	١٨٥٦٠	٣٦,٤	١٣٧٩٠	ديون لغير الأعضاء في نادي باريس
١٣,٦	٦٥٦٤	١٣,١	٤٩٧٤	الدين التجاري

المصادر: السلطات القطرية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٥- وظل الافتراض العام الخارجي محدودا في السنوات الأخيرة. فقد كان السودان مستبعدا إلى حد كبير من فرص الحصول على التمويل الخارجي بسبب متأخراته للدائنتين. ولم يتمكن من التعاقد على ديون جديدة - أقل من ١% من إجمالي الناتج المحلي سنويا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ - إلا مع عدد محدود من الدائنتين متعددي الأطراف والدائنتين الثنائيين من غير الأعضاء في نادي باريس. وكان الدين الجديد المتعاقد عليه يستخدم أساسا لتمويل المشروعات في قطاعات الزراعة والخدمات والطاقة. وقد تم التعاقد في عام ٢٠١٥ على ديون جديدة بلغت ٢٦٢ مليون دولار (٣,٠% من إجمالي الناتج المحلي)، منها مبلغ قدره ١٦٦ مليون دولار من أحد الدائنتين

متعددي الأطراف ومبلغ قدره ٩٦ مليون دولار من دائنين ثنائيين. ولم تكن هناك أي ديون خارجية خاصة جديدة خلال العقود الماضية. وإضافة إلى ذلك، أودع الدائنون الرسميون مبلغاً يقدر بنحو ١,٦ مليار دولار في بنك السودان المركزي في عام ٢٠١٥ وحوالي ٠,٥ مليار دولار في الربع الأول من ٢٠١٦ (وأضيف هذان المبلغان إلى الدين القائم). وقد تم التعاقد على دين ثنائي واحد حتى الآن في ٢٠١٦ لتمويل مشروعات حصاد المياه.

الدين الخارجي الجديد المتعاقد عليه (٢٠١٦-٢٠١٢)					
٢٠١٦ الربع ١	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
١٢٠	٢٦٢	١٥٢	٦١٨	٤٣١	مجموع الدين الجديد (بملايين الدولارات الأمريكية)
٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٩	٠,٧	% من إجمالي الناتج المحلي
-	٦	٥	١٦	١٣٤	منه: بشروط ميسرة
١٢٠	٢٥٦	١٤٧	٦٠٢	٢٩٦	بشروط عادية غير ميسرة
-	٦٣	٦٥	٤٨	٧٩	حسب الدائن (%) الدين متعدد الأطراف
١٠٠	٣٧	٣٥	٥٢	٢١	الدين الثنائي لغير أعضاء نادي باريس
٢٧	٢٢	٢٧	٢٨	٣٠	متوسط عنصر المنح (%)
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	حسب القطاع (%)
-	٢	-	٣٨	٣٢	الزراعة
-	-	٣٣	٤٧	٧	الطاقة
١٠٠	٣٤	٣٦	-	٦١	الخدمات
-	-	٣١	٦	-	التنمية الصناعية
-	٦٣	-	١٠	-	أخرى

المصادر: السلطات القطرية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٦- وبنهاية عام ٢٠١٥، بلغ مجموع الدين العام في السودان ٧٢,٩% من إجمالي الناتج المحلي، ويمثل الدين الخارجي الجانب الأكبر منه. أما الدين المحلي فقد بلغ ١٣% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية ٢٠١٥. وظل الدين المحلي يواصل ارتفاعه نتيجة زيادة تمويل الموازنة بالدين المحلي، ولكن بمستويات لا تزال منخفضة نسبياً.

تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين

ألف- الافتراضات الأساسية

٧- تم تحديث الافتراضات الاقتصادية الكلية التي ارتكز عليها هذا التحليل استناداً إلى المستجدات في ٢٠١٤-٢٠١٥. وجاءت الفروق بالمقارنة مع تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين لعام ٢٠١٤ مدفوعة بنتائج ارتفاع النمو وانخفاض التضخم في ٢٠١٤-٢٠١٥ مقارنة بالتوقعات السابقة، كما حفزتها السياسة المعدلة وأفاق المناخ الدولي حسبما يرد في الإطار ١. وعلى غرار التحليلات السابقة لاستمرارية القدرة على تحمل الدين، فإن هذا التحديث لا يشمل تسوية المتأخرات، ولا المساعدات المحتملة لتخفيف أعباء الدين الخارجي، ولا توزيع الديون بين السودان وجنوب السودان، سواء في السيناريو الأساسي أو السيناريوهات البديلة.

الإطار ١ - الافتراضات الاقتصادية الكلية ٢٠١٦-٢٠٣٦

الموارد الطبيعية: تستتير الأفاق الاقتصادية بالمناقشات التي عُقدت مع السلطات السودانية. ومن المتوقع أن يصل الإنتاج النفطي إلى ١٠١ ألف برميل يوميا في عام ٢٠١٦، وهو أقل إلى حد ما من مستوى الإنتاج المسجل في ٢٠١٥. وقد اقترن تقادم حقول النفط بتوقعات أسعار النفط الدولية المنخفضة فلا يتوقع سوى حدوث توسع محدود فقط في عمليات الاستكشاف والإنتاج الجديدة بحيث يصل الإنتاج إلى ١٠٨ ألف برميل يوميا في عام ٢٠٢١. وفي نفس الوقت، من المتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنحو ٣,٦% سنويا بحلول عام ٢٠٢١ ويبقى مستقرا بعد ذلك. وتُستَـرشد توقعات الأسعار بما ورد في العدد الأخير من تقرير صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يصل متوسط سعر خام النفط السوداني إلى ٤٧ دولارا للبرميل في الأجل المتوسط.

القطاع الحقيقي: من المتوقع أن يستقر معدل نمو إجمالي الناتج المحلي عند ٣,٥% حتى نهاية ٢٠٢١ ويظل مستقرا على مدار الفترة من ٢٠٢٢-٢٠٣٦. ويرجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الأجل المتوسط أساسا لزيادة قوة القطاعات غير النفطية (ولا سيما الزراعة والتعدين)، واستقرار الاقتصاد الكلي، وإصلاحات مناخ الأعمال^١. ومن المتوقع انخفاض معدل التضخم، مقيسا بمخفّض إجمالي الناتج المحلي، في الأجل القريب إلى البعيد ليصل في المتوسط إلى ١٢,٦% في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦.

قطاع المالية العامة: تشير التوقعات إلى استقرار عجز المالية العامة في الأجل المتوسط، مما يرجع إلى مزيج من التحسن التدريجي في تحصيل الإيرادات الضريبية، واستقرار العائدات النفطية، واحتواء النفقات الجارية، بما في ذلك الإلغاء التدريجي لدعم الوقود وتوحيد سعر الصرف مؤخرا بين السعر المستخدم في واردات القمح وسعر الصرف الرسمي والذي أدى إلى تخفيض الدعم على القمح. وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن تواصل حسابات المالية العامة تحسنها نتيجة (١) الزيادات التدريجية في إيرادات الضريبية، على خلفية استقرار العائدات النفطية، و(٢) الزيادات المعتدلة في الإنفاق الرأسمالي. وفي ظل هذه الافتراضات، من المتوقع أن تكون نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الناتج المحلي على مسار يمكن الاستمرار في تحمله.

القطاع الخارجي: تشير التوقعات إلى حدوث تحسن طفيف في عجز الحساب الجاري على المدى المتوسط، لينخفض إلى أقل من ٤% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام ٢٠٢١، مما يرجع إلى اتجاه عجز المالية العامة نحو الاستقرار وحدث نمو طفيف في الصادرات النفطية وازدياد قوة الصادرات غير النفطية. ومن المتوقع أن يتراجع على المدى الطويل ليصل إلى حوالي ٢% من إجمالي الناتج المحلي في ظل استقرار الصادرات النفطية بينما تواصل الصادرات غير النفطية التحسن. وسوف يتم تمويل العجز بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستمرار في مراكمة متأخرات الدين الخارجي. ومن المفترض سد الفجوة التمويلية الكبيرة بالديون الخارجية على مدار فترة التوقعات.

الدين الخارجي: نظرا لضعف إمكانية حصول السودان على التمويل الدولي وتدني قدرته على خدمة الدين، فمن المتوقع أن تنقلص عمليات صرف القروض الجديدة، لتصل إلى حوالي ٠,٣% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦. وتماشيا مع محفظة القروض الجديدة المتعاقد عليها مؤخرا، يُفترض أن تبلغ حصة القروض الجديدة بشروط ميسرة حوالي الثلث. ويفترض أن يستمر السودان في عدم خدمة تعهداته الناشئة عن رصيد المتأخرات، لكنه سيقوم في عام ٢٠٢٢ بخدمة تعهداته بالكامل المصاحبة للودائع في البنك المركزي المشار إليها في الفقرة (٥). كذلك، تضاف فجوات التمويل المتوقعة إلى رصيد الدين الخارجي.

^١/ للاطلاع على مزيد من المعلومات حول مصادر النمو في السودان، راجع الملحق الثاني في التقرير القطري رقم: 14/364 الصادر عن صندوق النقد الدولي.

باء - استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي

٨- لا يزال رصيد الدين الخارجي في السودان يتعذر الاستمرار في تحمله في إطار السيناريو الأساسي (الشكل البياني ١ والجدول ١). وستظل كل نسب الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة أعلى من مستوياتها الحدية المرجعية طوال فترة التوقعات البالغة ٢٠ عاما. وبلغت القيمة الحاضرة للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة حوالي ٩٣% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام ٢٠١٥ - وهو ما يعادل ثلاثة أضعاف المستوى الحدي البالغ ٣٠% للبلدان ذات الأداء الضعيف على مستوى السياسات - ومن المتوقع أن تظل أعلى من المستوى الحدي طوال فترة التوقعات.° وبالمثل، كانت القيمة الحقيقية لنسبة الدين إلى الصادرات في عام ٢٠١٥ أعلى من ١٤٠٠% بينما بلغت نسبة الدين إلى الإيرادات حوالي ٨٧٢%، أي أعلى كثيرا من مستوياتهما الحدية. ورغم أنه من المتوقع تحسن هذه النسب استنادا إلى الافتراضات الاقتصادية الكلية ومحدودية الاقتراض الخارجي على المدى المتوسط إلى الطويل، فإن مثل هذا التحسن لن يكون كافيا لخفض الدين إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها.

٩- وبالإضافة إلى ذلك، فإن آفاق مديونية السودان عرضة لمخاطر حدوث مجموعة من الصدمات (الشكل البياني ١ والجدول ٢). فالقيمة الحاضرة لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ونسبة الدين إلى الإيرادات ونسبة خدمة الدين إلى الإيرادات هي الأكثر عرضة لصدمة انخفاض سعر الصرف لمرة واحدة، بينما نجد أن القيمة الحاضرة لنسبة الدين إلى الصادرات ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات هي الأكثر عرضة لمخاطر حدوث صدمة في الصادرات. ويمكن أن تؤدي صدمة معيارية لمرة واحدة ينخفض فيها سعر الصرف بنسبة ٣٠% في عام ٢٠١٧ إلى زيادة القيمة الحاضرة للدين إلى ٩٦% من إجمالي الناتج المحلي في نفس السنة ولا تعود إلى مستوى أقل من قيمتها في السيناريو الأساسي لعام ٢٠١٧ إلا في عام ٢٠٢٠.^٦

جيم - استمرارية القدرة على تحمل الدين العام

١٠- تمثل نتائج تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام انعكاسا لنتائج تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي (الشكل البياني ٢ والجدول ٣). وتظل نسب الدين، رغم تراجعها، عند مستويات مرتفعة نسبيا على المدى الطويل. ومن المتوقع أن تظل القيمة الحاضرة لنسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي أعلى من المستوى الحدي طوال فترة التوقعات. وعلى غرار تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، فإن اختبارات الحدود لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي توضح أن مسار الدين العام هو الأكثر عرضة لمخاطر حدوث انخفاض في سعر الصرف الحقيقي بنسبة ٣٠% لمرة واحدة (الجدول ألف ٤).

° تحسب النسب مقارنة بإجمالي الناتج المحلي باستخدام سعر الصرف الرسمي، وهو مقوم بأعلى من قيمته الحقيقية والاسمية. وقد بلغت علاوة سعر الصرف الموازي حوالي ١٢٥% في نهاية يونيو ٢٠١٦. وإذا ما استخدم سعر الصرف الموازي لحساب إجمالي الناتج المحلي، فإن نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي سترتفع بالتالي عن النسب المبلغه.

^٦ مستويات الذروة في خدمة الدين في عام ٢٠٢٢ المبينة في الشكل البياني ١ ترجع إلى تقديرات سداد ودائع البنك المركزي دفعة واحدة.

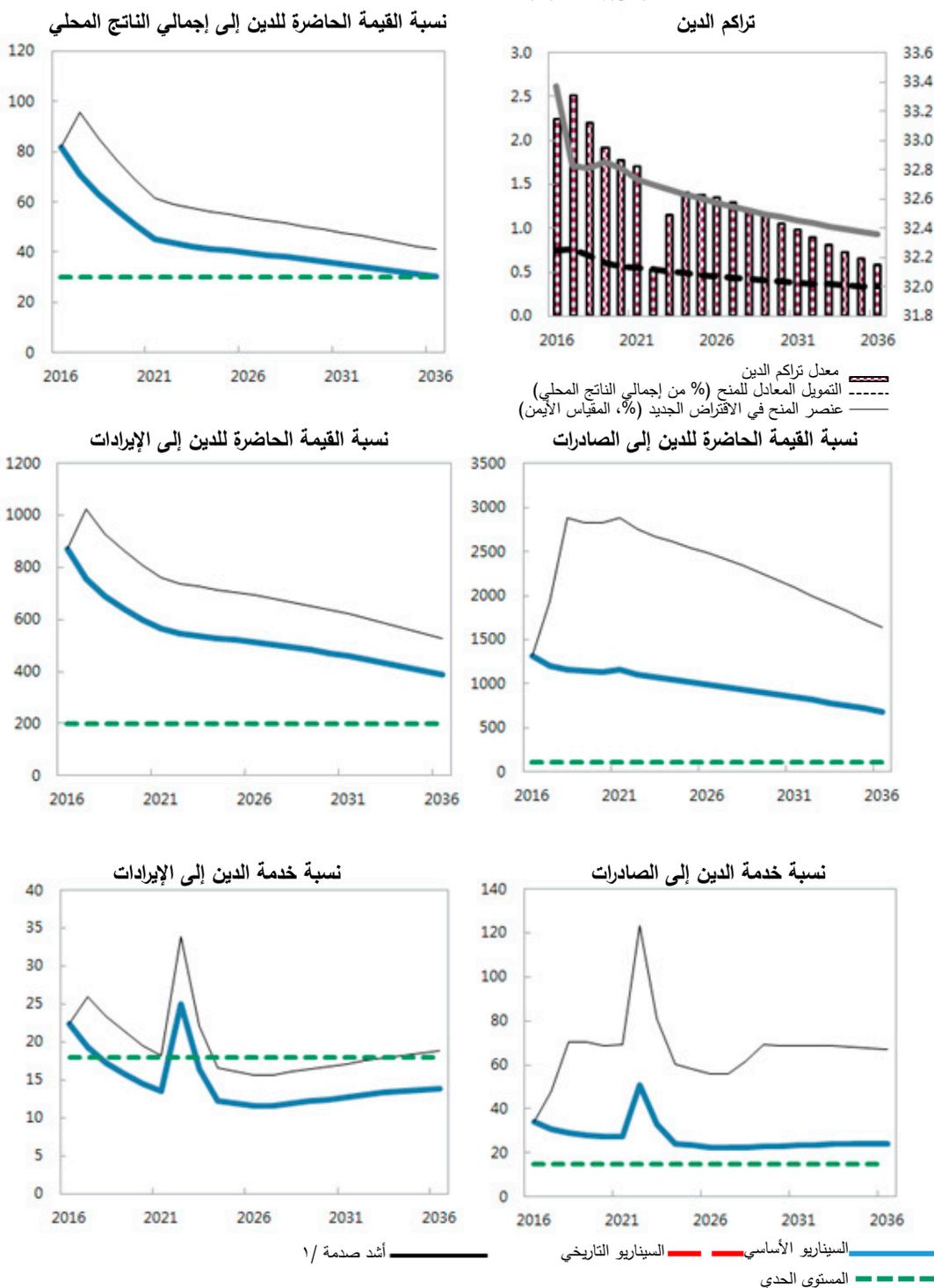
١١- لا يزال السودان في وضع مديونية حرج. ولم يطرأ أي تغيير عموماً على نتائج تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين مقارنة بنتائج التحليلات السابقة، نظراً لعدم منح السودان أي مساعدات في الوقت الراهن لتخفيف أعباء الديون. ولا يزال الدين الخارجي في مستوى يتعذر الاستمرار في تحمله. وبالإضافة إلى ذلك، تزداد أعباء الدين بمرور الوقت نظراً لأن المبالغ اللازمة لسد فجوات التمويل المتوقعة تضاف إلى أرصدة الدين القائم. وسوف يزداد رصيد الدين بالقيمة الاسمية في عام ٢٠٢٦ حوالي مرتين ونصف حجمه في ٢٠١٥. وفي الأجل الطويل، لا تزال أعباء الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة أعلى كثيراً من مستوياتها الحدية المرجعية. ولا يزال الدين العام أيضاً في مستوى يتعذر الاستمرار في تحمله، مدفوعاً غالباً بديناميكيات الدين الخارجي.

١٢- ومن الضروري توفير مساعدات تخفيف أعباء الدين - إلى جانب تنفيذ السياسات السليمة - لإعادة الدين إلى مسار قابل للاستمرار واستعادة فرص الحصول على التمويل الخارجي. وفي هذا الصدد، يتعين على السودان القيام بما يلي: (١) تكثيف جهود التواصل مع الدائنين لحشد دعم كبير لتخفيف أعباء الدين، و(٢) مواصلة التعاون مع الصندوق بشأن السياسات الاقتصادية والمدفوعات لإنشاء سجل أداء جيد في السياسات الاقتصادية الكلية السليمة؛ و(٣) الحد من الدخول في اتفاقات اقتراض جديدة بشروط غير ميسرة نظراً لأنها تزيد أكثر من أعباء الدين المستقبلية، والاستعانة بدلاً من ذلك بتأمين الدعم الأجنبي بشروط عالية التيسير لتمويل نفقات التنمية والبنية التحتية الضرورية.

١٣- وتتفق السلطات عموماً مع النتائج والتقييمات الواردة في تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين. وتتفق على بلوغ الدين الخارجي مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها، وأن أعباء خدمة الدين تتجاوز قدرة السودان على خدمة الدين، ونتيجة لذلك يواصل السودان مراكمة المتأخرات على الدين الخارجي. وتؤيد السلطات أن الاقتراض بشروط غير ميسرة مكلف وبالتالي ينبغي تقليصه إلى أدنى حد ممكن. وتؤكد السلطات مجدداً الحاجة الماسة لتخفيف أعباء الديون من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعرب عن أملها المستمر في قيام المجتمع الدولي بتوفير مساعدات تخفيف أعباء الدين في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، تعرب السلطات عن التزامها بالاستمرار في جهودها للتواصل مع الدائنين.

١٤- وتعمل السلطات حالياً على وضع استراتيجية وطنية لإدارة الدين. فقد نظمت في شهر فبراير ٢٠١٦ ورشة عمل تحت رعاية الجهات المانحة لصياغة سياسة وطنية لإدارة الدين. وفي سياق ورشة العمل عُقدت ندوة رفيعة المستوى لدراسة تجربة إثيوبيا في الحصول على مساعدات تخفيف أعباء الديون في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون (MDRI) وتبععتها بتنظيم زيارة إلى أبيس أبابا. وفي الوقت الحالي تنتظر هذه الاستراتيجية الوطنية لإدارة الدين الحصول على موافقة الحكومة. ونظراً لأجواء عدم اليقين المحيطة بتوقعات المساعدات لتخفيف أعباء الدين، ينصب تركيز هذه الاستراتيجية على أسواق الدين المحلية لتمويل مشروعات التنمية. وترى السلطات أن المساعدة الفنية في مجالات إدارة الدين الخارجي، وإحصاءات الدين الخارجي، والسياسات الاقتصادية الكلية، والبرمجة المالية ستكون مفيدة في إحراز التقدم في استراتيجيتها لإدارة الدين.

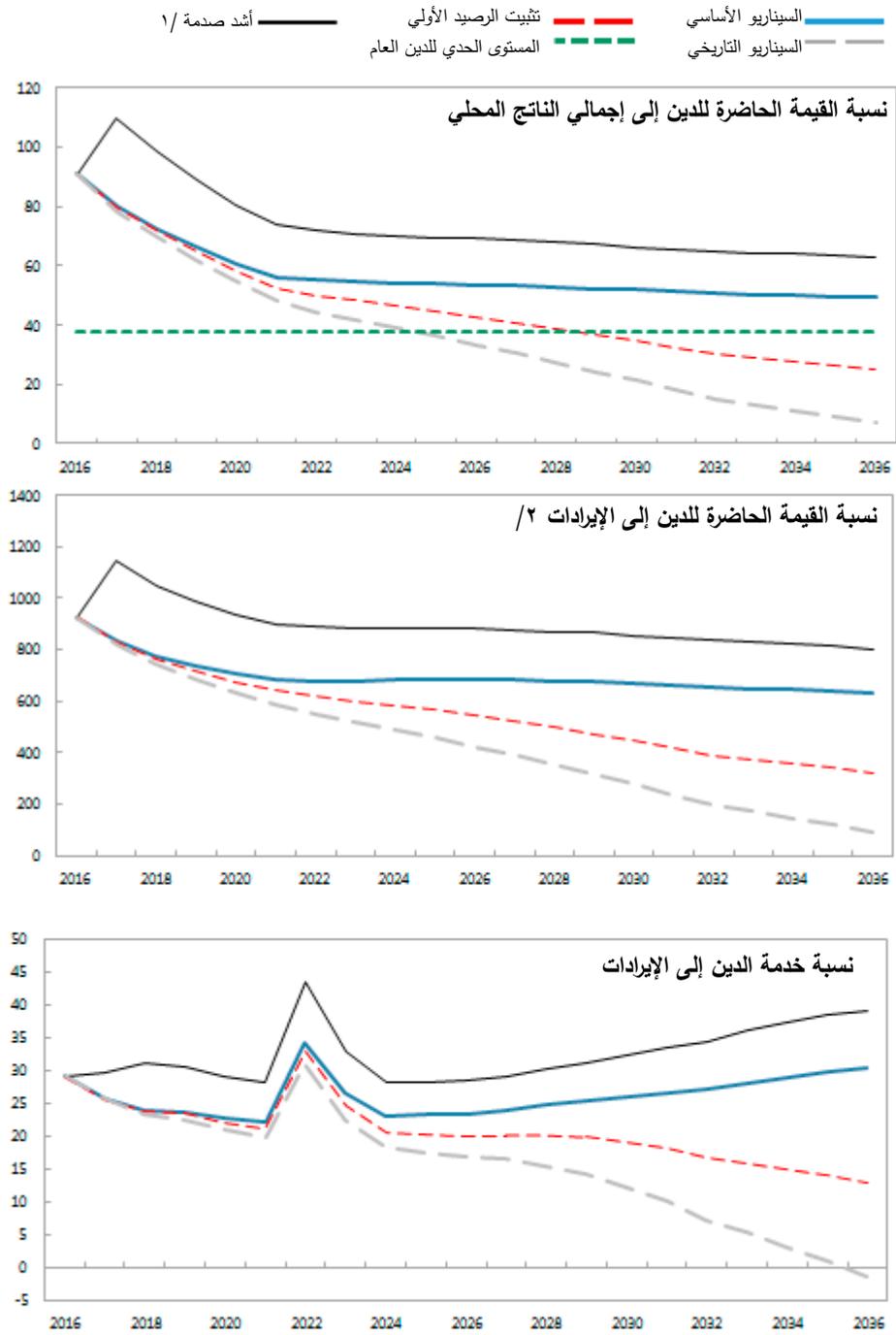
الشكل البياني ألف ١ - السودان: مؤشرات الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة في ظل سيناريوهات بديلة، ٢٠١٦-٢٠٣٦^١



المصادر: السلطات القطرية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق.

١/ أشد اختبار للقدرة على تحمل الضغوط هو الاختبار الذي تنتج عنه أعلى نسبة في عام ٢٠٢٦ أو قبله. ويقابلها في الشكل البياني (ب) صدمة نتيجة انخفاض سعر الصرف لمرة واحدة، وفي الشكل البياني (ج) صدمة في الصادرات، وفي الشكل البياني (د) صدمة انخفاض سعر الصرف لمرة واحدة، وفي الشكل البياني (و) صدمة في الصادرات، وفي الشكل البياني (هـ) صدمة انخفاض سعر الصرف لمرة واحدة.

الشكل البياني ألف ٢ - السودان: مؤشرات الدين العام في ظل سيناريوهات بديلة، ٢٠١٦-٢٠٣٦ /١



المصادر: السلطات السودانية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء الصندوق.

/١ أسد اختبار القدرة على تحمل الضغوط هو الاختبار الذي تنتج عنه أعلى نسبة في عام ٢٠٢٤ أو قبله.

/٢ تُعرّف الإيرادات على أنها تشمل المنح.

الجدول ألف ١ - السودان: إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي، السيناريو الأساسي، ٢٠١٣-٢٠٣٦^١
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

متوسط ٢٠٣٦	توقعات								انحراف معياري ^١	متوسط تاريخي ^١	فعلي			
	٢٠٢٦	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥			٢٠١٤	٢٠١٣		
٢٠٣٦	٢٠٢٦	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣				
٢٨,٧	٣٣,٣	٣٤,٥	٣٧,٥	٤١,١	٤٤,٨	٤٩,١	٥٥,٤	٦١,٩	٦٨,٤	٨١,٨				الدين الخارجي (بالقيمة الاسمية) /١
٢٨,٠	٣٢,٥	٣٣,٥	٣٦,٤	٣٩,٨	٤٣,٤	٤٧,٥	٥٣,٥	٥٩,٩	٦٦,١	٧٩,٣				منه: الدين العام والمضمون من الحكومة
٠,٧-	٠,١-	٣,٠-	٣,٦-	٣,٨-	٤,٣-	٦,٣-	٦,٦-	٦,٥-	١٣,٤-	٢,٩-				التغير في الدين الخارجي
١,٣-	٠,٤	١,٢	١,١	١,٢	١,٤	١,٤	٢,١	٢,٠-	١,١-	٢,٦				صافي التدفقات المحددة المنشئة للدين
١,٦	٠,٦	٢,٧	٢,٧	٢,٩	٣,٣	٣,٥	٤,١	٣,٤	٥,٨	٦,١				عجز الحساب الجاري بخلاف فوائد
٠,٦	٢,١	٢,٩	٢,٩	٣,١	٣,٤	٣,٦	٤,٣	٥,٩	٥,٣	٦,٥				العجز في ميزان السلع والخدمات
٤,٤	٤,٠	٣,٩	٤,٤	٤,٩	٥,٤	٥,٩	٦,٢	٦,٦	٩,١	٩,٩				الصادرات
٥,١	٦,١	٦,٨	٧,٣	٨,٠	٨,٨	٩,٤	١٠,٥	١٢,٥	١٤,٣	١٦,٤				الواردات
٠,٤-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٨-	١,٦-	٢,٣-				صافي التحويلات الجارية (سالب = تدفقات داخلية)
٠,١-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٤-	٠,٩-	٠,٩-				منه: التحويلات الرسمية
٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٧	١,٠	١,٨				تدفقات الحساب الجاري الأخرى (سالب = صافي تدفقات داخلية)
١,٤-	١,٥-	١,٣-	١,٤-	١,٦-	١,٨-	٢,٠-	٢,٣-	٢,٣	٤,٦-	٢,٩-				صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (سالب = تدفقات داخلية)
٠,٤-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,٢	٦,٥-	٣,٦-	٥,٥-				ديناميكية الدين داخلية المنشأ /٢
٠,٦	٠,٨	٠,٩	١,١	١,٢	١,٣	١,٥	١,٨	٢,٢	٢,٨	٣,٢				مساهمة سعر الفائدة الاسمي
١,٠-	١,١-	١,١-	١,٢-	١,٤-	١,٥-	١,٦-	١,٦-	٢,٩-	١,٢-	٤,٣-				مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
...	٥,٨-	٥,٢-	٠,٦				مساهمة التغيرات في الأسعار وسعر الصرف
٠,٦	٠,٥-	٤,٢-	٤,٧-	٤,٩-	٥,٦-	٧,٧-	٨,٦-	٣,٤-	١٢,٣-	٥,٥-				القيمة المتبقية (٤-٣) /٣
٠,٤-	٠,٧-	٠,٩-	١,١-	١,٢-	١,٤-	١,٦-	١,٩-	٢,١-	٢,٧-	٢,٩-				منها: تمويل استثنائي
٣١,١	٤٠,٦	٤٦,٣	٥١,٥	٥٧,٧	٦٤,٤	٧٢,٢	٨٣,٦	٩٥,٢				القيمة الحاضرة للدين الخارجي /٤
٦٩٩,٤	١٠١٦,٣	١١٨٣,٤	١١٦١,٦	١١٦٥,٦	١١٨٨,١	١٢٣٠,٥	١٣٥١,٣	١٤٤٥,٩				% من الصادرات
٣٠,٤	٣٩,٧	٤٥,٤	٥٠,٥	٥٦,٥	٦٣,٠	٧٠,٧	٨١,٧	٩٣,٢				القيمة الحاضرة للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة
٦٨٣,٦	٩٩٥,٣	١١٥٨,٨	١١٣٧,٢	١١٤١,٠	١١٦٢,٨	١٢٠٤,٠	١٣٢١,٨	١٤١٤,٥				% من الصادرات
٣٨٩,٩	٥١١,٦	٥٦٢,٨	٥٩٧,١	٦٤٠,٢	٦٨٦,٧	٧٥٧,٩	٨٦٨,٢	٨٧١,٩				% من الإيرادات الحكومية
٢٤,٩	٢٢,٩	٢٨,٣	٢٨,٠	٢٨,٧	٢٩,٧	٣١,١	٣٤,٥	٣٨,٢	٣٢,٥	٣٢,١				نسبة خدمة الدين إلى الصادرات (%)
٢٤,٣	٢٢,٤	٢٧,٧	٢٧,٥	٢٨,١	٢٩,٢	٣٠,٦	٣٤,٠	٣٧,٧	٣٢,١	٣١,٧				نسبة خدمة الدين العام والمضمون من الحكومة إلى الصادرات (%)
١٣,٩	١١,٥	١٣,٥	١٤,٤	١٥,٨	١٧,٣	١٩,٢	٢٢,٣	٢٣,٢	٢٥,٦	٣٠,٣				نسبة خدمة الدين العام والمضمون من الحكومة إلى الإيرادات (%)
١,٠	٤,٢	٥,٠	٤,٤	٤,١	٤,٠	٣,٨	٣,٨	٤,٩	٣,٨	٤,١				إجمالي احتياجات التمويل الكلية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١,٣	٢,١	٥,٧	٦,٣	٦,٧	٧,٥	٩,٨	١٠,٧	١٢,٣	١٨,٠	٨,٩				عجز الحساب الجاري بخلاف الفوائد الذي يحقق استقرار نسبة الدين
أهم الافتراضات الاقتصادية الكلية														

السودان

٣,٥	٣,٥	٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٤,٩	١,٦	٥,٣	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
١,٩	١,٨	٢,٠	١,٢,١	١,١,١	١,١,٦	١,١,١	١,١,٧	١,٥,٢	١,٢,٢	١,٠,٩	٨,٦	٩,٣	٦,٨	٠,٧-	مُخَفَّض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (التغير %)
٢,٥	٢,١	٢,٥	٣,١	٢,٩	٣,٠	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٠,٧	٤,٦	٣,٦	٣,٨	٣,٩	سعر الفائدة الفعلي (%) /٥
٦,٣	٧,٠	٦,١	٦,٤	١,٥	٣,٥	٥,٠	٦,٨	١٣,٢	٨,٦	٣٤,٣	٦,٠	١٦,٩-	٠,٢-	٣,٠	نمو صادرات السلع والخدمات (بالدولار الأمريكي، %)
٣,٥	٣,٥	٣,٤	٤,٨	٦,٣	٥,٦	٥,٠	٧,٥	٧,٥	٢,٨-	٩,٥	٣,٤	٠,٤-	٥,٣-	١,٨	نمو واردات السلع والخدمات (بالدولار الأمريكي، %)
٣٢,٥	٣٢,٤	٣٢,٦	٣٢,٩	٣٢,٧	٣٢,٨	٣٢,٩	٣٢,٨	٣٢,٨	٣٣,٤	عنصر المنحة في اقتراض القطاع العام الجديد (%)
٧,٨	٧,٨	٧,٨	٨,١	٨,٥	٨,٨	٩,٢	٩,٣	٩,٤	٩,٤	١٠,٧	١١,٤	١٠,٤	١٠,٤	١٠,٤	الإيرادات الحكومية (ما عدا المنح، % من إجمالي الناتج المحلي)
	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	تدفقات المعونة (بمليارات الدولارات الأمريكية) /٧
	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	منها: منح
	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	منها: قروض بشروط ميسرة
٠,٤	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٧	٠,٨	٠,٨	تمويل مكافئ للمنح (%) من إجمالي الناتج المحلي) /٨
٣٦,٦	٣٥,٠	٣٧,٤	٣٩,٧	٤٠,٩	٤١,٨	٤١,٨	٤٢,٥	٥٤,٣	تمويل مكافئ للمنح (%) من التمويل الخارجي) /٨
															بنود التكلفة:
	٤٣٩,٢	٢٥٩,٢	١٩٨,٢	١٧٢,٤	١٤٩,٣	١٢٩,٨	١١٢,٢	٩٤,١	٨١,٤	٧١,١	٦٥,٥	٨١,٤	٧١,١	٦٥,٥	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٥,٥	٥,٣	٥,٥	١٦,٠	١٤,٩	١٥,٥	١٥,٠	١٥,٧	١٩,٢	١٥,٦	١٤,٦	٨,٥	١٤,٦	٨,٥	٤,٦	نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار
															القيمة الحاضرة للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة (بمليارات الدولارات الأمريكية)
١,٠	١٣٣,٣	١٠٣,١	٨٩,٩	٨٧,٠	٨٤,٣	٨١,٨	٧٩,٣	٧٧,٠	٧٥,١	٧٥,١	٧٥,١	٧٥,١	٧٥,١	٧٥,١	(PVT-PVt-1)/GDPT-1 (%)
	٠,٦	١,٤	٢,١	١,٧	١,٨	١,٩	٢,٢	٢,٥	٠,٣	٠,٧	٠,٩	٠,٧	٠,٩	١,٤	إجمالي تحويلات العاملين في الخارج (بمليارات الدولارات الأمريكية)
	١,٢	١,٠	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٠,٧	٠,٩	١,٤	القيمة الحاضرة للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة (%) من إجمالي الناتج المحلي + تحويلات العاملين في الخارج
	٣٠,٣	٣٩,٦	٤٥,٢	٥٠,٢	٥٦,٢	٦٢,٧	٧٠,٢	٨١,٢	٩٢,٤	٩٢,٤	القيمة الحاضرة للدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة (%) من إجمالي الناتج المحلي + تحويلات العاملين في الخارج
	٦٤٢,٨	٩٠٦,٦	١٠٣٦,٦	١٠٢٠,٩	١٠٢٥,٧	١٠٥٠,١	١٠٨٥,٦	١١٨٢,٨	١٢٦١,٢	١٢٦١,٢	الصادرات + تحويلات العاملين في الخارج
	٢٢,٩	٢٠,٤	٢٤,٨	٢٤,٧	٢٥,٣	٢٦,٤	٢٧,٦	٣٠,٤	٣٣,٦	٣٣,٦	خدمة الدين الخارجي العام والمضمون من الحكومة (%) من الصادرات + تحويلات العاملين في الخارج
															المصادر: السلطات الفُطْرِيَّة؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
															١/ يشمل الدين الخارجي للقطاعات العام والخاص.
															٢/ مشتقة باعتبارها $(1 + g + \rho + g\rho) / (1 + g - \rho(1 + g))$ مضروبة في نسبة الدين خلال الفترة السابقة، حيث $r = g =$ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؛ و $p =$ معدل نمو مُخَفَّض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي.
															٣/ تشمل التمويل الاستثنائي (أي التغيرات في المتأخرات وتخفيف أعباء الدين)؛ والتغيرات في إجمالي الأصول الأجنبية؛ وتعديلات التقييم. وبالنسبة للتوقعات تشمل أيضا مساهمة التغيرات في الأسعار وسعر الصرف.
															٤/ يُفترض أن القيمة الحاضرة لدين القطاع الخاص مكافئة لقيمتها الظاهرية.
															٥/ مدفوعات الفائدة في السنة الجارية مقسومة على رصيد الدين في الفترة السابقة.
															٦/ المتوسطات التاريخية والانحرافات المعيارية مشتقة عموما على مدى السنوات العشر السابقة، رهنا بتوافر البيانات.
															٧/ مُعرَّفة بأنها المنح، والقروض بشروط ميسرة، ومساعدات تخفيف أعباء الدين.
															٨/ التمويل المكافئ للمنح يشمل المنح المقدمة مباشرة إلى الحكومة ومن خلال القروض الجديدة (الفرق بين القيمة الظاهرية والقيمة الحاضرة للدين الجديد).

الجدول ألف ٢- السودان: تحليل حساسية أهم مؤشرات الدين العام والمضمون من الحكومة، ٢٠١٦-٢٠٣٦ (%)

توقعات							
٢٠٣٦	٢٠٢٦	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي							
٣٠	٤٠	٤٥	٥٠	٥٦	٦٣	٧١	٨٢
السيناريو الأساسي							
ألف- السيناريوهات البديلة							
ألف ١- المتوسطات التاريخية لأهم المتغيرات في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦ / ١							
٦	٢٢	٤٥	٥١	٥٨	٦٥	٧٣	٨٢
ألف ٢- قروض القطاع العام الجديدة بشروط أقل تيسيرا في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦ / ٢							
٣٥	٤٢	٤٧	٥١	٥٧	٦٤	٧١	٨٢
باء- اختبارات الحدود							
باء ١- المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨							
٣٢	٤٢	٤٨	٥٤	٦٠	٦٧	٧٣	٨٢
باء ٢- المتوسط التاريخي لنمو قيمة الصادرات ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨ / ٣							
٣١	٤٢	٤٨	٥٣	٦٠	٦٦	٧٢	٨٢
باء ٣- المتوسط التاريخي لمُخفَض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨							
٤١	٥٤	٦١	٦٨	٧٦	٨٥	٨٣	٨٢
باء ٤- المتوسط التاريخي لصادفي التدفقات غير المنشئة للدين ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨ / ٤							
٣٠	٣٩	٤٥	٥٠	٥٦	٦٢	٧٠	٨٢
باء ٥- مزيج من باء ١- باء ٤ باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد							
٣٨	٥٠	٥٧	٦٣	٧٠	٧٩	٨٠	٨٢
باء ٦- انخفاض سعر الصرف الاسمي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠١٧ / ٥							
٤١	٥٤	٦١	٦٨	٧٦	٨٥	٩٦	٨٢
نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الصادرات							
٦٨٤	٩٩٥	١١٥٩	١١٣٧	١١٤١	١١٦٣	١٢٠٤	١٣٢٢
السيناريو الأساسي							
ألف- السيناريوهات البديلة							
ألف ١- المتوسطات التاريخية لأهم المتغيرات في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦ / ١							
١٢٩	٥٤٥	١١٤٧	١١٤٩	١١٦٥	١١٩٩	١٢٤٣	١٣٢٢
ألف ٢- قروض القطاع العام الجديدة بشروط أقل تيسيرا في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦ / ٢							
٧٧٨	١٠٥٧	١١٩٠	١١٦١	١١٥٨	١١٧٤	١٢١٠	١٣٢٢
باء- اختبارات الحدود							
باء ١- المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد							
٦٨٣	٩٩٧	١١٥٩	١١٣٧	١١٤١	١١٦٣	١٢٠٤	١٣٢٢
باء ٢- المتوسط التاريخي لنمو قيمة الصادرات ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨ / ٣							
١٦٣٨	٢٤٨٥	٢٨٧٨	٢٨٢٣	٢٨٣١	٢٨٨٣	١٩٤٠	١٣٢٢
باء ٣- المتوسط التاريخي لمُخفَض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨							
٦٨٣	٩٩٧	١١٥٩	١١٣٧	١١٤١	١١٦٣	١٢٠٤	١٣٢٢
باء ٤- المتوسط التاريخي لصادفي التدفقات غير المنشئة للدين ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨ / ٤							
٦٨٠	٩٨٤	١١٤٤	١١٢٣	١١٢٧	١١٤٩	١١٩٩	١٣٢٢
باء ٥- مزيج من باء ١- باء ٤ باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد							
١٠٤٧	١٥٢٧	١٧٧٥	١٧٤٢	١٧٧٨	١٧٨١	١٥٢٩	١٣٢٢
باء ٦- انخفاض سعر الصرف الاسمي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠١٧ / ٥							
٦٨٣	٩٩٧	١١٥٩	١١٣٧	١١٤١	١١٦٣	١٢٠٤	١٣٢٢
نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الإيرادات							
٣٩٠	٥١٢	٥٦٣	٥٩٧	٦٤٠	٦٨٧	٧٥٨	٨٦٨
السيناريو الأساسي							
ألف- السيناريوهات البديلة							
ألف ١- المتوسطات التاريخية لأهم المتغيرات في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦ / ١							
٧٤	٢٨٠	٥٥٧	٦٠٣	٦٥٤	٧٠٨	٧٨٣	٨٦٨
ألف ٢- قروض القطاع العام الجديدة بشروط أقل تيسيرا في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦ / ٢							
٤٤٤	٥٤٣	٥٧٨	٦٠٩	٦٥٠	٦٩٤	٧٦٢	٨٦٨
باء- اختبارات الحدود							
باء ١- المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد							
٤١٤	٥٤٥	٥٩٨	٦٣٥	٦٨١	٧٣٠	٧٨٢	٨٦٨
باء ٢- المتوسط التاريخي لنمو قيمة الصادرات ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨ / ٣							
٣٩٧	٥٤٣	٥٩٤	٦٣٠	٦٧٥	٧٢٤	٧٧٤	٨٦٨
باء ٣- المتوسط التاريخي لمُخفَض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨							
٥٢٦	٦٩٢	٧٦٠	٨٠٦	٨٦٤	٩٢٧	٨٩٤	٨٦٨
باء ٤- المتوسط التاريخي لصادفي التدفقات غير المنشئة للدين ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨ / ٤							
٣٨٨	٥٠٩	٥٥٦	٥٩٠	٦٣٢	٦٧٨	٧٥٥	٨٦٨
باء ٥- مزيج من باء ١- باء ٤ باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد							
٤٨٦	٦٣٩	٧٠٢	٧٤٥	٧٩٩	٨٥٧	٨٥٦	٨٦٨
باء ٦- انخفاض سعر الصرف الاسمي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠١٧ / ٥							
٥٢٧	٦٩٣	٧٦١	٨٠٧	٨٦٦	٩٢٩	١٠٢٥	٨٦٨

نسبة خدمة الدين إلى الصادرات							
٢٤	٢٢	٢٨	٢٨	٢٨	٢٩	٣١	٣٤
السيناريو الأساسي							
ألف - سيناريوهات بديلة							
ألف ١- المتوسطات التاريخية لأهم المتغيرات في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦ /١							
٣-	١٢	٢٨	٢٩	٢٩	٣١	٣٢	٣٤
ألف ٢- قروض القطاع العام الجديدة بشروط أقل تيسيراً في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦ /٢							
٣٣	٢٦	٢٩	٢٨	٢٩	٢٩	٣١	٣٤
باء - اختبارات الحدود							
٢٤	٢٢	٢٨	٢٨	٢٨	٢٩	٣١	٣٤
باء ١- المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد							
٦٧	٥٦	٦٩	٦٩	٧٠	٧٠	٤٨	٣٤
باء ٢- المتوسط التاريخي لنمو قيمة الصادرات ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨ /٣							
٢٤	٢٢	٢٨	٢٨	٢٨	٢٩	٣١	٣٤
باء ٣- المتوسط التاريخي لمُخفَض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨							
٢٣	٢٢	٢٧	٢٧	٢٨	٢٩	٣١	٣٤
باء ٤- المتوسط التاريخي لصافي التدفقات غير المنشئة للدين ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨ /٤							
٣٧	٣٤	٤٢	٤٢	٤٣	٤٥	٣٩	٣٤
باء ٥- مزيج من بقاء ١- بقاء ٤ باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد							
٢٤	٢٢	٢٨	٢٨	٢٨	٢٩	٣١	٣٤
باء ٦- انخفاض سعر الصرف الاسمي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠١٧ /٥							
نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات							
١٤	١١	١٣	١٤	١٦	١٧	١٩	٢٢
السيناريو الأساسي							
ألف - سيناريوهات بديلة							
ألف ١- المتوسطات التاريخية لأهم المتغيرات في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦ /١							
٢-	٦	١٤	١٥	١٧	١٨	٢٠	٢٢
ألف ٢- قروض القطاع العام الجديدة بشروط أقل تيسيراً في الفترة ٢٠١٦-٢٠٣٦ /٢							
١٩	١٤	١٤	١٥	١٦	١٧	١٩	٢٢
باء - اختبارات الحدود							
١٥	١٢	١٤	١٥	١٧	١٨	٢٠	٢٢
باء ١- المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد							
١٦	١٢	١٤	١٥	١٧	١٨	١٩	٢٢
باء ٢- المتوسط التاريخي لنمو قيمة الصادرات ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨ /٣							
١٩	١٦	١٨	٢٠	٢١	٢٣	٢٣	٢٢
باء ٣- المتوسط التاريخي لمُخفَض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨							
١٣	١١	١٣	١٤	١٦	١٧	١٩	٢٢
باء ٤- المتوسط التاريخي لصافي التدفقات غير المنشئة للدين ناقص انحراف معياري واحد في ٢٠١٧-٢٠١٨ /٤							
١٧	١٤	١٧	١٨	٢٠	٢١	٢٢	٢٢
باء ٥- مزيج من بقاء ١- بقاء ٤ باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد							
١٩	١٦	١٨	٢٠	٢١	٢٣	٢٦	٢٢
باء ٦- انخفاض سعر الصرف الاسمي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠١٧ /٥							
بند للتكرار:							
عصر المنحة المفترض على التمويل المتبقي (أي التمويل المطلوب فوق الحالة الأساسية) /٦							
٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢	٣٢

المصادر: السلطات القطرية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تشمل المتغيرات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونمو مُخفَض إجمالي الناتج المحلي (بالدولار الأمريكي) والحساب الجاري بغير فوائد كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي والتدفقات غير المنشئة للدين.

٢/ يفترض أن سعر الفائدة على الاقتراض الجديد أعلى بنقطتين مئويتين من السيناريو الأساسي في حين أن فترات السماح وأجال الاستحقاق هي نفس فترات السيناريو الأساسي.

٣/ يفترض أن قيم الصادرات ستظل عند المستوى الأدنى دائماً، ولكن من المفترض أن يعود الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى مستواه في السيناريو الأساسي بعد الصدمة (يفترض ضمناً إجراء تعديل مقابل في مستويات الواردات).

٤/ يشمل التحويلات الرسمية والخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.

٥/ يُعرّف انخفاض سعر الصرف بأنه النسبة المئوية للانخفاض في قيمة الدولار مقابل العملة المحلية بحيث لا يتجاوز ١٠٠% أبداً.

٦/ ينطبق على جميع سيناريوهات اختبار الضغط باستثناء السيناريو ألف (الاقتراض بشروط أقل إيجابية) حيث تكون شروط كل عمليات التمويل الجديدة على غرار الشروط المحددة في الحاشية ٢.

الجدول ألف ٣- السودان: إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين العام، السيناريو الأساسي ٢٠١٣-٢٠٣٦
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		تقديرات		فعلي								
متوسط	متوسط	انحراف										
-٢٠٢٢	-٢٠١٦	معياري ^{١٥}			متوسط ^{١٥}							
٢٠٣٦	٢٠٢٦	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣		
	٤٦,٨	٤٦,٣	٤٤,٤	٤٦,٦	٤٩,٥	٥٢,٨	٥٦,٧	٦٢,٨	٧٢,٩	٧٦,٨	٨٩,٩	دين القطاع العام /١
	٢٨,٠	٣٢,٥	٣٣,٥	٣٦,٤	٣٩,٨	٤٣,٤	٤٧,٥	٥٣,٥	٥٩,٩	٦٦,١	٧٩,٣	منه، دين مقوم بعملة أجنبية
	٠,٢-	٠,٤	٢,٢-	٢,٩-	٣,٢-	٣,٩-	٦,١-	١٠,١-	٣,٩-	١٣,٠-	٤,٤-	التغير في دين القطاع العام
	١,٠-	٠,١-	٢,٧-	٣,٦-	٤,٢-	٥,٧-	٨,٠-	٨,٤-	١٠,١-	١٦,٧-	٦,٧-	التدفقات المحددة المنشئة للدين
٢,١	١,٧	٢,٢	٠,٨	٢,٠	١,٥	١,١	٠,٣	٠,٢	١,٩	١,٨-	٠,٦-	العجز الأولي
	٧,٨	٧,٨	٨,٢	٨,٦	٩,٠	٩,٤	٩,٦	٩,٨	١١,٠	١٢,٠	١١,٠	الإيرادات والمنح
	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٦	٠,٧	منها: منح
	٩,٥	١٠,١	١٠,٢	١٠,٢	١٠,١	٩,٧	٩,٨	٩,٦	١٠,٣	١٠,٤	١٠,٤	النفقات الأولية (ما عدا الفوائد)
	٢,٦-	٢,٣-	٤,٧-	٥,٢-	٥,٣-	٥,٩-	٨,٢-	٨,٢-	٩,٣-	١٥,١-	٦,١-	ديناميكيات الدين التلقائية
	٥,٢-	٥,٤-	٤,٧-	٥,٢-	٥,٣-	٥,٩-	٨,٢-	٨,٢-	١٠,٥-	١٨,٢-	٢٣,٩-	مساهمة فروق أسعار الفائدة / النمو
	٣,٧-	٣,٩-	٣,١-	٣,٥-	٣,٥-	٤,٠-	٦,١-	٦,٠-	٦,٩-	١٦,٨-	١٩,١-	منها: مساهمة متوسط أسعار الفائدة الحقيقية
	١,٦-	١,٥-	١,٦-	١,٧-	١,٨-	١,٩-	٢,١-	٢,٢-	٣,٦-	١,٤-	٤,٧-	منها: مساهمة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
...	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,١	٣,١	١٧,٧	مساهمة انخفاض سعر الصرف الحقيقي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	تدفقات أخرى محددة منشئة للدين
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	إيرادات الخصخصة (سالية)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	قيود الالتزامات الضمنية أو الاحتمالية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	تخفيف أعباء الدين (مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها)
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	أخرى (حدد، مثل إعادة رسملة البنوك)
٠,٨	٠,٥	٠,٥	٠,٧	١,٠	١,٨	١,٩	١,٧-	١,٧-	٦,١	٣,٧	٢,٣	القيمة المتبقية، بما في ذلك التغيرات في الأصول
												مؤشرات أخرى على الاستمرارية
٤٩,٢	٥٣,٦	٥٦,٢	٦٠,٦	٦٦,١	٧٢,٣	٧٩,٨	٩١,٠	٩١,٠	١٠٦,٢	القيمة الحاضرة لدين القطاع العام

الجدول ألف ٤ - السودان: تحليل الحساسية لأهم مؤشرات الدين العام، ٢٠١٦-٢٠٣٦

توقعات							
٢٠٣٦	٢٠٢٦	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي							
السيناريو الأساسي							
٤٩	٥٤	٥٦	٦١	٦٦	٧٢	٨٠	٩١
ألف - سيناريوهات بديلة							
٧	٣٣	٤٨	٥٤	٦٢	٧٠	٧٨	٩١
٢٥	٤٣	٥٢	٥٨	٦٥	٧٢	٨٠	٩١
٦٤	٥٩	٥٩	٦٣	٦٨	٧٣	٨٠	٩١
بء - اختبارات الحدود							
٥٨	٦٠	٦١	٦٦	٧١	٧٧	٨٣	٩١
٤٩	٥٣	٥٦	٦٠	٦٦	٧٢	٨٠	٩١
٥٣	٥٥	٥٧	٦٢	٦٧	٧٣	٨٠	٩١
٦٣	٦٩	٧٤	٨١	٨٩	٩٩	١١٠	٩١
٥٢	٥٨	٦١	٦٦	٧٢	٧٨	٨٧	٩١
نسبة القيمة الحاضرة للدين إلى الإيرادات /١							
السيناريو الأساسي							
٦٢٩	٦٨٢	٦٨٥	٧٠٤	٧٣٤	٧٦٩	٨٣٣	٩٢٤
ألف - سيناريوهات بديلة							
٨٩	٤٢٣	٥٨٤	٦٣١	٦٨٥	٧٤١	٨١٨	٩٢٤
٣٢٠	٥٤٥	٦٣٩	٦٧٥	٧١٨	٧٦٣	٨٣٠	٩٢٤
٨١٤	٧٥٤	٧١٤	٧٢٧	٧٥١	٧٨١	٨٣٩	٩٢٤
بء - اختبارات الحدود							
٧٤٠	٧٦٣	٧٤٤	٧٦١	٧٨٩	٨٢٣	٨٦٠	٩٢٤

٦٢٧	٦٨٠	٦٨٢	٧٠١	٧٣١	٧٦٧	٨٣٢	٩٢٤	باء٢- المتوسط التاريخي للرصيد الأولي ناقص انحراف معياري واحد في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨
٦٧٢	٧٠٦	٦٩٨	٧١٥	٧٤٣	٧٧٧	٨٣٧	٩٢٤	باء٣- مزيج من باء١ وباء٢ باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد
٨٠٠	٨٧٩	٨٩٩	٩٣٦	٩٨٩	١٠٤٨	١١٤٧	٩٢٤	باء٤- انخفاض سعر الصرف الحقيقي لمرة واحدة بنسبة ٣٠% في عام ٢٠١٧
٦٦٦	٧٣٦	٧٤٠	٧٦٢	٧٩٥	٨٣٥	٩٠٤	٩٢٤	باء٥- ارتفاع التدفقات الأخرى المنشئة للديون يعادل ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧
نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات /٢								
السيناريو الأساسي								
ألف- سيناريوهات بديلة								
٣٠	٢٣	٢٢	٢٣	٢٤	٢٤	٢٦	٢٩	ألف١- مستويات تاريخية لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والرصيد الأولي
١-	١٧	٢٠	٢١	٢٣	٢٣	٢٦	٢٩	ألف٢- الرصيد الأولي لم يتغير عن عام ٢٠١٦
١٣	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٦	٢٩	ألف٣- انخفاض دائم في معدل نمو إجمالي الناتج المحلي /١
٣٩	٢٦	٢٣	٢٣	٢٤	٢٤	٢٦	٢٩	باء- اختبارات الحدود
٣٧	٢٦	٢٤	٢٤	٢٥	٢٥	٢٦	٢٩	باء١- المتوسط التاريخي لنمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ناقص انحراف معياري واحد في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨
٣٠	٢٣	٢٢	٢٣	٢٣	٢٤	٢٦	٢٩	باء٢- المتوسط التاريخي للرصيد الأولي ناقص انحراف معياري واحد في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨
٣٢	٢٤	٢٣	٢٣	٢٤	٢٤	٢٦	٢٩	باء٣- مزيج من باء١ وباء٢ باستخدام صدمات قدرها نصف انحراف معياري واحد
٣٩	٢٨	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٠	٢٩	باء٤- انخفاض سعر الصرف الحقيقي مرة واحدة بنسبة ٣٠% في عام ٢٠١٧
٣٥	٢٥	٢٤	٢٤	٢٦	٢٦	٢٦	٢٩	باء٥- ارتفاع التدفقات الأخرى المنشئة للديون يعادل ١٠% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧
المصادر: السلطات القطرية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.								
١/ مع افتراض أن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند مستواه في السيناريو الأساسي ناقص انحراف معياري واحد مقسوما على الجذر التربيعي لطول فترة التوقعات.								
٢/ تُعرّف الإيرادات بأنها شاملة المنح.								

بيان السيدة شيليشيه ميوندو كابويويوه، المدير التنفيذي الممثل للسودان

والسيدة فيليشيا دلاميني-كونينيه، مستشار المدير التنفيذي

٧ سبتمبر ٢٠١٦

تقدر السلطات السودانية استمرار التعاون مع الصندوق وتوجه الشكر لخبرائه على مناقشاتهم البناءة أثناء بعثة مشاورات المادة الرابعة التي تمت في الخرطوم. وتتفق السلطات بوجه عام مع تحليل الخبراء للتحديات التي تواجه السودان وما ورد في تقريرهم من تقييم واستنتاجات.

الخلفية والسياق

رغم التحديات الأساسية التي تواجه السلطات السودانية، فهي تواصل بذل جهود متضافرة لإدارة الاقتصاد السوداني وإطلاق إمكاناته الكبيرة. والسودان من أكبر بلدان إفريقيا، سواء من حيث تعداد السكان أو المساحة التي يشغلها، ومن ثم فهو يملك ثروات طبيعية وفيرة تتضمن المعادن والمياه والأراضي الصالحة للزراعة. وقد استفاد السودان من التنفيذ الناجح لبرنامج الاستقرار الاقتصادي الذي امتد لثلاث سنوات من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤، فحافظ على معدلات نمو معقولة في إجمالي الناتج المحلي تجاوزت ٣% بعد انفصال جنوب السودان. ولكن البلاد لا تزال تواجه تحديات. فهناك مواطن ضعف هيكلية، كما أدت القدرة المحدودة على النفاذ للأسواق، والتي تفاقت بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة من الولايات المتحدة والصراعات الداخلية وأعباء المديونية المفرطة، إلى كبح النمو الاقتصادي وتقييد قدرة السودان على تحقيق إمكاناته الكاملة. وزاد الموقف سوءاً مع انفصال الجنوب، مما أنشأ احتياجات تمويلية هائلة وتسبب في اختلالات داخلية وخارجية.

ورغم جهود السلطات لتحقيق الاستقرار، فإن خسارة جزء كبير من الاحتياطات النفطية استلزم تضافر الجهود لإحداث تحول في الاقتصاد. وفي هذا السياق، وضعت السلطات في مصاف أولوياتها معالجة جوانب الجمود الهيكلي لتشجيع تنويع الصادرات. واعتمدت برنامجاً لاحقاً للإصلاح الاقتصادي يغطي خمس سنوات (٢٠١٥-٢٠١٩). ويسعى البرنامج اللاحق إلى تعزيز التقدم المحقق في ظل برنامج الاستقرار الذي امتد ثلاث سنوات، عن طريق تدعيم الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع النمو الاحتوائي، وتحقيق التنمية القابلة للاستمرار. ولإستكمال جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي، أعدت السلطات استراتيجية الحد من الفقر (PRS) للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

وفي نفس الوقت، تؤدي العقوبات إلى إضعاف قدرة السودان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظراً لما تسببه من منع التجارة بين الولايات المتحدة والسودان والحد من إمكانية الوصول إلى النظام المالي الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال البنوك الأجنبية تواصل ببطء قطع علاقات المراسلة المصرفية مع السودان، وخاصة عقب الإجراءات العقابية الأخيرة ضد البنوك الدولية التي انتهكت العقوبات الأمريكية. وكان لذلك أيضاً تداعيات غير مقصودة على نشاط القطاع الخاص والمواطنين العاديين، بما فيهم الأقل دخلاً، وخاصة من خلال تحويلات العاملين في الخارج

وإيرادات التصدير وتمويل الواردات. وقد طرأت زيادة كبيرة على تكاليف المعاملات، بما فيها المعاملات النقدية. وعلى المستوى التنظيمي، تؤدي التطورات الأخيرة إلى تفويض الجهود الرامية إلى دعم إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى الصعيد السياسي، حققت السلطات تقدماً ملحوظاً نحو تسوية الصراعات الداخلية. فقد نجحت في إجراء الاستفتاء الإداري لإقليم دارفور في إبريل ٢٠١٦ في أجواء سلمية. وفي نفس الوقت، لا يزال الحوار الوطني جارياً، وقام طرفا المعارضة الأساسيان في ٨ أغسطس ٢٠١٦ بتوقيع خارطة طريق شاملة للسلام في أديس أبابا. وأرست هذه التطورات الإيجابية ركيزة لاستعادة السلام والأمن في دارفور والسودان ككل. وستعمل السلطات على تشجيع إعادة ترتيب الأولويات في توزيع الموارد لتتحول من الإنفاق على الحرب إلى الإنفاق على التنمية. كذلك سعت السلطات إلى استعادة العلاقات الطبيعية مع المجتمع الدولي والدائنين وحشد التأييد لإلغاء العقوبات وتخفيف أعباء الديون.

آخر تطورات الاقتصاد وآفاقه المتوقعة

تباطأ النمو الاقتصادي إلى ٣,٥% في عام ٢٠١٤ قبل أن يعاود الارتفاع إلى ٤,٩% في عام ٢٠١٥. وكان التعافي مدعوماً بأداء القطاع الزراعي الذي فاق التوقعات. وأدت سياسات الاستقرار التي انتهجتها السلطات إلى كبح الضغوط التضخمية والمساعدة على خفض التضخم من ٣٦,٩% في ٢٠١٤ إلى ١٧,٣% في ٢٠١٥. ومع تعزيز البنك المركزي لجهوده في احتواء نمو الاحتياطي النقدي، تراجعت الضغوط التضخمية ومن المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم ١٣% في ٢٠١٦، وهو مستوى يظل في حدود الهدف الذي تتوخاه السلطات.

وأدى هبوط أسعار النفط والسلع الأولية إلى تدهور الحساب الجاري حيث أسفر عن انخفاض كبير في إيرادات السلع الأولية وغيرها من الصادرات. واقترب هذا بارتفاع تكاليف معاملات الاستيراد ليساهم في زيادة عجز الحساب الجاري. غير أن الدعم الخارجي من دول الخليج ساعد على الوقاية من مغبة استنزاف الاحتياطيات الدولية التي انكمشت تغطيتها إلى ١,٤ شهراً من الواردات. ورغم أن الموازنة استهدفت عجزاً أولياً قدره ١,٦% من إجمالي الناتج المحلي، فمن المتوقع أن يصل العجز إلى ١,٩% من إجمالي الناتج المحلي بعام ٢٠١٦ نتيجة لتنفيذ استفتاء دارفور.

ولا تزال آفاق الاقتصاد إيجابية، وإن كان من المتوقع ظهور مخاطر تهدد آفاق النمو في ٢٠١٦ بسبب انخفاض أسعار السلع الأولية والعقوبات المفروضة على السودان والفيضانات التي وقعت مؤخراً.

سياسة المالية العامة

بذلت السلطات جهوداً لمواصلة الضبط المالي مع الحفاظ على الإنفاق الاجتماعي. غير أن الاحتياجات التمويلية كبيرة، فيما يرجع جزئياً إلى الهبوط الكبير في أسعار النفط وكذلك فجوات الإيرادات الكبيرة التي سببها انفصال جنوب السودان. ونظراً لمحدودية فرص الحصول على دعم خارجي للموازنة وميزان المدفوعات، فستواصل السلطات تنفيذ

الضبط المالي بهدف تخفيض العجز إلى ٠,٤% بحلول عام ٢٠١٩. وستجمع خطة الضبط المالي بين كبح الإنفاق وتعبئة الإيرادات وتعزيز إدارة المالية العامة.

وعلى جانب الإيرادات، بذلت السلطات جهودا كبيرة لزيادة الإيرادات المحلية. فنظرا لأن أداء الإيرادات الضريبية لا يزال منخفضا نسبيا بالمقارنة، لا تزال السلطات تركز على زيادة تعبئة الإيرادات عن طريق فرض الامتثال، وتخفيض الإعفاءات الضريبية، ومراجعة الضرائب والإتاوات على الصناعات الاستخراجية، ومراجعة الضرائب المباشرة بما فيها ضرائب الدخل والشركات. كذلك يركز برنامج الإصلاح الاقتصادي على مراجعة القوانين الضريبية وتنسيقها. وعلى صعيد المصروفات، ستواصل السلطات ترشيد الدعم وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي. وفي هذا الصدد، تقوم السلطات بتنفيذ عملية تحرير تدريجي لأسعار القمح والمحروقات والكهرباء.

وتواصل السلطات تعزيز إدارة المالية العامة أيضا. فبدعم من المساعدات المالية المقدمة من الصندوق، قامت باستحداث نظام متكامل للإدارة المالية وحساب الخزانة الموحد.

الدين الخارجي والخيار الصفري

لا يزال السودان في وضع مديونية حرج، ورغم التقدم الكبير الذي تحقق في استيفاء المتطلبات الفنية الأساسية للبرامج التي يتابعها خبراء الصندوق، لم يتلق السودان حتى الآن استجابة إيجابية من المجتمع الدولي بشأن تخفيف أعباء الديون، ولم يطرأ تحسن ملموس على الآفاق المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك، انتهت في ٢٠١٤ مدة "اتفاق الخيار الصفري" الذي استمر عامين والذي اعتبرته السلطات وسيلة لتكثيف الجهود من خلال التواصل المشترك بين السودان وجنوب السودان لتخفيف أعباء الديون. ومن المقرر انتهاء الفترة الممددة بدورها في أكتوبر ٢٠١٦ دون أن تظهر أي آفاق مواتية. ومن ثم، تواجه السلطات مأزق الافتقار إلى التقدم الذي أضعف الشهية السياسية لإجراء تمديد آخر بينما يصبح توزيع الدين بين الدولتين ضرورة في غياب الخيار الصفري مما يشكل تحديا سياسيا أيضا. ومع ذلك، تدرك السلطات التطورات في جنوب السودان وما يشوبها من صراعات وعدم استقرار متزايدين. وفي هذا الصدد، قد لا تمنع السلطات في بحث إمكانية تمديد "الخيار الصفري" الذي انتهى العمل به في أكتوبر ٢٠١٦ أملا في تحقيق نتائج إيجابية بشأن تخفيف أعباء الديون.

السياسة النقدية

تتفق السلطات على الحاجة لاعتماد سياسة مالية ونقدية أكثر نقشا لترسيخ ركائز الاستقرار الاقتصادي الكلي والحد من الفجوات التمويلية في سياق تمويلي يتسم بعدم اليقين وقصر الأجل. وفي هذا الصدد، ستواصل السياسة النقدية التركيز على احتواء نمو الاحتياطي النقدي وهي بصدد إنشاء أدوات فعالة لإدارة السيولة، كما ستركز جهود السلطات لضبط الأوضاع على تخفيض العجز الحكومي والحد من الأنشطة شبه المالية التي يمارسها البنك المركزي. وقد قامت السلطات بجهود أيضا لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأدى نجاح السودان في تنفيذ التوصيات الأساسية التي أصدرتها "فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق

الأوسط وشمال إفريقيا" (MENAFAT) إلى شطب السودان من "القائمة الرمادية" للبلدان التي يتعين إجراء متابعة منتظمة لتحديث بياناتها مرة كل عامين.

سياسة سعر الصرف

اقتربت الاختلالات الخارجية الكبيرة مع فقدان علاقات المراسلة المصرفية، وهو ما تسبب في عدم استقرار سعر الصرف ونقص النقد الأجنبي مما فرض ضغوطا كبيرة على سعر الصرف. ونتيجة لذلك، حدث اتساع كبير في الفارق بين سعري الصرف الرسمي والموازي. وتدرك السلطات أن التشوهات الحادثة في سوق الصرف الأجنبي تضعف مصداقية سياسة سعر الصرف مما يعزز الحاجة إلى إصلاح نظام الصرف. ورغم إقرار السلطات بالمنطق الداعي إلى تنسيق سعر الصرف وزيادة مرونته، فهي لا تزال حذرة في هذا الخصوص وتركز على الحاجة إلى منهج تدريجي للحد من عدم الاستقرار في القطاع المالي والأثر على السكان محدودي الدخل.

الإصلاحات الهيكلية

تقر السلطات بضرورة الجهود المتضافرة لتحقيق إمكانات السودان الاقتصادية وتركز على معالجة المعوقات الهيكلية الأساسية في الاقتصاد لتشجيع نشاط القطاع الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالرغم من أن إلغاء العقوبات من شأنه تحقيق نفع كبير للاقتصاد، فإن السلطات تتخذ إجراءات مهمة لتحسين مناخ الأعمال. وفي هذا الصدد، يجري حاليا مراجعة قانون الاستثمار ومن المتوقع أن يصدر في نهاية ٢٠١٦. ويركز القانون الجديد على إزالة العقبات القانونية والإدارية أمام استثمار القطاع الخاص ونموه. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل الاستثمار في البنية التحتية، وخاصة الطرق والموانئ والكهرباء. وبالإضافة إلى ذلك، تكثف السلطات الجهود لتحسين تنمية رأس المال البشري عن طريق تصميم برامج لإزالة التباينات وتحسين الخدمات التعليمية والصحية المقدمة.

خاتمة

ستواصل السلطات جهودها لإقرار السلام والاستقرار بتحقيق مزيد من التقدم نحو تسوية الصراعات الداخلية. ولا تزال السلطات ملتزمة بالتعاون مع الصندوق بشأن السياسات الاقتصادية وقد حققت تقدما في تقوية السياسات والمؤسسات الاقتصادية التي تستفيد من دعم الصندوق. وستستمر السلطات في بذل الجهود لاستعادة العلاقات الطبيعية مع الولايات المتحدة، والتي يشكل انقطاعها عقبة أمام التقدم في تخفيف أعباء الديون، وكذلك مع الدائنين، ولا سيما لحشد التأييد المطلوب وراء إلغاء العقوبات وربما تخفيف أعباء الديون.